الدور الأوروبى فى أفريقيا

(فرنسا نموذجاً)

أسامة عبد الرحمن

المقدمة

تعرضت أفريقيا على مدى تاريخها القديم والحديث لهجمات وحشية فقتل المحتل والغازى ملايين الأفارقة بلا ذنب سوى أنهم كانوا محل طمع المحتل الغازى لهذه القارة البكر وفي العصور الحديثة ظهر المستعمرون الجدد، وحطوا مراسيهم في موانيها، وبعد سنوات مريرة ممزوجة بمئات الألوف بل الملايين من التضحيات غادر المستعمرون أفريقيا وقد ازداد أهلها فقراً ، غادروها بعد أن أصبح الأفارقة رهناً لحضارتهم وثقافتهم، ويبقى السؤال يتجلجل في أذهاننا: لم قدم هؤلاء؟ هل أتوا لتحقيق مصالحهم الاستعمارية فحسب؟ أم اجتمعت إليها أهداف دينية، حملت المستعمر إلينا من جديد.

واليوم في القرن الواحد والعشرين يعود حاملوا رايات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية المرأة من جديد ومن المقذذ أن المخرب المحتل ما جاء إلا لتدمير الأمم الاسلامية ودعك من المتهوكين الذين يسقطون مثل هذا الحديث على نظرية المؤامرة ويتجهون بالحديث وجهة أخرى غير التى نريد فهم ماجاؤا جميعا الا للاستفادة الاقتصادية أو فرض سيطرتهم لاستغلال الأراضى للتوسيع على مواطنيهم كل هذا تحت شعارات براقة كثيرا ما خدعت منا ذوى القلوب المريضة والعيون التى عمت عن أهداف المحتلين المخربين جميعاً.

ولقد كان من أكثر المحتلين المخربين جشعاً فى هذا المضمار انجلترا وفرنسا ونحن هنا نقصر كلامنا على الوجود الفرنسى فقط فى أفريقيا نوضح أسباب الاحتلال (ولا أحب أن أقول استعمار فالاحتلال لغة طلب التعمير من الغير والاستخراب كما يقول البعض ممن لا يجيدون اللغة العربية طلب التخريب من الغير فهو فى الصحيح الاحتلال والتخريب) وأهدافه المعلنة والخفية واستغلال موارد الدول الأفريقية وربط توجهات الدول التى تم احتلالها اقتصادياً وثقافياً ودينياً وسياسياً بفرنسا حتى نسيت بعض الشعوب طعم الحرية.

الباب الأول
الاستعمار أو الاحتلال

تعريف الاحتلال:

هو ظاهرة سياسية،اجتماعية وثقافية تشمل إقامة مستوطنات أوروبية خارج أوروبا منذ القرن ال١٥ واستيلاء الدول الأوروبية سياسياً واقتصادياً على مناطق واسعة في جميع القارات الأخرى، بما في ذلك إخضاع الشعوب القاطنة فيها لحكم الدول الأوروبية واستغلال كنوزها الطبيعية وعمل السكان المحليين لصالح المحتل.

ومصطلح الاحتلال لفظ مشتق من عَمَر، واستعمره في المكان أي جعله يعمره ، ومنه قوله تعالى:(هو الذي أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها)([١]) فالأصل اللغوي يفيد معنى طلب التعمير والسعي لتحقيق العمران،لكن الواقع لا علاقة له بالمعنى اللغوي ويعرف الشهابي وحبنكة الاحتلال وفقاً لما جاء في المعجم الوسيط أنه استيلاء دولة أو شعب على دولة أخرى وشعب آخر لنهب ثرواته وتسخير طاقات أفراده والعمل على استثمار مرافقه المختلفة.

وهذا التعريف يشمل أنواع مختلفة من الاحتلال لاتختلف عن بعضها إلا بالأسماء وبعض الأشكال، فمن أشكال الاحتلال أن تضع دولة ما أخرى تحت حمايتها وإشرافها وتسلبها حريتها بقدر ما يتناسب مع قوة هذه الدولة وضعف تلك، وفي الأغلب يكون للدولة المحمية شبه سيادة داخلية يمارسها حكام وطنيون تديرهم الدولة المحتلة من خلف ستار ومن أمثلة هذا الشكل ما فعلته فرنسا في تونس حيث وقعتا معاً معاهدة حماية في ١٨٨١/٥/١٢م،ثم جددت في ١٨٨٣/٦/٨م، وبموجب بنود هذه الحماية فقدت تونس سيادتها الخارجية وحقها في التمثيل الدبلوماسي المستقل، كما سلبت حق إبرام المعاهدات الخارجية، وعينت فرنسا آلاف الموظفين يرعون مصالحها يرأسهم المقيم العام وماحدث في تونس كررته فرنسا في مراكش بموجب معاهدة ١٩١٢/٣/٣٠م وفعله الإنجليز في مصر خلال احتلالهم لها بين عام ١٤ ـ ١٩٢٢م. ([١]) .

كيف يتم الاستعمار:

يبدأ الاستعمار عندما تحتاج إحدى الدول الصغيرة إلى دعم وتأييد قوة خارجية لضمان استمرارها والحفاظ على أمنها واستقرارها من ناحية، في حين تسعى الدول القوية إلى تدعيم مصالحها الوطنية في العالم الخارجي عن طريق الحصول على مناطق نفوذ لها في العالم من ناحية ثانية، وبمرور الوقت تزداد الصلات والروابط بين الطرفين وتنشأ بينهما علاقات اقتصادية فى شكل استثمارات ومشاريع مشتركة ومنح وقروض، ثمَّ يتطور الأمر حتى يصل إلى العلاقات العسكرية التي يتم بموجبها تقديم الدول القوية أسلحة وبناء منشآت عسكرية وتدريب أفراد القوات المسلحة للطرف الثاني، حتى يصل الأمر إلى التدخل من جانب الدولة القوية في شئون الدولة الثانية بهدف حماية النظام السياسي القائم،مع التزام الطرف الأضعف بانتهاج سياسات لا تتناقض مع المصالح الوطنية للدولة القوية، وتبنِّي سياسات خارجية متفقة مع مواقف الدولة القوية وأهدافها حتى ولو كان ذلك لا ينسجم مع أهداف الدولة الضعيفة وسياساتها الداخلية أو الخارجية، ويقع بذلك الاستعمار السياسي([١]).

أشكال الاستعمار وصوره:

اتخذ الاحتلال أشكالاً مختلفة إلا أنها وجهت لهدف واحد هو النهب، ومن هذه الأشكال :-

الاحتلال: وفيه تكون المستعمرة خاضعة للحكم المباشر بعد القضاء على الأنظمة المحلية القائمة فيها مثل حكم الداي في الجزائر.

٢- الضم:و يعني إلحاق المنطقة المحتلة بالمستعمر ثم إخضاعها لوزارة الحربية في حالة عدم السيطرة عليها نتيجة المقاومة الشعبية مثل ضم الجزائر بموجب قرار:٢٢-٠٧-١٨٣٤م، ويمثل الإدارة الفرنسية فيها، الوالي أو الحاكم العام.

٣- الحماية: بدعوى عجز السلطات المحلية عن حفظ الأمن والاستقرار، كما فعلت فرنسا مع تونس ١٨٨١م،وتشاد ١٨٩٩م والكونغو ١٨٩١م والمغرب الأقصى ١٩١٢م مع احتفاظ المحتل بنظام الحكم المحلي وتقييد صلاحياته.

٤- الانتداب: ومعناه لغوياً تمثيل طرف لآخر في مجال معين واصطلاحا هو شكل من أشكال الاحتلال ابتدعته عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى في المستعمرات التي كانت قبل الحرب خاضعة لدول التحالف المنهزمة حيث أوكلت عصبة الأمم لكل من فرنسا وبريطانيا الإشراف على تسيير شؤون هذه الشعوب وعلى تدريبها على إدارة نفسها بنفسها، وهكذا فالإنتداب من الناحية النظرية عمل إنساني يهدف إلى الأخذ بيد الضعيف إلا أن الواقع كان عكس ذلك فبإسم الإنتداب مارست فرنسا وبريطانيا مختلف أساليب النهب والإضطهاد واضطرت الشعوب إلى تقديم تضحيات كبرى في سبيل التحرر، وقد مورس هذا النوع من الاحتلال في المستعمرات الألمانية في أفريقيا وممتلكات الدولة العثمانية في بلاد الشام والعراق.

٥- نظام الدومينيون: نظام استعماري طبقته بريطانيا على جنوب أفريقيا منذ ٣٠- ٠٩-١٩١٠م وفيه تمتعت بنوع من الحكم الذاتي ،تولاه المستوطنون البيض المتسلطين على السكان الأصليين،كما جرى أيضاً في استراليا وكندا.

ويمكن تصنيف الاستعمار من وجهة نظر أخرى على أنه استعمار سياسى واقتصادى وثقافى ٠

الاستعمار السياسى : حيث الاحتلال السياسي يتم عندما تحتاج إحدى الدول الصغيرة إلى دعم وتأييد قوة خارجية وبمرور الوقت تزداد الصلات والروابط بين الطرفين ويقع بذلك الاستعمار السياسي.

الاستعمار الاقتصادى : ويُعَدُّ الاستعمار الاقتصادي شكلاً آخر من أشكال الاستعمار في العصر الحديث، ويتم هذا النوع عن طريق إبرام اتفاقات غير متكافئة بين دولتين يتم بموجبها إعطاء حق احتكار الدولة القوية الغنيَّة لاستغلال الثروات الطبيعية للدولة الفقيرة، وتسعى الدول الغنية من خلال احتكار المصادر الأوَّلية إلى تأمين مصدر رخيص لتغطية حاجات نهضتها الصناعية ويشكِّل هذا النوع من الاستعمار بداية الصراع بين قوى الاستعمار القديمة والقوى الحديثة.

الاستعمار الثقافي:

على الرغم من أن هذا النوع من الاستعمار هو أحد أشكال الاستعمار الاستيطاني والعسكري القديم، فإنه لا يزال أحد الأشكال الاستعمارية في عصرنا الحديث والفرق بين الحالتين يكمن في أنه في حالة الاستعمار الاستيطاني والعسكري تسعى الدول والجماعات المغتصِبة إلى فرض لغتها وثقافتها وتراثها وأيديولوجيتها على الشعوب المستعمرة بالقوة لكن في الوقت الراهن،خاصةً في الدول المستقلة فإنَّ الاستعمار الثقافي يأخذ أشكالاً عديدة منها المخطَّط ومنها العفوي؛ فعلى صعيد السياسيات المخطط والمنفَّذة بواسطة دول خارجية يمكن الإشارة إلى مسألة الغزو الفكري عن طريق الترويج للأفكار العلمانية الغربية، مثل التركيز على مبدأ فصل الدين عن الدولة، أو الترويج للأفكار المادية الشرقية، مثل الفكر الماركسي كذلك يمكن إدراج أنشطة حركات التنصير والاستشراق ضمن أساليب الاستعمار الثقافي، إضافةً إلى نشر الأفكار التي تؤدي إلى الفُرقة وتهدم وَحْدة المسلمين ووحدة البلاد التى يتم احتلالها بنظام فرق تسد؛ مثل تشجيع القوميات والتنظيمات السياسية القائمة على أسس عرقيَّة،وإذكاء روح الطائفية والمذهبية كما يمكن تصنيف الإعلام الموجَّه في بعض البلدان على أنه إحدى أدوات التغريب والغزو الفكري والثقافي للشعوب .

أشكال الاحتلال الفرنسي:

أعلن الاتحاد الفرنسي(Union francaise) بموجب دستور ١٩٤٦م.

أ- الاتحاد الفرنسي: صنف الاتحاد الفرنسي المستعمرات إلي ثلاثة فئات،أولاها الجمهورية الفرنسية ومعها الجزائر كبلد متحد معها، وتتبعها مقاطعات Département ما وراء البحار(جويانا، ريونيون، جوادلوب، المارتنيك) (DOM) وأراضي (territoires) ما وراء البحار(TOM)، والفئة الثانية تشمل الدول الشريكة ، أي محميات فيتنام ولاوس وكمبوديا ومراكش وتونس،والفئة الثانية المناطق الشريكة وقوامها توجو والكاميرون اللتان كانتا تحت الانتداب ثم أصبحتا تحت الوصاية بعد قيام الأمم المتحدة. وفشل الاتحاد الفرنسي اذ اصطدمت هذه المحاولة لإيجاد حل شامل بعراقيل جمة،أبرزها رفض تونس والمغرب الأقصى الإنضمام للإتحاد كدول شريكة، ثم حرب الهند الصينية وفقد الامتيازات في مدن الهند، فاضطرت فرنسا أن تعيد النظر في تنظيماتها الإستعمارية.

ب-رابطة الشعوب الفرنسية: أنشئت بموجب دستور ١٩٥٨م،وهي إطار سياسي يجمع كل المستعمرات الفرنسية التي تتساوى في الحقوق مع الجمهورية الفرنسية،لها حق عقد الاتفاقيات مع بلدان أخرى وبذلك تشكل الرابطة إطاراً للتعاون الاقتصادي والتقني عوضاً عن التبعية الإستعمارية.

فظائع الاستعمار:

وخلال تاريخ الحركة الاستعمارية الفرنسية أظهر المستعمر الغربي صوراً قاتمة كالحة ملؤها الظلم والقهر والاستغلال فعلى الصعيد الإنساني ارتكبوا مجازر فى حق الشعوب التي قامت تدافع عن دينها وخيراتها، فقد بلغت أعداد قتلى المسلمين في الجزائر مليون مسلم سقطوا ضحايا الأطماع الفرنسية فى خيرات بلادهم.

وفي مالاجاش (مدغشقر) قتلت القوات الفرنسية ثمانين ألف في ضربة واحدة للثائرين من سكان الجزيرة، وفي الجزائر يقول الجنرال الفرنسي شان إن رجاله وجدوا تسلية في جز رقاب المواطنين من رجال القبائل الثائرة في بلدتي الحواش وبورقيبه ويكتب الماريشال سانت أرنو إلى زوجته بعض ما صنعه وجنوده في الجزائر فيقول : إن بلاد بني منصر بديعة، وهي من أجمل ما رأيت في أفريقيا، فقُراها متقاربة، وأهلها متحابون، لقد أحرقنا فيها كل شيء، ودمرنا كل شيء أكتب إليك يحيط بي أفق من النيران والدخان، لقد تركتني عند قبيلة البزار فأحرقتهم جميعاً، ونشرت حولهم الخراب،وأنا الآن عند السنجاد أعيد فيهم الشيء نفسه ولكن على نطاق أوسع

. ويقول مونتياك في كتابه رسائل جندي وهو يصف إحدى المذابح التي حضرها لقد كانت مذبحة شنيعة حقاً، كانت المساكن والخيام في الميادين والشوارع والأفنية التي انتشرت عليها الجثث في كل مكان، وقد أحصينا في جو هادئ بعد الاستيلاء على المدينة عدد القتلى من النساء والأطفال فألفيناهم ألفين وثلاثمائة، أما عدد الجرحى فلا يكاد يذكر بسبب أننا لم نترك جرحاهم على قيد الحياة .

وقد بلغ عدد القتلى في مدينة سطيف في مايو ١٩٤٥م ما يقارب أربعين ألفاً ويشنع الكونت هيريسيون على هذه القبائح التي لا مبرر لها فيقول : فظائع لا مثيل لها، أوامر شنق تصدر من نفوس كالصخر يقوم بتنفيذها جلادون قلوبهم كالحجر في أناس مساكين جُلُّ ذنبهم أنهم لايستطيعون إرشادنا إلى ما نطلب إليهم أن يرشدونا إليه (١)وقد تفنن المستعمرون في طرق إبادة هذه الشعوب، ومما أبدعوه في هذا الباب طريقة يسمونها جهنم حيث يتبع الجنود الهاربين من النساء والأطفال والرجال إلى الكهوف فيشعلون عند باب الكهف ناراً عظيمة، فيموت من بداخله حرقاً أو خنقاً

وفي جنوب أفريقيا سيطر الاحتلال ففرض القوانين الجائرة والضرائب،ومنح البيض عام ١٩١٣م ٨٨% من أراضي جنوب أفريقيا وفرض على السود دون البيض مصروفات الدراسة، وأمر بأن يدفع كل أسود سنه بين ١٢ ـ ٦٥ سنة ضريبة عن نفسه وأخرى عن كوخه وقد أضر المستعمرون بمصالح المزارعين حين أمروهم بزراعة محاصيل معينة، ثم شروها منهم بأبخس الأثمان ففي عام ١٩٥١م باع فلاحوا الجزائر قنطار الزيتون بـ ٢٠٠٠ فرنك في حين كانوا يبيعونه قبل دخول فرنسا بـ ٥٠٠٠ فرنك فرنسي.

وأجبر الفرنسيون السكان في أفريقيا الاستوائية على زراعة القطن عام ١٩٥٥م،ثم باعوه لأربع شركات استعمارية بما ثمنه ٧٢ـ٦٠ فرنكاً للكيلو ،فيما باعه المستعمرون بسعر ٢٤٥ـ٢٨٥ فرنكاً (١)في مرفأ التصدير وقد كان كيلو القطن المستورد في فرنسا يماثل في مراكش أربعة مرات كيلو القطن المصدر، وذلك عام ١٩٣٨م،ثم ارتفع إلى ست مرات عام ١٩٤٩م (٢)ومثله يقال في القطن التونسي وفي نيجيريا يباع الخشب أكثر من سعره بـ ٣٠ـ ٤٠%،وباعت بلجيكا كيلو زيت النخل في مستعمراتها بـ١١٠فرنكاً بدلاً من ٧٥ فرنكاً وتعترف إحدى مجلات الاحتلالبهذا الاستغلال فتقول: المستهلكون في البلاد المستعمرة كانوا يتلقون عام ١٩٥٣م ما يبلغ ٨٠% من مستورداتهم بأسعار ترتفع بـ ٢٠ ـ ٥٠% وأحياناً أكثر أيضاً من الأسعار التي كانوا يحصلون عليها لو أتيح لهم أن يستوردوا بضائعهم من بلد آخر غير فرنسا وفي مظهر آخر للاستعمار وظف المستعمر أبناء جلدته في مؤسسات الدول المحتلَة، وأبعد أهل البلاد الأصليين، ومن ذلك أن فرنسا وظفت في الجزائر في الدوائر العقارية ٢٠٠ موظف منهم ثمانية فقط من الجزائريين، فيما لم يبلغ عدد المغاربة في وزارة الشئون الإجتماعية في المغرب سوى أربعة من الحُجَّاب

فيما قارب الفرنسيون المائتين والخمسين وأجبر السكان الأصليون تحت مظلة المحتل على العمل بأبخس الأجور، ففي حين كانت الأسعار في الجزائر مقاربة للأسعار في فرنسا كان العامل الجزائري يحصل على ٤٠ ـ ٧٠ فرنكاً لقاء عمله اليومي، في حين أن العامل الفرنسي يحصل على أكثر من ضعف المبلغ في فرنسا، وقد كان سعر كيلو الخبز يومذاك في الجزائر ٤٨ فرنكاً وكيلو السكر ٩٤، واللبن ٢٥ فرنكاً فيما كان اللحم الردئ يباع الكيلو منه بـ٤٠٠-٥٠٠ فرنك فرنسي وكتب النائب الأسقفي في داكار عاصمة السنغال يشكو الظلم الذي يقع على العمال الذين يسميهم بالمؤقتين والذين يحصلون على أجر شهري يتراوح بين ٨٠٠ ـ ١٢٠٠ فرنكاً في حين أن أحقر كوخ كان يؤجر بـ ٣٥٠٠ فرنك شهرياً إضافة إلى ما يدفعه من ضرائب تصل إلى ١٨٠٠ فرنك سنوياً وقد كان العمال في صفاقص من شركة الفوسفات الفرنسية يسكنون بمعدل ١٠ عمال في كل كوخ، بينما تحدثت الصحف الفرنسية عن مدينة مراكش حيث يسكن ٢٠٠٠٠٠ من العمال وعائلاتهم في بيوت أو أكواخ الخشب الذي يلتقطونه من مخلفات الشحن([1])، وقد تحدثت إحدى الصحف الفرنسية ([2])عن القسوة البالغة التي يعيشها العمال المغاربة وعائلاتهم في هذه البيوت من غير توفر أي إجراءات تضمن صحتهم وسلامتهم ونتيجة لضعف رواتب العمال في مراكش وانتشار الفقر بأبشع صوره كتب أحد أطباء وادي الداد في جنوب مراكش إن الأطفال في هذه البلاد يأكلون التراب لماذا ؟ أذلك من الفقر أو الجوع أم أنها عادة مجهولة المنشأ ؟ لا أستطيع أن أقول شيئاً، ولكن هذا الواقع ماثل هنا إن الأطفال يأكلون التراب ويصابون بأمراض خطيرة : فقر الدم وتضخم الطحال وقد اقتصر غذاء الأسرة المراكشية في الغالب على عدة أقراص من الشوفان،بينما ذكرت إحصائيات فرنسية عام ١٩٤٥م أنه من أصل المليون والثلاثمائة عائلة جزائرية تعيش من الزراعة وتربية المواشي ثمة ٨٠٠ ألف إلى مليون يجب أن تعتبر عائلات محتاجة ومعوزة . ([1]) .

أما المشاريع التي أقامها الاحتلال في البلاد المستعمرة فكانت لحماية مصالحه فالجهود المبذولة لكهربة المراكز الثانوية والريفية يجب أن يكون مفهوماً أن التجهيزات المنتظرة إنما يجب أن تقتصر فقط على المشروعات ذات الدخل المضمون أما برنامج النقل فيقتصر على إنشاء وسائل النقل وطرق المواصلات المرتبطة مباشرة بأهداف الانتاج المحددة في المشروع([1]) التي تؤلف أحد العوامل الجوهرية لنجاحه ورغم الاستغلال الواسع للموارد الطبيعية والقوى البشرية فإن المستعمر لم يقدم أبسط الخدمات الإنسانية وهي الصحة والتعليم ففي الجزائر التي اعتبرتها فرنسا جزءً منها لم يستطع سوى ١٢% من أطفال الجزائر ممارسة التعلم،وانخفضت النسبة في مراكش إلى ١٠%، وفي أفريقيا الغربية إلى ٧,٦ %، وفي تشاد إلى ٤,٧%، فيما ارتفعت في أفريقيا السوداء إلى ١٨% من أطفال تلك البلاد.

ويخلص هنري كلود إلى أن نسبة التعليم في المستعمرات الفرنسية جملة لا يتجاوز ٩ % من أطفال المستعمرات الفرنسية ([2]) والخدمات الصحية جرى تأمينها في المناطق التي ينتشر فيها الفرنسيون فيما كان لكل ١٠٠٠٠جزائري طبيب واحد، وتصل هذه النسبة في الأقاليم الجنوبية للجزائر إلى ١/٣٠٠٠٠، وفي مراكش ١/٤٥٠٠٠ فيما لكل ٥٠٠٠٠شخص وفي غينيا طبيب واحد ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال في المستعمرات عنها في البلاد المستعمِرة أو بين المستعمِرين، ففي حين يموت من أطفال الأوربيين في الجزائر ما نسبته ٥,٤ % يموت من أطفال الجزائر ١٨%، وفي تونس يموت للأوربيين من أطفالهم ما نسبته ٥,٩% فيما يموت للتونسيين ما نسبته ١٩,٣% بينما تصل النسبة في بعض مناطق أفريقيا الريفية إلى ٦٠%، وكتب الدكتور بريسو مقرر ميزانية الصحة عام ١٩٥٤م في الجزائر أن من بين ١٢٠ مريضاً يراجعون عيادة السل في مستشفى مدينة الجزائر لا يلقى العناية منهم سوى ٣. أما الباقون فأسلموا إلى الموت.

تاريخ الاستعمار:

الاحتلال القديم : تُعدّ الإمبراطورية الرومانية أكبر دولة استعماريةٍ في

التاريخ القديم،فقد بدأت روما توسُّعَهَا فيما وراء البحار نحو عام ٢٦٤ق.م,وفي أوج مجدها ، كانت الإمبراطورية الرومانية تمتد من شمالي بريطانيا إلى البحر الأحمر والخليج العربيّ, وفي عام ٤٧٦م، سقطت تلك الإمبراطورية.

وعن بدايات الاحتلال الأوروبي فقد بدأت البرتغال وأسبانيا في القرن الخامس عشر الميلادي بإرسال مستكشفين للبحث عن طرق بحرية جديدة إلى الهند والشرق الأقصى، حيث كان المسلمون يهيمنون على الطرق البرية ويسيطرون على التجارة بين آسيا وأوروبا وكان الأوروبيون يطمحون إلى السيطرة على تلك التجارة، فقد نجحت البرتغال في السيطرة على البرازيل، وأنشأت مراكز تجاريةً في كل من غربي أفريقيا والهند وجنوب شرقي آسيا كما نجحت أسبانيا في السيطرة على أجزاء مما يعرف اليوم بالولايات المتحدة، واحتلت معظم أجزاء أمريكا اللاتينية.

وفي القرن السابع عشر الميلادي، انتزع الهولنديون والبريطانيون التجارة الآسيوية من البرتغاليين، وذلك بعد أن نجحوا في احتلال جزر الهند الشرقية الهولندية (أندونيسيا) وأصبح للإنجليز نفوذ قويٌّ في الهند وتمكَّن الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون من احتلال بعض المناطق في أمريكا اللاتينية وبالإضافة إلى ذلك،احتل عددٌ من المهاجرين البريطانيين والفرنسيين بعض المناطق في كندا كما أنَّ الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين ادَّعوا ملكية بعض أجزاء من الولايات المتحدة,وفي نهاية المطاف،تمكن الإنجليز من إنشاء ثلاث عشرة مستعمرة في تلك البلاد

ودخل البريطانيون والفرنسيون في صراع على أمريكا الشمالية سُمّي حروب الهنود والفرنسيين الأربع، واستمر ذلك الصراع من عام ١٦٨٩م حتى ١٧٦٣م,وفي آخر تلك الحروب، انتصرت بريطانيا ونجحت في احتلال معظم الممتلكات الفرنسية في أمريكا الشمالية.

الاحتلال الحديث : نجحت المستعمرات الثلاث عشرة في الحصول على استقلالها من بريطانيا في الثورة الأمريكية ١٧٧٥ - ١٧٨٣م وحصلت معظم المستعمرات في أمريكا اللاتينية على استقلالها في القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر ولم يتطوَّر الاحتلال الأوروبي في بداية القرن التاسع عشر مع أنَّ بريطانيا ضَمَّت عددًا من المستعمرات في أستراليا،وقد كانت نيوساوث ويلز , أول مستعمرة أسترالية تم تأسيسها في القرن الثامن عشر وكان معظم المستوطنين الأوائل من السجناء الذين أُبعدوا إلى أستراليا عقابًا لهم, وقد أوقف إرسال السجناء إلى تلك المناطق في منتصف القرن التاسع عشر, وبحلول ذلك التاريخ، أُنشئت مستعمراتٌ جديدة في كوينزلاند وفان ديمنزلاند تسمانيا حالياً، وغرب أستراليا وجنوبها، وفيكتوريا أما نيوزيلندا، فإنها لم تصبح مستعمرة بريطانية إلا عام ١٨٤٠م, وبحلول عام ١٨٥٠م، كان هناك الكثيرون ممن يعتقدون أن المستعمرات لا تساوي تكاليف إنشائها وإدارتها وساعدت الثورة الصناعية وظهور القومية الأوروبية، على تطور الاحتلال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في كلٍّ من أفريقيا وآسيا, ففي هاتين القارتين، سعت الدول الصناعية إلى الحصول على المواد الخام لمصانعها، والأسواق لمنتجاتها الصناعية، كما سعت إلى هاتين القارتين بوصفهما مناطق استثمار جديدة، وللبحث عن أقطار جديدة تقويها في منافستها للأقطار الأوروبية الأخرى.

واقتسم أفريقيا كلٌّ من بلجيكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا, ولم يبق من المناطق الأفريقية مستقلة إلا أثيوبيا وليبيريا أما بريطانيا، فقد سيطرت بدورها على الهند وبورما وما يُعرف الآن بماليزيا, كما احتلت فرنسا الهند الصينية, وكانت الهند الصينية الفرنسية تضم كلاً من كمبوتشيا(كمبوديا)ولاوس وفيتنام وتوسَّع الهولنديون في الهند الصينية الشرقية أما الولايات المتحدة، فقد احتلت الفليبين وكان هناك تنافسٌ كبير بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا وأسبانيا والولايات المتحدة للسيطرة على جزر المحيط الهادئ وفي نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أنشأت اليابان إمبراطوريةً ضمَّت كوريا وتايوان وخلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، وسَّعت اليابان إمبراطوريتها على حساب بعض المستعمرات الصغيرة التي كانت تسيطر عليها دول غربية,إلا أنَّ هذه الإمبراطورية سقطت بعد أن هُزمت اليابان عام ١٩٤٥م,وتحولت هذه المناطق مرةً أخرى إلى مستعمرات غربية .

الاحتلال المعاصر: لا تزال كل من فرنسا وبريطانيا والبرتغال وأسبانيا تحتفظ ببعض مستعمراتها إلى اليوم، ولكنها لا تسميها مستعمرات وعلى سبيل المثال، فإن بريطانيا تُسمي هذه المناطق البلاد التابعة, كما أنَّ الولايات المتحدة تحكم بعض المناطق البعيدة، مثل ساموا الأمريكية وجوام وعددًا من الجزر في المحيط الهادئ، وكذلك بورتوريكو وفيرجين آيلاندز الأمريكية, كما لاتزال إسرائيل تلك الدولة التي أقامتها الصهيونية مدعومة من القوى العالمية تحتل أرض فلسطين العربية منذ عام ١٩٤٨م.

الدور التاريخي لفرنسا في أفريقيا:

يرجع الدور الفرنسي في أفريقيا إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية, فركّزت فرنسا نشاطها الاحتلالي في القارة الأفريقية,وذلك باحتلال عدد من دول أفريقيا مثل:(تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا)، والسنغال، وغينيا، ومالي، والنيجر ، وتشاد،وكوت ديفوار (ساحل العاج)، والجابون، والكونغو برازافيل ،وبنين (داهومي)، وبوركينا فاسو (فولتا العليا)، وأفريقيا الوسطى، والكنغو الأوسط (كنشاسا)، وكذلك مدغشقر، وجيبوتي (الصومال الفرنسي) ، فضلاً عن جزر كومورو (جزر القمر)، وعدد من جزر المحيط الهندي الأخرى.

وتسعى فرنسا في استراتيجيتها الجديدة إلى توسيع شبكة علاقاتها؛ بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة ثم وضعت فرنسا يدها بالانتداب على بعض أملاك ألمانيا السابقة في أفريقيا، مثل الكاميرون وتوجو، وكانت هذه المستعمرات تمثل أهمية كبيرة لفرنسا, خاصة الجزائر التي تُعَد أهم مستعمرات فرنسا في أفريقيا كلها، فقد كانت تنقل من تلك المستعمرات المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية والمعدنية وموارد والطاقة، كما كانت تمثّل سوقاً واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية وكان للاحتلال الاستيطاني الفرنسي نصيب كبير في بعض هذه المستعمرات، خصوصاً في دول شمال غرب أفريقيا، حيث حرصت فرنسا على تغذية شعوب هذه المستعمرات بثقافتها، والتمكين فيها للغة الفرنسية التي صارت لغة هذه الشعوب, خاصة في مدن هذه المستعمرات وحواضرها ولاستمرار الدور الفرنسي في أفريقيا كوّنت فرنسا رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والأمنية،وهي رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية المعروفة بالفرانكفونية ،التي ضمت السنغال وكوت ديفوار, وتوجو وبوركينافاسو (فولتا العليا), والجابون, والكنغو برازافيل, ومالاجاش (مدغشقر), وكومورو (جزر القمر), وتشاد, والنيجر, ومالي.. وغيرها .

الباب الثانى
الاحتلال كظاهرة

ظاهرة الاحتلال:

يعد الاحتلال قديماً قدم الإنسان بسبب الهجرات والغزوات منذ التاريخ القديم للبشرية ، ولكن هذه التحركات لم تكن مقننة أو مخططة حيث أنها لم تتجه تدريجياً وبشكل أوضح نحو الاحتلال إلا مع تطور المجتمع والحضارة وزيادة الارتباط البيئي ، بين الجماعات والأقاليم ، مع زيادة نمو الدولة كشكل سياسي ، وقد حدثت صراعات مختلفة في العالم القديم بين قوي البر والبحر ، وكان البحر المتوسط هو المسرح الرئيسي لمثل هذه الأنشطة حيث كانت موجات الاحتلال البحري تقطع البحر في كل اتجاه مثلاً من فينيقيا إلي قرطاجنة ، ومن أثينا إلي آسيا الصغري وإيطاليا ، ومن قرطاجنة إلي ايبيريا ، وتطلعت قوة البحر أولا إلي التوسع الأقليمي في الأراضي المقابلة والمجاورة علي اليابس ، وبدأ بذلك تأسيس الإمبراطوريات البحرية المترامية الشهيرة في التاريخ التي انطلقت من اليونان وروما حيث كونت الإمبراطورية الرومانية نموذج الدولة العالمية التي كانت بمثابة نمط أولي بدائي لامبراطوريات الاحتلال الأوروبي في عصرنا الحديث

أما بالنسبة للدولة العربية الإسلامية التي امتدت في العصور الوسطي من أطراف الصين إلي أبواب فرنسا ، والتي يزعم بعض الكتاب الغربيين أنها كانت إمبراطورية استعمارية ، فإنها كانت في حقيقة الأمر دولة تحرير بكل معاني الكلمة لأنها حررت كل هذه المناطق الواسعة من سيطرة الاحتلال الروماني أو الفارسي المتداعي واضطهاده الوثني وابتزازه المادي وبعد قيام هذه الدولة العالمية لم تعرف أية نزعة عنصرية أو حاجزاً لونياً بل كانت وحدة مفتوحة من الاختلاط والتزاوج الحر ، وما عرفت أبداً أية شعوبية أو حاجزاً حضارياً حيث كانت وسطاً حضارياً متجانساً مشاعاً للجميع ، كما لم تخلق نواة مركزية متميزة علي سائر المقاطعات والاقاليم لأن عاصمتها السياسية انتقلت من المدينة المنورة إلي الشام والعراق

ثم مصر الفاطمية ، كما كان للمغرب مركزاً آخر للقوة وكذلك الأندلس مما جعلها أول كومونولث في التاريخ بالمعني الحديث مع فارق أنها لم تمر بالمرحلة الاستعمارية المشينة التي مر بها كومونولث اليوم .

ويمكن تقسيم الاحتلال الغربي في العصور الحديثة إلي مرحلتين أولهما تغطي القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وتركز علي الاحتلال الاستيطاني ، وثانيتهما تحتل القرن التاسع عشر ويسودها طابع الاحتلال الاستغلالي ، كما يرتبط هذا التطور بالكشوف الجغرافية التي صاحبت التوسع التجاري في المرحلة الأولي فإنه يرتبط بالثورة الصناعية في المرحلة الثانية ، وبدأت الكشوف في نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر من قبل البرتغال الذي استأنف مع الأسبان الصراع الصليبي ليبدأ بذلك استعماراً كاثوليكياً موجهاً ضد الإسلام والمسلمين ، فمنذ غارات القرصنة الأسبانية علي المغرب وقبل الاسترداد النهائي لأسبانيا عام ١٤٩٢م انتزع الأسبان مدينتي سبتة ومليلة علي الساحل المقابل بينما بدأ البرتغال بعد ذلك بقليل في إقامة مستعمرة علي الساحل الأفريقي للمغرب والواقع أن توسع البرتغال بعد وصول داجاما للهند عن طريق رأس الرجاء إنما قام علي حساب العرب أساساً سواء كان تجارياً أم استراتيجيا حيث استقرت قوة البرتغال علي كل ساحل الهند والمحيط الهندي ، وبدأ البرتغاليون يعملون بعد ذلك علي ابعاد النفوذ العربي عن ساحل شرق أفريقيا ، واستولوا في القرن السادس عشر علي جزر البحرين وأقاموا فيها الحصون وظلوا بها نحو قرن كامل حتي تمكن العرب من طردهم ، وفي العقد الثاني من نفس القرن هاجموا عدن مرتين ولكن بدون جدوي وكذلك فعلوا بمسقط حيث نجحوا في البقاء نحو نصف قرن وبذلك بدأ الاحتلال الغربي في العصور الحديثة حيث أسس البرتغال أول أمبراطورية استعمارية الا أنها لم تدم طويلاً بسبب المنافسة الأسبانية في نهاية القرن السادس عشر

حيث انتقل اهتمام البرتغال من الشرق إلي البرازيل التي جلب لها البرتغاليون الرقيق الأفريقي بأعداد ضخمة مما جلعهم مؤسسي مدرسة الرق في العصر الحديث وشملت الإمبراطورية الأسبانية بعد ذلك وفي نفس القرن جزر الهند الغربية وأمريكا الوسطي وأمريكا الجنوبية حتي الأرجنتين ويمكن القول أنه إذا كان أركان الاحتلال البرتغالي هي التبشير والتجارة واحتلال السواحل ، فإن أركان الاحتلال الأسباني هي التبشير والمعادن النفيسة والغزو والاحتلال الاستيطاني وبهزيمة الأرمادا الأسبانية الشهيرة عام ١٥٨٨ من قبل بريطانيا انتهت اسبانيا كقوة بحرية ، وظهرت قوي أوربية جديدة ممثلة في فرنسا وهولندا وبريطانيا وهنا نلاحظ أنه بينما ركزت هولندا علي الاحتلال التجاري خلال القرن السابع عشر ، نجد أن فرنسا ومن بعدها بريطانيا قد ركزتا بعد ذلك علي الجانب العسكري لبناء امبراطوريات استعمارية ذات أهداف متعددة.

ويمكن التمييز خلال القرن التاسع عشر بين ظاهرتين بارزتين أولهما التعمير أي خروج أوروبا إلي القارات والأقطار الجديدة بقصد الاستيطان وثانيهما الاحتلال بمعني الغزو والتملك السياسي بقصد الاستغلال ،وبانتشار حوالي ٦٠ مليونا من العنصر الأوروبي الأبيض في القارات الجديدة ، أرادت أوروبا أن تحقق عالمية العنصر الأبيض أو أوروبا الكبري ، بالولاء والتبعية بدرجة أو بأخري ، وبذلك جعل الاحتلال أوروبا قلب العالم ورأسه جغرافياً وسياسياً ، وجعل العالم يتمركز حول قبلة أوروبا ، كما سعي لما يمكن أن يسمي إقامة الأوروقراطية العالمية علي بقية العناصر البشرية الأخري مما جعل من الاحتلال التقليدي – بعد مروره بمراحل الإبادة ثم الاسترقاق ثم الاحتلال السياسي – صراع أجناس وحركة عنصرية في البلدان فقد حاولت في النهاية أن تتقنع بأقنعة الرياء والزيف فكان لذلك النظريات الإنسانية في الاحتلال مثل عبء الرجل الابيض ورسالة الحضارة والأب الأبيض أو الأخ الأكبر وغير ذلك مما لايمكن به تبرئة وصمة الاحتلال فالواقع أن سياسات الاحتلال المتعددة كانت تضع مصلحة الدول الاستعمارية فوق كل اعتبار

أسباب الاحتلال الأوربي للقارة الأفريقية:

لم تكد هذه الدُّول تستقرُّ حتى بدأت قوًى استعمارية لا تَقِلُّ خطورة عن البرتغاليين والأسبان،بالتكالب عليها فكلٌّ من فرنسا، وألمانيا، وإنجلترا، وبلجيكا، وهولندا، وإيطاليا، بجانب البرتغال وإسبانيا،تكالبت على القارَّة الأفريقية العاجزة، وكان من جملة الأسباب الرئيسية لاحتلال الأوروبيين للقارة الأفريقية ما حدث من هزيمة الفرنسيين على يَدِ بسمارك المستشار الألماني، وعَقْدِ معاهدة فرانكفورت عام ١٨٧١م، التي أَجْبَرَت فرنسا على التنازل عن الإلزاس واللورين([١])لألمانيا، وهو ما أهَّل ألمانيا من الناحية المعنوية وخاصَّة عند الشباب الألماني، والناحية المادَّية المتمثلة في زيادة الثروات الاقتصادية للبحث عن مناطقَ جديدةٍ لفرض السيطرة، ولزيادة قدرتها التنافسية، من أَجْلِ تحسين صناعتها، وتطوير التجارة الألمانية.

ومع كلِّ هذه المخططات الألمانية لم تَكُنْ ألمانيا على استعداد لمواجهه جديدة ضدَّ أي قوَّة أوروبية أخرى، خشية أن تَعْتَرِضَها فرنسا التي لم تَثْأَرْ لهزيمتها بعدُ، فاتَّجهت ألمانيا إلى القارة الأفريقية،وكوَّنت في غضون عام واحد أربع مستعمرات شملت كُلًّا من تنجانيقا -تنزانيا حاليًّا- في شرق أفريقيا،والكاميرون وتوجو في الغرب، وناميبيا في جنوب غرب أفريقيا.([١])

كلُّ هذه التحرُّكات الألمانية وما قابلها من تحرُّكات فرنسية استعماريَّة في أفريقيا، دفعت بريطانيا للخروج من عزلتها وحيادها إلي التحرُّك في جنوب القارة، فبدأت الصراعات بين القوى الثلاث، وبدأت التحالفات بين ألمانيا والبرتغال مذكِّرة الأخيرة ما كان لها من مجد قويٍّ يجب إحياؤه من جديد،وقد لاقت المعاهدة البريطانية البرتغالية الموثَّقة عام ١٨٨٤م معارضة قويَّة، أحدثت تقاربًا بين كُلٍّ من ألمانيا وفرنسا([٢])،فأسرعت كلُّ قوَّة من هذه القوى في السيطرة على مناطق جديدة في القارة، فتطلعت إيطاليا للسيطرة على بعض الأجزاء وخاصَّة في المناطق الشرقية من أفريقيا

وفكَّر ملك بلجيكا ليوبولد في السيطرة على حوض نهر الكونغو، الذي كان منطقة إستراتيجية([٣])، كلُّ هذا بهدف بناء الإمبراطوريات، وتحقيق الأمجاد القوميَّة، وسيادة الرجل الأبيض، وتطبيق النظريَّات العنصرية، كلُّ هذه الأسباب جعلت الدول الأوروبية تسعى سعيًا حثيثًا للجلوس معًا للتفاهم، وهو ما كان مسوِّغًا أساسيًّا لعقد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤- ١٨٨٥م ودَعَتْ بريطانيا ألمانيا إلى عقد مؤتمر دَولي لشؤون أفريقيا في برلين، يجمع الدُّول المتصارعة مع روسيا، والنمسا، والدنمارك، والسويد، وإيطاليا، وتركيا، والولايات المتحدة، واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات، كانت في مجملها تَنُصُّ على حُرِّيَّة التجارة في حوض الكونغو والنيجر، وإلغاء الرقيق، وحياد إقليم الكونغو، ووَضْعِه تحت سيطرة ملك بلجيكا، وقرَّر المؤتمر حُرِّيَّة الملاحة، في حوضه وحوض النيجر، وأصدر المؤتمر قراراته التي وضعت اتجاهات تجزئة القارة دون حسابٍ لحقوق مواطنيها؛([١])فوقع شرق أفريقيا بعد التقسيم تحت الاستعمار، فكانت ممتلكات فرنسا في الشرق الأفريقي الصومال الفرنسي (جيبوتي) ومدغشقر، واحتلَّت إيطاليا الصومال الجنوبي وإريتريا، واحتلَّت بريطانيا الجزء الشمالي من الصومال المعروف حاليًّا بجمهورية أرض الصومال، وجزيرتَيْ زنجبار وتنجانيقا، وكينيا وأوغندا، كما احتلَّت ألمانيا تنجانيقا (أفريقيا الشرقية الألمانية)،واحتلَّت البرتغال موزمبيق([٢]) وبالرغم من خروج المؤتمر بالعديد من القرارات والموادِّ، إلاَّ أن المسائل المتمثلة في القضايا الإقليمية الكبرى تمَّت دراستها والاتِّفاق بشأنها في سلسة من الاتِّفاقيات الثنائية امتدَّت عَشْرَ سنوات متواصلة بعد المؤتمر.

<u>وهناك ظروف ساعدت على تجدد حركة الاستعمار وهى:</u>

- نهاية الحروب الأوروبية الداخلية كحروب نابليون (١٧٩٦م-١٨١٥م) والحروب الـ ٦ الممتدة من (١٨٥٤م-١٨٧٨م).

- تحقيق الوحدة القومية في كل من ايطاليا وألمانيا ١٨٧٠ .

- استقرار أوربا بعد مؤتمر برلين الأول ١٨٧٨م والثاني ١٨٨٤م مع تسوية الخلافات الاستعمارية بين الدول الأوربية٠

- تفوق أوروبا عسكرياً واقتصادياً٠

- تحكم الرأسماليون في توجيه سياسة البلدان الأوروبية٠

- ضعف شعوب أفريقيا وآسيا بفعل عدم استفادتها من نتائج الثورة الصناعية٠

- عدم تشكل دول وطنية في أفريقيا وآسيا بل عصبية قبلية كانت تهيمن على الأغلبية٠

- انتشار الجهل والأمية في معظم مناطق القارتين.

بذلك يمكن استخلاص وتلخيص الأسباب المباشرة لعودة موجة الاحتلال مرة أخرى فى تضافر أسباب كثيرة ، اقتصادية ، سياسية ، دينية و ثقافية شكلت الأسباب المباشرة لموجة الاحتلال التى عانت منها شعوب قارتى أفريقيا وآسيا.

أ- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

١.الإقتصادية: وهي البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية والحصول على المواد الخام واستثمار الأموال الفائضة، وذلك بسبب التقدم الكبير في الصناعة خلال القرن ١٩م و ظهرت طائفة من كبار الرأسماليين الصناعيين الذين أغرقوا الأسواق الأوربية بمنتجاتها الهائلة، فلم تستطع الأسواق المحلية أن تستهلكها، فكان لزاما على هؤلاء أن يبحثوا عن أسواق جديدة ليضمنوا تصريفها وازداد التنافس بازدياد الإنتاج

فترتب على ذلك كساد في التجارة، مما أدى بالشركات الصغرى إلى الاندماج في المؤسسات الكبرى، وقد تجلّت تلك الظاهرة بعد الأزمة الاقتصادية التي ظهرت عام١٨٧٥م وظهرت طبقة جديدة من الرأسماليين الكبار رأوا أن يستثمروا أموالهم في البلاد المتأخرة التي تحتاج إلى مد السكك الحديدية فيها وإنشاء المصارف والبيوت المالية وأهم الأسباب الاقتصادية :

- البحث عن المواد الأولية لتموين مصانع أوربا بسبب تزايد الطلب المترتب عن تطور الثورة الصناعية.

- البحث عن أسواق لتصريف فائض الإنتاج بفعل مضاعفة الإنتاج الناتج عن تطور الثورة الصناعية فأصبح الإنتاج يفوق الإستهلاك وفي هذا الإطار تضاعف إنتاج المنسوجات القطنية في بريطانيا ١٢ مرة سنة ١٨٣٠م عما كانت عليه في سنة ١٧٦٠ م وزيادة إنتاج الحديد ٤ مرات.

- البحث عن مجال لإستثمار رؤوس الأموال بفعل صعوبة توفر ذلك في أوربا نتيجة تزايد عدد الرأسماليين الذين لم يجدوا مجالا لإستثمار رؤوس أموالهم في أوربا .

ب- الأسباب الاجتماعية: بالإضافة إلى عامل اجتماعي هام هو ازدياد عدد السكان في بعض الدول مما جعل الحكومات والأفراد يعتقدون أن المخرج الوحيد لحل مشكلة السكان وتفريج الأزمة الاقتصادية هو الإقدام على الاستعمار في الخارج

التحرك الصليبي ضد الإسلام :

وللحديث عن هذا العهد سنقسِّم دول شرق أفريقيا إلى دول ذات أغلبية مسلمة، وأخرى ذات أقلية مسلمة.

بدأت الصليبية العالمية في التحرك عقب سقوط الأندلس عام ١٤٩٢م، فاتحَّدت كل قوى الصليب بمباركة البابا، بهدف تَعَقُّب المسلمين، والقضاء على آخر معاقلهم على الساحل الأفريقي، ترتَّب على ذلك أن قامت حملات الاحتلال المتتالية في محاولة جادَّة لتطويق المسلمين،وذلك بمساندة ملوك أفريقيا النصارى،وعلى رأسهم ملك الحبشة، لكن الصبغة التي انتحاها كلٌّ من البرتغاليين والأسبان كانت صبغة صليبية صِرفة، من أجل القضاء على المسلمين، وتتبُّع الهاربين من الأندلس([١]).

وصل فاسكو داجاما إلى نهاية أفريقيا عام ١٤٩١م ودار حول القارة الأفريقية حتى وصل إلى الساحل الشرقي، وقد رسا بأسطوله عند مصب نهر أطلق عليه الرحمة، فوصل إلى ثغر موزمبيق في مارس عام ١٤٩٨م، وبعد رحيل فاسكو دا جاما قَدِم فرنسيسكو ألميدا([٢])، وبدأت ظاهرة جديدة هي الاستعراض بالسلاح، من خلال الأساطيل البحرية البرتغالية في المحيط الهندي وعلى الرغم من الترحيب الذي كان يَلْقَاه البرتغاليون من العرب والأفارقة إلا أن السياسة البرتغالية المتَّبعة كانت تعتمد على استعراض القوَّة، والبطش في التعامل، ولما احتلَّ البرتغاليون جزيرة زنجبار في الساحل الشرقي الأفريقي كان الهدف الأساسي لها هو محاربة الإسلام، وإجهاض الإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا، وهو ما اتَّضح جليًّا حينما استطاعت البرتغال عام ١٥٤٢م أن تساعد الحبشة المسيحية، وأن تمنع القوَّة التركيَّة الموجودة في سلطنة عدن الصومالية من دخول المملكة الحبشية المسيحية ([١]) .

استقرَّ الأمر للبرتغاليين في الفترة ما بين ١٤٩٨م إلى ١٦٩٨م، قاموا خلالها بتكثيف مخططهم، وهو الدعوة للإنجيل والمسيح، وكانت الحروب الشرسة التي قامت بين البرتغاليين وقاطني شرق أفريقيا - خاصَّة المسلمين منهم- بمنزلة حروب صليبية حقيقية على غرار ما حدث في حوض البحر المتوسط خلال القرن الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين وحينما سقطت البرتغال في يد ملك أسبانيا فيليب الثاني، وإعلانها تابعة لسلطان أسبانيا عام ١٥٨٠م،بدأت البرتغال في فُقْدَان مستعمراتها الأفريقية،بسبب ضعف مواردها البشرية؛ فهي دولة صغيرة محدودة المساحة والسكان، وهو ما أدَّى إلى عدم قدرتها على السيطرة التامة على هذه الإمبراطورية الساحلية الكبيرة، التي بسطت نفوذها عليها. ([١])

الموقف الفرنسي:

تحتل فرنسا مكانة متزايدة الأهمية في نشاط الدبلوماسية العربية ، وحققت فرنسا بمواقفها الأخيرة بالوقوف إلى جانب الحق في أزمة العراق مكاسب هائلة في الشارع العربي من طنجة وحتى مسقط ولفهم الموقف الفرنسي علينا أن نفهم التطورات الداخلية في فرنسا ليسهل تحديد أهداف سياستها الخارجية ومن ثم إمكانيات وحدود التوافق مع هذه السياسة .

- شهدت فرنسا في السنوات الأخيرة زيادة واضحة في عمليات الإنتاج ورؤوس الأموال للوصول بالمشروعات إلى الحجم الدولي القادر على المنافسة وفتح المنافذ والأسواق لكل منهما ، وترجع هذه الزيادة إلى أن تقدم العلوم والتكنيك لم يعد يتم اليوم بطريقة بطيئة ومستمرة بل يتحقق في قفزات تتتابع بسرعة ويتطلب تطوير قوى الإنتاج على أساس رؤوس أموال ضخمة خاصة بعد نشأة عامل إضافي أصبح أساسياً في مجال الإنتاج هو تمويل أبحاث مكلفة وطويلة كي لا تتخلف المشروعات الإنتاجية عن غيرها .

- تفاقم الأزمة العامة للنظام الإمبريالي العالمي عقب سقوط الاتحاد السوفييتي وتصاعد الحركة الاشتراكية في أوربا الغربية المجاورة لفرنسا – البرتغال – انجلترا– ألمانية ....- وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كمهيمن اقتصادي وحيد تحت ستار العولمة ، كل هذا أثر على حركة السوق لفرنسا وفاقم من مشاكلها الاقتصادية .

- إن الحكم الاشتراكي الطويل في ظل فرنسوا متيران وتنامي الحركة الوطنية اليمينية مؤخرا أتاح للبرجوازية الاحتكارية الفرنسية أن تحول القطاع المؤمم في مجال الفحم والكهرباء والغاز والبنوك الكبيرة وشركات التأمين إلى قطاع دولة تابع للحكومة والى جهاز من أجهزتها التي تخدم تلك الاحتكارات ، وساعد قطاع الدولة بما قدمه من خدمات وتعويضات إلى ازدياد التركز في رؤوس الأموال .

- انهيار الاحتلال الفرنسي تحت ضربات حركات التحرر الوطنية في العالم إضافة لتواجد الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المواقع التي خسرتها فرنسا في آسيا وأفريقيا أدى إلى عودة رؤوس أموال ضخمة كانت مستثمرة فيها كل هذا أتاح لفرنسا فرصة الاستخدام الأمثل لجهاز الدولة ولسياستها في الداخل والخارج لمواجهة المنافسة الضاربة مع الدول الغربية الأخرى خاصة الولايات المتحدةالأمريكية ، وبالفعل حققت فرنسا الأساس المادي للصمود في المنافسة الدولية ونجحت في استخدام السياسة الخارجية ومختلف إمكانات الدولة كالقروض والمساعدات وغيرها لغزو المواقع بأسلوب جديد يختلف عما كان شائعاً في الجمهورية الرابعة حيث وفرت هذه السياسة أساساً مادياً واقتصادياً وإيديولوجياً للشركات الفرنسية لمواجهة المنافسة الضاربة مع الدول الإمبريالية الأخرى أما السياسة الخارجية فكانت انعكاساً مباشراً للمصالح السائدة في فرنسا من تكوين قوة رادعة خاصة وسلوك سياسة خارجية متوازنة تجاه آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وبشكل متمايز عن المعسكر الأمريكي البريطاني

وأدت سياسة التمايز هذه والاعتماد على التسلل المتدرج واستخدام المعونات والقروض العامة للدول النامية وإعادة جدولتها إلى اشتداد ساعد فرنسا في النضال ضد منافسيها وتعويض الضعف النسبي في إمكانياتها بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن يجب ألا نغالي في هذا التمايز لأن تدويل الإنتاج ورأس المال وتشابك المصالح وتصاعد النضال الطبقي وظهور مناهضوا العولمة يدفع فرنسا إلى نوع من التضامن الإمبريالي .

ولقد ركزت السياسة الفرنسية مؤخراً على ثلاثة مجالات رئيسية بغية إيجاد منافذ لصناعتها وتجارتها وتحقيق مكانة دولية فاعلة ولائقة ، وهذه المجالات هي :

١- العلاقات مع المعسكر الاشتراكي السابق : لم تترك فرنسا حلفاءها ينفردوا وحدهم بالتعامل مع السوق الشرقي الواسع ، وسعت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي لإيجاد علاقات تعاون وتبادل وتنسيق مع روسيا والصين ضاربة بعرض الحائط بكل القيود والتحريمات الأمريكية مما اضطر أمريكا إلى الإسراع بالتعاون مع هذه الدول .

٢- الاتحاد الأوربي : اتجهت فرنسا أوربيا لمحاولة إيجاد كتلة قوية تقف في وجه التسلط الأمريكي وكانت الخطوة البارزة في هذا الاتجاه تكوين الاتحاد الأوربي الذي عملت فيه طويلا على منع انجلترا من الانضمام إليه حتى لا تنافسها فيه وحتى لا يتسرب الأمريكيون من ورائها إلى هذا الاتحاد ، ولما فشلت فرنسا في منع انضمام انجلترا حاولت تشكيل تحالف مع ألمانيا رغبة في تشكيل نواة أوربية تقف في مواجهة التناقضات التي تأخذ بخناق الاتحاد والسوق الأوربية .

٣- التعاون مع بلدان العالم الثالث : خاصة المستعمرات الفرنسية السابقة في آسيا وأفريقيا ، عبر ثلاث محاور :

أ- التعاون والتنسيق مع هذه الدول في إطار منظمة الدول الفرانكفونية.

ب- الدعوة إلى جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة سلام خاضعة لسيادة الدول المتشاطئة عليه .

ت- التعاون مع الدول العربية نظرا لحاجة فرنسا إليها في الحصول على المواد الأولية والنفط.

واتجاه فرنسا إلى البلاد العربية والبحر المتوسط يوفر لفرنسا مواقع ثابتة وساحة خلفية تمارس فيها دورها كدولة كبرى، خاصة بعد تجمد الكادر الأطلسي منذ فترة طويلة بسبب العباءة الأمريكية، إضافة إلى الأموال والرشاوى الأمريكية التي اشترت دول أوربا الشرقية بحيث أصبح التعاون مع هذه الدول شبه مستحيل وقد ظهر هذا الخلاف إلى العلن في أزمة العراق الحالية مما دعا الرئيس الفرنسي إلى وصف دول أوروبا الشرقية المؤيدة للعدوان الأمريكي على العراق بألفاظ نابية !.

كل هذا دفع فرنسا إلى الاتجاه جنوبا صوب العرب وساعدها على ذلك التورط الأمريكي مع إسرائيل ، يقول : فيليب دي يان روبير في منطقة الشرق الأوسط هناك أم تعيسة تنتظر أي شيء من فرنسا وفعلا استطاعت فرنسا ودون تكاليف مادية تذكر أن تحقق لنفسها الكثير ، لمجرد أنها اتخذت بعض المواقف العادلة فى حق القضايا العربية ففرنسا ومنذ البداية أدانت اغتصاب الأراضي بالقوة في فلسطين ، وأيدت إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتوجد مفوضية لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس أيام كانت فيه المنظمة على قائمة الإرهاب الأمريكية ، أيضاً المواقف الفرنسية تجاه العدوان الصهيوني على لبنان كانت أقرب إلى العدل ومتميزة عن مثيلتها الأمريكية ،وتوجت هذه المواقف بتفاهم تم بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية برعاية فرنسية وفيه تم تشريع المقاومة .

وأخيرا وصل تصاعد الموقف الفرنسي إلى حد استعمال الفيتو ضد العدوان على العراق مع العلم أن فرنسا لم تستعمل الفيتو إلا لمرات قليلة ولم تكتف فرنسا بهذا بل إنها تقود حالياً جبهة من دول كثيرة مناوئة للحرب ونظرة سريعة على أرقام التبادل التجاري بين فرنسا وإسرائيل ومقارنتها مع حجم التبادل التجاري الفرنسي العربي تدل على أن الأخير أكبر بكثير حيث أن نسبة الصادرات الفرنسية إلى الدول العربية وصل إلى ١٠ % من مجموع صادراتها في حين لا تتجاوز صادراتها إلى إسرائيل نسبة ٠،٤٣ % من مجموع صادراتها ، أيضاً تبلغ الواردات الفرنسية من الدول العربية ١٢% من مجموع وارداتها الكلية بينما الواردات من إسرائيل لا تتجاوز ال ٠،١٤ % ، وطبعا بقية الأرقام الخاصة ببيع الأسلحة والاستثمارات والعمالة الخارجية تصب كلها في نفس المنحى .

الباب الثالث
أهداف الاستعمار وسياساته

أهداف الاحتلال:

ليس هناك جهد مبذول بلا هدف خاصة إذا كان جهداً ينتج عنه موت وخراب ودمار وإسالة دماء من كلى الفريقين المهاجم والمحتلوسنوجز بعض الأهداف للاستعمار الأوروبى لأفريقيا ونذيل بأهداف فرنسا تحديداً

أهداف اقتصادية وتتمثل فى :- نهب ثروات المستعمرات واستغلالها لتطوير إقتصاد المستعمر- ضمان يد عاملة قليلة التكاليف - ضمان أسواق تستوعب فائض الإنتاج- ضمان مجال لإستثمار فائض رؤوس الأموال-

أهداف اجتماعية وتتمثل فى :- التخلص من العناصر غير المرغوب فيها- إيجاد مجال للتشغيل للتخلص من مشكلة البطالة- إسكان فائض السكان

أهداف سياسية وتتمثل فى :- تقوية الدولة عن طريق التوسع والهيمنة - القضاء على الكيانات السياسية في المستعمرات- المشاركة بفاعلية في تقرير مصير العالم وفق مصلحة المستعمر- توسيع مجال نشاط النظام الرأسمالي.

أهداف إستراتيجية وتتمثل فى :- التحكم في أهم الطرق التجارية - جعل المستعمرات عمقا إستراتيجيا للمستعمر كما حدث خلال الحربين العالميتين.

أهداف ثقافية وتتمثل فى :-

نشر لغة المستعمر: ويتجلى ذلك في اعتماد الكثير من المستعمرات القديمة على لغة المستعمر التي أصبحت لغة رسمية كما هو الحال للإنجليزية في نيجيريا، غانا...الخ الفرنسية في النيجر،مالي...الخ

- نشر ديانة المستعمر: لقد نشر المستعمر ديانته على حساب المعتقدات المحلية في الكثير من المناطق التي استعمرها باستثناء تلك التي كان فيها الإسلام راسخا فلم يتمكن الاحتلالمن فرض معتقده كما هو الحال في الجزائر.

- نشر تقاليد المستعمر : اللباس ، الأكل العمارة ...الخ.

إن تاريخ فرنسا دمويا لدرجة الغثيان فقد تفننت كثيرا في ممارسة شتى أنواع العذاب على شعوب مستعمراتها ومنهم الجزائر التي مازالت تعيش السبات والمشاكل السياسية من غير أن تقوم بدور فعال في قضايا الأمة فعلا فرنسا لا تختلف عن أمريكا ومهادنتها المعلنة لا تماثل أطماعها الاستعمارية.

أهم أهداف الاحتلال الفرنسى:

١- الهيمنة على أفريقيا.

٢- مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة.

٣- احتفاظ فرنسا بمصالحها الاقتصادية مع إفريقيا.

ومن المعروف أن السياسة الفرنسية اليوم بشقيها السياسي والاقتصادي تنبع من المشروع الذي أعدته ومن أهم ملامحه مشروع أفريقيا وذلك بهدف:

١- تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق الفكرالفرنسى.

٢- دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية فيها.

٣- إعداد نخب سياسية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً وحزبياً؛ لكي تكون القيادات السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

٤- دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز علي الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة .

٥- إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا، بحيث يضم خبراء ومستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة.

ويُلاحَظ أن هذه الخطة التي اعتمدتها فرنسا ويظهر من خلالها حرصها الرسمي على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان جاءت بعد الانتقادات الدولية الحادة التي تم توجيهها لحكومة باريس بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة فعمدت فرنسا إلى صياغة هذه السياسة لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.

الأسباب الدينية للاحتلال:

١- التبشير والمعنى الاصطلاحي يطلق على دعوة النصارى للآخرين إلى النصرانية ويزعم النصارى أن هذا الأمر صدر لهم من المسيح حين قال فاذهبوا وتلمذوا جميع الأمم وعمدوهم باسم الآب والابن والروح القدس ([١]) فيزعم النصارى أنه بموجب هذا الأمر كان لابد لهم أن يسيروا لتبليغ النصرانية إلى الأمم وهكذا خرج دعاة النصرانية ينصرون الأمم ولما ظهر الإسلام إلى مهد النصرانية في بلاد الشام ثم مصر ثم آسيا الصغرى، ثم توقفوا عند أبواب فرنسا وطوال قرون عديدة استمرت الحروب الصليبية تروم العودة إلى البلاد المباركة، ولكن من غير فائدة أو جدوى.

ومني التبشير والاستعمار بنكسة كبيرة بسبب ثورة المهدي ١٣٠٢هـ ثم عادا مع عودة الجيش البريطاني بقيادة كتشنر وعمل المستعمر البريطاني على تقسيم السودان أمام الإرساليات التبشيرية إلى قسمين: شمالي وجنوبى،وقد فتح للتبشير فيه على أكمل وجه، وتقاسمته الإرسالية البريطانية والأمريكية، وكان العمل في جنوب السودان على مرحلتين أولاهما التخلص من الوجود الإسلامي بحرب العرب ولغتهم وإبعادهم بأوامر إدارية من المستعمر تنقل الموظفين المسلمين إلى الشمال المسلم

كما منعوا وصول التجار المسلمين إلى الجنوب، وشجعوا اللغة الإنجليزية على حساب العربية ([1]) وفي مصر تحولت إرساليات التبشير من كثلكة الأرثوذكس لتنصير المسلمين بعد وصول القوات البريطانية عام ١٣٠٠هـ،وعام ١٣٢٠هـ أجاز المؤتمر العام للكنيسة المسيحية بمصر مشروع تنصير المسلمين،وأكد مؤتمر القاهرة ١٣٢٤هـ أن الهدف الأساسي للإرسالية في مصر هو إقامة كنيسة وطنية من المسلمين المتنصرين وقد أصبحت هذه السياسة أكثر وقاحة بعد القضاء على الثورة ١٣٣٩هـ، ويؤكد المبشر مارسون من الكنيسة البريطانية ١٣٤٦هـ هذا الاتجاه ويبين أن سببه انتشار الإسلام بين الأقباط ، فيقول تؤكد الاحصائيات حتى في هذه السنين أن الذين يتحولون من الكنيسة القبطية للإسلام لايقلون عن خمسمائة قبطي سنوياً . ([2])

العلاقة بين التبشير والاحتلال:

هل ثمة علاقة بين الاستعمار وحركة التبشير؟ وهل من الممكن أن يلتقي الجنود القساة الذين يقتلون الأبرياء ويسرقون قوت الشعوب مع الذين أمروا بمحبة أعدائهم ومباركة لاعنيهم([1]) وما الذي يجمع المبشر وهو يحمل رسالة دينية مع المستعمر الذي يحمل رسالة دنيوية ؟ وهل اللقاء بين الجانبين مجرد لقاء عابر فرضته ظروف وحدة المنشأ بين التبشير والاستعمار أم أن هناك علاقة حقيقية تجمع هاتين الحركتين ؟

ان التبشير والاحتلال وجهان لعملة واحدة، فالمبشرون هم الواجهة الدينية للمستعمر،والاستعمار هو الحقيقة الاقتصادية والسياسية للمبشرين وهذا الأمر يتضح عند دراسة العلاقة بين الحركتين اللتين تزامنتا طوال التاريخ المسيحي، بل إن الحروب الصليبية التي شنت على العالم الإسلامي طوال قرون طويلة هي حلقة من سلسلة الترابط والوحدة بين التبشير والاستعمار،فقد قام ملوك أوربا بتلك الحروب بمباركة الكنيسة،ولبى الأوربيون نداء الملوك لهذه الحروب طمعاً في الملكوت الذي وعدهم به بابوات الكنيسة.

وقد بدأت خطوات الاستعمار تدب من جديد مع بداية حركة الكشوف الجغرافية التي قادها الأسبان والبرتغال، وانطلقت سفنهم تمخر البحار وهي ترسم على أشرعتها شعار الصليب وقد أصدر الأب نيقولا الخامس مرسوماً في عام ١٤٥٤م يعطي البرتغاليين حقاً في أراضي الكفرة على الساحل الغربي لأفريقيا، وأكد ذلك الأب كالكستس الثالث عام ١٤٥٦م، ثم أصدر الأب اسكندر الثالث في عام ١٤٩٣م مرسوماً يمنح التاج الأسباني الحق المطلق في المتاجرة مع البلاد التي اكتشفت،ووضع قيداً،وهو أن تجلب تلك الشعوب إلى المسيحية. (١)

وحركة التبشير وليدة أطماع استعمارية صليبية، وضع أسسها الملك لويس التاسع حينما كان في سجن المنصورة فكتب داعياً إلى تحويل الحملات العسكرية الصليبية إلى حملات صليبية سلمية تستهدف الغرض نفسه، لا فرق بين النوعين إلا من حيث نوع السلاح المستخدم في المعركة بتجنيد المبشرين الغربيين في هذه المعركة السلمية لمحاربة تعاليم الإسلام ووقف انتشاره، ثم القضاء عليه معنوياً، واعتبار هؤلاء المبشرين في تلك المعارك جنوداً للغرب.

وقد أجاب المبشرون إلى هذه الحرب الصليبية الجديدة فيقول القس ميز إن الحرب الصليبية الهادئة التي بدأها مبشرونا في القرن السابع عشر لا تزال مستمرة إلى أيامنا هذه ويقول اليسوعيون ألم نكن نحن ورثة الصليبيين أولم نرجع تحت راية الصليب لنستأنف التبشير وهكذا تستطيع الكنيسة المسيحية بلا حرب أن تسترد تلك المناطق التي خسرتها منذ زمن طويل (١) وقد عمل الكثيرون من رجال الكنسية تحت مظلة الاستعمار،فقد تولى الراهب دولا فورست طلب الامتيازات للفرنسيين من الباب العالي، وكان أول سفير لفرنسا في الأستانة عام ١٥٨٣م

كما عين الأمريكيون المنصر ناثان قنصلاً للولايات الأمريكية بالإنابة في طنجة، وعين المنصر تاهنسال قنصلاً للنمسا في الخرطوم سنة ١٢٩٣هـ، وكان المنصر لافيجري الفرنسي رئيساً للبعثة المرافقة للجيش الفرنسي المحارب في القرم، وتولى المنصر جون فان أيس خلال الحرب العالمية الأولى أمر القنصلية الأمريكية في البصرة.

وقد أكد المستعمرون على أهمية عمل المبشرين، وصرحوا بالمهمات المنوطة بهؤلاء الرهبان فقال نابليون الأول في جلسة مجلس الدولة عام ١٨٠٤م : إن في نيتي إنشاء مؤسسة الارساليات الأجنبية، فهؤلاء الرجال المتدينون سيكونون عوناً كبيراً لي في آسيا وأفريقيا وأمريكا، سأرسلهم لجمع المعلومات عن الأقطار إن ملابسهم تحميهم وتخفي أية نوايا اقتصادية أو سياسية .
ولما عقد مؤتمر الكنائس المسيحية في سالونيك باليونان ١٩٥٩م أكد المؤتمر على مساهمة الكنائس فى التجسس لحساب المستعمر، فطالب الكنائس في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أن تراقب خطة التنمية، فتميز بين ما يتفق وإرادة الله وبين عمل الشيطان. وفي مؤتمر دلهي ١٩٦١م قالوا الكنيسة يجب أن تكون متأهبة للصراع مع الدولة في أي وطن،وتحت أي نظام سياسي وينقل المبشر جاك مندلسون قول ملك فرنسا الدين ضروري لكل الناس، لكنه أكثر ضرورة في المستعمرات الآهلة بالعبيد التي لايمكن أن تحوي أملاً في حياة أفضل إلا بعد الموت فالدين يستعمله هؤلاء الساسة في تخدير الشعوب، وليكون مطية يحكمون من خلالها الخناق على الشعوب. وينقل القس المبشر مندلسون ثانية شعور المستضعفين الذين سرقت بلادهم وثرواتهم من قبل تحالف الاستعمار والتبشير فيقول: إن المبشرين جاءوا إلينا وقالوا : إننا نريد أن نعلمكم العبادة، وقلنا: حسناً إننا نريد أن نتعلم العبادة وطلب المبشرون منا أن نغلق أعيننا، وفعلنا ذلك، وتعلمنا التعبد، وحينما فتحنا أعيننا وجدنا الإنجيل في يدنا، ووجدنا أراضينا قد اغتصبت.

سياسات الاحتلال وآلياتها:

يمكن تأريخ الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا بالقرن الخامس عشر عندما تمكن البرتغاليون من بناء الحصون والقلاع على سواحل غرب أفريقيا لتهتم بتجارة الذهب والفضة والعبيد، وقد ازدهرت هذه التجارة وأشترك فيها الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون الذين يبادلون الأسلحة الرديئة والملابس بالعبيد في مناطق غرب أفريقيا, ليتم نقلهم عبر الأطلسي إلى البحر الكاريبي والأراضي الأمريكية ليباعوا كعبيد لاستخدامهم في الزراعة، ويحصل التجار الأوروبيون مقابل ذلك على محاصيل زراعية تباع في الأسواق الأوروبية، وعرفت هذه العملية بالثالوث الأطلسي الذي ميز الحقبة الأولى من الوجود الأوروبي في أفريقيا، وقد أقتصر تعامل الأوربيون مع الأفارقة من خلال الوسطاء الأفارقة في الحصون والقلاع الساحلية التي شيدها الأوروبيون لهذا الغرض، ولكن مع حلول القرن التاسع عشر بدأ نمط التجارة الساحلية في التغيير فتضاعفت وتيرة حملات الاستكشاف ليعم نشاطها مختلف أصقاع ومناطق القارة،وتنافست القوى الأوروبية الرئيسة للسيطرة على القارة، فانتشرت الحصون والقلاع البريطانية والفرنسية والهولندية والبرتغالية لحماية مصالح هذه القوى، وللحيلولة دون حدوث احتكاك بينها دعا بسمارك إلى عقد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ الذي تمخض عنه إرساء قواعد عامة تحكم الهيمنة التجارية بين القوى الأوروبية الرئيسة وفي بداية الحقبة الاستعمارية أنخدع بعض الأفارقة فاعتقدوا أن التوقيع على المعاهدات مع الأوروبيون يدخل في إطار التحالف والتعاون, فأنخرط العديد من الأفارقة في عقد اتفاقيات مع القوى الأوروبية، ولكن سرعان ما انتهكت تلك الاتفاقيات وتبين الوجه الحقيقي للتدافع الأوروبي نحو أفريقيا وقد أوضح جومو كينياتا ذلك بقوله: إن شعب الكيوكو أعطى الأوربيون حقوق البناء،والإقامة في مناطق مثل داجورتي، وفورت سميث وغيرها،دون أن يكون لديهم أدنى فكرة عن النوايا الحقيقية الكامنة خلف قوافل التجارة، إذ اعتقد هؤلاء أن الأمر ليس مجرد عمل تجاري وحسب، ولم يدركوا أن هذه الأماكن استخدمت للإعداد من أجل احتلال هذه الأراضي

لقد أقاموا علاقات ودية مع الأوربيين، وأمدوهم بالطعام اللازم لقوافلهم وكانوا يسلمون بأن هؤلاء المغامرين البيض عائدون لا محالة إلى بلادهم إذ لا يعقل أن يستوطنوا بشكل دائم أراضي أجنبية، فسرعان ما يغالبهم الحنين للوطن بعد أن يفرغوا من بيع ما لديهم من سلع ويدفعهم للعودة إلى أوطانهم، والعيش بين أهليهم وعشيرتهم وكانت القوى الأوروبية التي تنافست حول السيطرة على ثروات القارة تنظر إلى نفسها على أنها تحمل مشعل الحضارة والمدنية الأوروبية للشعوب المتخلفة، إلا أن والتر رودني حاول كشف بطلان هذا الادعاء بقوله: الاحتلال لم يكن مجرد نظام للاستغلال، ولكن نظام هدفه الرئيس أن يعيد الأرباح إلى ما يسمى البلد الأم ويعتبر ذلك من وجهة نظر أفريقيا، بمثابة نزح مستمر للفائض الناتج عن عمل أفريقي بمواد أفريقية، ويعني في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية ذاتها التي أحدثت التخلف فى أفريقيا. وتعرضت أفريقيا لاستغلال مخيف خلال هذه الفترة في مختلف الميادين عندما حول الأوروبيون هذه القارة إلى مصدر أساسي للمواد الأولية الرخيصة, وجعلها سوقاً واسعة لتصريف منتجاتهم الصناعية التي تعتمد أصلاً على المواد الأولية المستوردة من الخارج.

ومع منتصف القرن التاسع عشر ازداد اهتمام دول القارة الأوروبية المتنافسة للحصول على مكاسب إقليمية واقتصادية وعسكرية خارجها، ساعدها على ذلك تطور القوى العسكرية ووسائل النقل والأدوية الطبية، وتشجيع حملات التبشير والاكتشافات التاريخية والعلمية، التي مهدت للسيطرة الأجنبية على أفريقيا التي ظهرت بشكل واضح، وبصورة خاصة، بين بريطانيا وفرنسا المتنافستين، والتي سعت ألمانيا القيصرية للمشاركة فيها، وبلغت ذروتها في انعقاد مؤتمر برلين الذي شاركت فيه نحو ١٤ دولة عام ١٨٨٤، لتتقاسم النفوذ والأراضي والثروات في أفريقيا، بعيداً عن إرادة سكانها أنفسهم، حيث حصلت بريطانيا وفرنسا، وحدهما، على ما يزيد على ثلاثة أرباع القارة.

نماذج سياسات الاحتلال التقليدية :

ان سياسات الاحتلال التقليدية كثيرة ومتعددة وقد ارتبطت بأهداف الاحتلال المختلفة هذه السياسات المتعددة التي شملت شتي المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية مما أدي لسياسات القمع والتجزئة والاستغلال والتبشير وفرض لغة المستعمر والعمل علي خدمة مصالحه فقد سخرت موارد البلاد المحتلة لخدمة اقتصاد المستعمر كما استخدم التعليم لخلق فئة مثقفة مشبعة بفكر المحتل لكي تخدم مصالحه أيضاً والسودان مثال حي لمثل هذه السياسات الاستعمارية حيث ركز المستعمر البريطاني علي زراعة القطن لمصلحة مصانعه في لانكشير ومانشستر ، كما ركز علي التعليم في كلية جوردون ليجعل من مؤتمر الخريكين مطية لخدمة مصالحه فخابت آماله بعد أن أصبح هذا المؤتمر حركة سياسية وطنية قدمت للمحتل مذكرتها المشهورة عام ١٩٤٢ وطالبت فيها باسم السودانيين بحق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة ، ونعرض لأهم سياسات الاحتلال خاصة تلك التي ترتبت عليها بعض المشاكل الكبيرة التي مازالت تعاني منها الدول الأفريقية بعد حصولها علي الاستقلال السياسي وسنركز هنا بصفة خاصة علي سياسات التجزئة والاحتلال الاستيطاني في فلسطين وجنوب أفريقيا

سياسة التجزئة : لقد كان الاحتلال التقليدي ممثلاً في بريطانيا وفرنسا يخشي احتمال قيام وحدة قومية تنظم البلاد العربية فقام بتفكيك وتقسيم الإمبراطورية العثمانية من خلال تطبيق إتفاقية سايكس – بيكو بعد الحرب العالمية الأولي

. ولم تحافظ كل من بريطانيا وفرنسا حتي علي وحدة الجزء الموضوع تحت انتداب كل منهما ، فقد قسمت بريطانيا منطقتها إلي ثلاثة أجزاء : فلسطين لتنفيذ وعدها للصهيونية ، والعراق ، لتوطيد موقفها ومصالحها النفطية علي طريق الهند وفي الخليج ، وفي شرق الأردن لمحاصرة القبائل العربية البدوية وتمكين الخبراء من أمثال كلوب باشا من ترويضها بقصد حماية سياستها في فلسطين والعراق منهم

وطبقت بريطانيا أيضاً سياسة التجزئة بين مصر والسودان حيث سعت الحكومة البريطانية والإدارة البريطانية في السودان لابعاد النفوذ المصري تماماً عن السودان فاستخدمت في ذلك شتي الوسائل لمحاربة الدعوة لوحدة وادي النيل في البلدين وشجعت شعار السودان للسودانيين لفصل السودان عن مصر ، كذلك طبقت بريطانيا في مستعمراتها سياسة فرق تسد لتوطيد سيطرتها الكاملة علي السكان المحليين واضعاف الحركات الوطنية التحررية في البلدان المحتلة ، فقد ناصرت في السودان أولا القوي الطائفية التقليدية كالختمية والمهديين وأيدت ثانياً بعد ذلك مؤتمر الخريجين ضد هذه القوي ، ثم رجعت أخيرا للقوي التقليدية ضد فئة المثقفين ، وأيدت العناصر الوطنية المعتدلة بالنسبة لها ضد العناصر الراديكالية التي كانت تنادي بشعار وحدة وادي النيل وطبقت أيضاً سياسة التجزئة في داخل السودان عندما أصدرت قانون المناطق المقفولة وفصلت بموجبه جنوب السودان عن شماله لمدة تقارب ثلاثين عاماً وحكمته حكماً منفصلاً ونشرت فيه المسيحية واللغة الإنجليزية بينما كانت تفكر في ضمه لشرق أفريقيا ، وساهمت السياسة البريطانية في تعميق الفوارق بين أهل الشمال وأهل الجنوب في السودان مما جعل مشكلة الجنوب ، منذ تمرد ١٩٥٥، هي المشكلة الأولي التي يعاني منها السودان حتي الانفصال

وقد سعت فرنسا كذلك إلي تحقيق أمانيها القديمة في زحزحة النفوذ الإنجليزي الذي تفوق عليها فابتدعت صيغاً جديدة للسيطرة الاستعمارية مما دفعها أيضاً لتجزئة منطقة انتدابها إلي ست دويلات هي لبنان ودمشق وحلب وجبل الدروز واللاذقية ومصلحة العشائر فكان ذلك ضد فكرة وحدة سوريا الطبيعية التي كانت تضم هذه الأماكن ، كذلك تعمدت فرنسا إبراز الجوانب الطائفية داخل هذه البلاد وانتهت التجزئة من قبل بريطانيا وفرنسا بتسمية أجزاء المناطق التي وضعت تحت نظام الانتداب بسوريا ولبنان وشرق الأردن فلسطين

وصارت كل من هذه الدويلات تسعي لتوطيد الدعائم الاقليمية وابراز كيانها ازاء الكيانات الأخري مما أدي لتأكيد التجزئة التي رمي لها الاحتلال في المنطقة العربية ولازالت الجزائر تعاني من هذه المشكلة في منطقة القبائل القريبة من الجزائر العاصمة نتيجة للسياسة الفرنسية التي شجعت عناصر البربر علي التمسك بالتباين العرقي والثقافي بالرغم من تمازج هذه العناصر مع العرب في اطار الإسلام والحركة الوطنية الجزائرية .

وتجدر الإشارة أيضاً إلي التجزئة الكبري التي نظمها الاحتلال بين المشرق والمغرب حيث وضعت ايطاليا في ليبيا كحاجز لفصل المشرق الخاضع للاستعمار البريطاني عن المغرب الذي سيطرت عليه فرنسا وقد سعت بريطانيا وفرنسا لمنع قيام اتصال بين المشرق والمغرب حتي وإذا كان الاحتلال التقليدي الذي اتبع سياسة التجزئة قد سعي لفصل المشرق

كانوا يؤمنون بتدنّي مستوى ثقافة المناطق المُستعمَرة قياساً إلى ثقافتهم وحاول بعض هؤلاء الحكام أن يُغيّروا من ديانة المناطق التي يَحتلونها، كما عَمَدوا إلى جعل لغتهم الأجنبية اللغة الرسمية وفي عدد من الحالات

سياسات الاحتلال الفرنسي:

لقد كانت فلسفة السياسة الاستعمارية تنفذ وفق تفكير ومفهوم العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا فى غزو دول أفريقيا ، وتحولوا إلى حكام لهذه الدول المستعمرة ، وانتزعوا كل السلطات من الزعامات القبلية والمحلية ومارسوا الحكم المباشر المعتمد على القوة على الأفارقة ، وتطلب الاستمرار بسياستهم الاستعمارية والحكم المباشر استخدام أسلوبين للحكم والسيطرة وهما :

أ- سياسة الاستيعاب:وهى فرض اللغة والثقافة الفرنسية ، ومفاهيم الحياة، ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية الفرنسية ، على الأفارقة حتى يتحولوا إلى مجتمع متفرنس

وقد اعتمد الاحتل الالفرنسى آلية لعملية الاستيعاب تمثلت فى الآتى:

- منهج تثقيف وتربية وتعليم طويل الأمد.

-استخدام وسائل الترهيب والترغيب لتحويل الأفارقة إلى مواطنين فرنسيين.

- استخدام سلاح الخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسى الذى يعطى المواطن الإفريقى حق التمتع بصفة المواطنة الفرنسية .

- معاملة الرافض للمواطنة الفرنسية على أنه من رعايا الدولة الفرنسية ، ويكون فاقداً للحقوق من قبل القانون ، والذى رفضه المسلمون الأفارقة .

ب- سياسة المشاركة أو الارتباط: واعتمدت على خلق زعامات ونخب أفريقية فرنسية التوجه تقود شعوبها وفق سياسة وتوجهات الإدارة الفرنسية والسيطرة على المجتمع الإفريقى بواسطة هذه النخب الحاملة للغة والثقافة والهوية الفرنسية، والوسيط بين الحكومة الفرنسية والزعامات والشعوب الأفريقية، وقد أفرزت هذه السياسة قيادات أفريقية الانتماء فرنسية التفكير وتعاونت بلا حدود مع سلطات الاستعمار الفرنسي وهى الآن تحت مظلة الفرنكفونية .

أشكال تجميع المستعمرات الفرنسية لإحكام السيطرة:

لقد اتخذت فرنسا فى تجميع مستعمراتها عدة أشكال كالاتى:

أ- الوحدات الاتحادية (الفيدرالية) وطبق هذا الشكل على المستعمرات الفرنسية لتسهيل عملية الإدارة والحكم فظهرت بذلك أفريقيا الغربية الفرنسية ، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية كوحدتين اتحاديتين حيث تضم كل وحدة اتحادية عدداً من المناطق تخضع كل منها لحاكم يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد الذى يمثل الجمهورية الفرنسية ويكون مسئولاً أمام وزير المستعمرات الفرنسية أما التشريع للمستعمرات فهو من اختصاص رئيس الجمهورية الفرنسى .

ب- الضم للإدارة الفرنسية المباشرة:ربطت الجزائر بالإدارة الفرنسية المباشرة بحجة أنها جزء من فرنسا.

ج- نظام الحماية :بعد أن استطاعت حكومة فرنسا الحرة بالتعاون مع الحلفاء هزيمة حكومة فيشى الموالية للألمان فى الحرب العالمية الثانية ، دعت إلى عقد مؤتمر فى برازافيل عاصمة الكونغو الفرنسية فى فبراير ١٩٤٤م حضرة حكام المستعمرات الفرنسية ورجال الإدارة وبعض أعضاء البرلمان وممثلى اتحاد الشركات التجارية وكانت توصيات المؤتمر تنصب فى :

١- استبعاد منح المستعمرات الفرنسية أى نوع من الاستقلال .

٢- التاكيد على مشاركة الأفارقة فى إدارة شئون بلادهم .

٣- ضرورة تمثيل المستعمرات فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وفى المجالس المنتخبة.

٤-علاج المشكلات الاجتماعية والتعليمية والعمل والضمان الاجتماعى والتطوير الاقتصادي للنهوض باقتصاديات المستعمرات.

وقسمت فرنسا المناطق التي استعمرتها في أفريقيا إلى اتحادين، اتحاد غرب أفريقيا وعاصمته داكار ويشمل السنغال،والسودان الفرنسي (مالي)،وغينيا الفرنسية، وفولتا العليا (بوركينا فاسو)، وكوت ديفوار، وداهومي(بنين)،والنيجر،وموريتانيا؛ واتحاد أفريقيا الاستوائية ، وعاصمته برازافيل،ويضم مستعمرات الكونغو الأوسط (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وتشاد، وأوبانجوي – تشاري (جمهورية أفريقيا الوسطى)،والجابون؛ أما الإقليمان اللذان كان يخضعان للانتداب الفرنسي هما الكاميرون، وتوجو، وقد انتزعا من ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وقسمت بين بريطانيا وفرنسا تحت أشراف عصبة الأمم.

وأعتمد النظام الاستعماري الفرنسي على الإدارة المركزية المباشرة التي شغل فيها الفرنسيون معظم الوظائف الرئيسة، وأستقلوا بوضع معظم السياسات, وظلت هذه السياسة العمود الفقري للوجود الفرنسي في أفريقيا، وفي ظل هذه الظروف أصبح المواطن الأفريقي العادي ليس له أي رأي في الطريقة التي تحكم فيها الشؤون المحلية، الأمر الذي جعل من رؤساء القرى الأفارقة ليسوا بأحسن حالاً إذ يعينون ويخضعون لسيطرة الضباط الفرنسيين وكانت فرنسا تعين على رأس كل مجموعة من الأقاليم حاكماً عاماً يمثل وزير المستعمرات في باريس،أما الإقليمان اللذان كانا تحت الانتداب الفرنسي، فيدير كل منهما مندوباً سامياً للجمهورية، ويدير الحاكمان العامان لاتحاد غرب أفريقيا، واتحاد أفريقيا الاستوائية، والمندوبان الساميان بموجب أوامر يصدرونها بمبادرات منهم أو للأمر بسريان مفعول مراسيم صادرة عن رئيس الجمهورية الفرنسية، وكان يساعدهم في ذلك مجلس حكومي استشاري يضم بعض كبار الموظفين الخاضعين لسلطة الحاكم العام المباشرة أو المفوض بما في ذلك قائد القوات الاستعمارية، والمدعي العام،والمدراء العامين للإدارات الاتحادية (المالية، والصحة، والتعليم)، وكان الحاكم العام يتمتع بسلطات مطلقة إذ أن جميع القوانين والمراسيم الصادرة في باريس لا تصبح سارية المفعول إلا بعد إصدار الحاكم العام أمراً بذلك، فهو الرئيس الأعلى للجهاز الإداري الاستعماري، والقائد الأعلى للجيش، ويختص بتعيين الموظفين كيفما يشاء.

ويساعد الحكام العامين في داكار عاصمة اتحاد غرب أفريقيا، وبرازفيل عاصمة أفريقيا الاستوائية, مجموعة من المكاتب لعل أهمها مديريات الشؤون السياسية والمالية والأشغال العامة والتعليم والشؤون الاقتصادية والصحة التي تساعد في تسيير الحياة اليومية في المستعمرات كما يوجد على رأس كل مستعمرة نائب للحاكم العام يخضع لسلطته وأوامره المباشرة, ويعاونه مجلس إداري على غرار المجلس الحكومي على مستوى الاتحاد

ويترأس نائب الحاكم العام حكومة المستعمرة التي تضم إدارات متخصصة كالتعليم والصحة والمالية، كما تقسم المستعمرة إلى عدة وحدات الإقليمية التي كانت تعرف بالدائرة، ويتراوح عدد تلك الدوائر في اتحاد غرب أفريقيا المائة، وفي اتحاد أفريقيا الاستوائية الخمسين وترتبط الإدارة الحكومية عند أدنى مستويات التنظيم برؤساء الأقسام والقرى، وكان الرؤساء التقليدين مجرد معاونين لا تتجاوز وظيفتهم تنفيذ أوامر قائد الدائرة.

إلى جانب الحكم المباشر، أتبعت فرنسا سياسة ثقافية استهدفت نشر قيم وتراث الثقافة والحضارة الفرنسية، وقد استهلت هذه السياسة في إطار مبدأ ما يعرف بالفرنسة التي تقوم على فرض اللغة والحضارة الفرنسية على الحياة الأفريقية ليصبح الأفارقة في ظل الاحتلال الفرنسي فرنسيون لهم ما للفرنسيين،وعليهم ما عليهم عدا لون جلودهم، وعرفت هذه السياسة بالفرنسة الجماعية, وبفشل هذه السياسة لجأت فرنسا إلى محاولة فرنسة النخبة أي بمعنى محاولة خلق نخبة أفريقية مثقفة قادرة على قيادة مجتمعاتها المتخلفة، وينظر إلى هذه السياسة على أنها انتقائية عنصرية، بمعنى أنه كل من استطاع أن يكتسب قيم الحضارة واللغة الفرنسية يصبح فرنسياً إلى جانب المبدأين سالفي الذكر انتهجت فرنسا سياسة أخرى تعرف بالتوحد بمعنى ضرورة تطوير وتنمية المؤسسات والأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأفريقية كي تحاكي وتماثل الأنظمة الأوروبية المناظرة، وبفشل فرنسا في إدارة مستعمراتها بمنطق التوحد اتجهت إلى إدخال إصلاحات دون أن يتعدى ذلك إلى قبول الاستقلال وعلى أية حال فإن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تهتم أساساً بمصالح شعوب المستعمرات بهدف الدعم والتأييد الشعبي، وإنما تلجأ في الغالب للقمع السياسي بفرض الضرائب والتجنيد والسخرة،وقد تسببت هذه السياسيات في إحداث أضراراً بالغة تحول على إثرها رؤساء القرى إلى مجرد دمى تساعد السلطات الاستعمارية في استغلال السكان المحليين السياسة الاقتصادية:

أما السياسة الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا؛ فقد اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في أفريقيا وقد رحّبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية التي تشكّلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وضمّت دول غرب إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المنظمات: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى. كذلك أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، وتُعَد هذه الشبكة كبنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا.

السياسة الثقافية: وتُعَد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الأفريقية المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، فهي إلى جانب تمسّكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافياً على الدول الأنجلوفونية، كما تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثلة في سياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات ، ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على عدة عناصر، أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في أفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرانكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الأفريقية.

آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في أفريقيا :

أما عن آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في أفريقيا؛ فتشمل ثلاث آليات أساسية: عسكرية، واقتصادية، وثقافية.

الآلية العسكرية: لقد تمثلت السياسة العسكرية في القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا,التي تقلّصت من ١٠٠ قاعدة عام ١٩٦٠م إلى خمس قواعد فقط الآن, وذلك بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية وفي ظل النظام العالمي الجديد اضطرت فرنسا لتطوير سياستها في التعاون العسكري مع أفريقيا، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الأفريقية ومن أمثلة التدخل الفرنسي العسكري في أفريقيا عملية تركواز في رواندا على إثر إبادة العرق التوتسي, ويدخل في إطار الآليات العسكرية أيضاً اتفاقات الدفاع العسكري والتعاون الفني وقد تمّت عملية مراجعة شاملة للسياسة العسكرية الفرنسية في أفريقيا مؤخراً نتيجة الإخفاقات المتتالية التي أصابتها في رواندا والكونغو، بالإضافة إلى تغيّر الظروف الدولية, ولهذا أصبحت فرنسا تركّز في دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية؛ من خلال تدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب.

المستعمرات الأفريقية فى الدساتير الفرنسية:

أ. دستور عام ١٩٤٦م: نص على أن الجمهورية الفرنسية وحدة لا تقبل التجزئة وتسرى قوانينها على جميع الممتلكات التابعة لها ، ما لم ينص على غير ذلك ، وعلى تكوين الاتحاد الفرنسى من الأطراف التالية :

الجمهورية الفرنسية وهى ما تسمى بالمترو بول أو فرنسا الأوروبية ومديريات الجزائر وما وراء البحار - . أقاليم ما وراء البحار وهى مراكش وتونس ودول الهند الصينية .

-وفى ظل دستور ١٩٤٦م تم تمثيل المناطق الأفريقية فى الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الجمهورية والاتحاد الفرنسى ، وتكونت فى كل إقليم جمعية برلمانية ذات سلطات محدودة تشبه مجال المديريات الفرنسية .

ب- دستور عام ١٩٥٨م: أصدره الجنرال شارل ديجول رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة ، ونص على أن تكون فرنسا مع الجمهوريات الأفريقية التى تقبل هذا الدستور رابطة الجماعة الفرنسية ، وهى اتحاد فيدرالى بين جماعات مستقلة ، وتتكون حكومة الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية الفرنسية ، عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة وسكتير عام ومستشار فنى ، وهذه الحكومة مسئولة عن السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والتعليم العالى ،وفيما عدا ذلك لكل حكومة من حكومات الجماعة سلطتها الكاملة واستقلالها الداخلى ،وتقدم فرنسا لها المعونات الفنية والإدارية ، ولكل جمهورية الحق فى الانفصال من الجماعة فى المستقبل ومن به يبقى عضواً فى الجماعة ، والذى يرفضه يحصل على الاستقلال فوراً وافقت جميع الدول الإفريقة على الدستور عدا مستعمرة غينيا ، التى حصلت على الاستقلالها واستمر هذا النظام لمدة سنتين ، بعدها اعترفت فرنسا باستقلال الدول من مستعمراتها الفرنسية ، وعقدت معاهدة منفردة مع كل دولة تحدد نوع العلاقة بين الدولتين.

انحسار النفوذ الفرنسى فى أفريقيا:

إن سياسة فرنسا الأفريقية أصيبت بالوهن وضعف المصداقية فى السنوات الأخيرة ، فقد فشلت الإجراءات السياسية التى وضعتها فرنسا فى قمة لابول الأفريقية ، التى حضرها الرئيس الفرنسى الأسبق فرانسوا ميتران عام ١٩٩٠م ، إذ إنها لم تؤد إلا لديمقراطية واجهة دون روح وقلب وأصبح هدف فرنسا أكثر تواضعاً وهو إثارة الرغبة الديمقراطية واحترام الأصالة الأفريقية والاستمرار بفضل المساعدة على التنمية فى احتواء هجرة أصبحت مهمة جداً مصدرها أفريقيا الغارقة فى اليأس

واكتشفت فرنسا أنها ليست أكثر من قوة متوسطة، وأن بنيتها السياسية الفرانكو أفريقية بأعمدة : التعاون والعملة والهجرة والدفاع لا تتوقف عن الانهيار واختلفت الأحزاب الفرنسية الحاكمة فيما بينها حول السياسات الواجب اتباعها حيال الدول الأفريقية ، ولم تنفع زيارة الرئيس الفرنسى الأسبق جاك شيراك إلى الكونغو فى يوليو ١٩٩٦م فى إعادة تثبيت المواقع الفرنسية التى اهتزت مؤخراً فى القارة الأفريقية نتيجة المد الأمريكيى.

إن الشلل والعجز اللذان أصابا القوات الفرنسية المتمركزة فى أفريقيا الوسطى والجابون وتشاد ، أدى إلى عدم تأثيرها فى أشد الأزمات الأفريقية فللمرة الأولى لم تكن الدولة الفرنسية قادرة بمفردها وبالسرعة المطلوبة على القيام بأحد التدخلات العسكرية الإنسانية فى الأزمة الزائيرية فى نوفمبر ١٩٩٦م وسط منطقة نفوذها وهى التى بقيت لوقت طويل تستأثر بالسلطة على القارة الأفريقية ولقد استبعدت الحكومة الرواندية فرنسا بسبب تأييدها للرئيس جوفينال هابياريمانا ، وقاطعها ثوار شرق الكونغو الديمقراطية زائير سابقاً لأنها دعمت المارشال موبوتوسيسى سيكو ، وعارضتها أمريكا التى عرضت عليها فرنسا فى نوفمبر ١٩٩٦م أن يترأسو ويقودوا العملية العسكرية الإنسانية لحل أزمة زائير ودفعت فرنسا ثمن سياستها غير الحذرة ، ولاتستطيع الدفاع عن دورها فى نظر المجتمع الدولى ودول المربع الفرنسى فى وقت ترك فيه سكان المخيمات دون دعم أو مساعدة لمدة طويلة يستسلمون لمصيرهن .

فرنسا الدولة الاستعمارية الوحيدة التى أبقت على قوات عسكرية فى أفريقيا بعد موجة التحرر والاستقلال فى الستينيات من القرن الماضى ، وتدخلت عسكرياً فى عام ١٩٩٦م فى جمهورية أفريقيا الوسطى لمساعدة رئيس الجمهورية على احتواء تمرد جنودها ، كما تدخلت عدة مرات فى كثير من المواقف السياسية لحماية مصالحها ، كان آخرها تدخلها لحماية الرئيس التشادى من ثورة المعارضة عام ٢٠٠٨م

ومعظم الوحدات العسكرية الفرنسية الدائمة والبالغ عددها ٨٧٠٠ عسكرى من الشرق إلى الغرب تطبيقاً لاتفاقيات دفاع معقودة مع سبع دول أفريقية موجودة منذ ثلاثين سنة ، وهى فى مجملها من مشاة البحرية أو الكتيبة الأجنبية ، التى تمتلك معرفة وثيقة بالقارة الأفريقية موروثة من عصر الاحتلال ورغم كل التغيرات العميقة التى حدثت على المسرح الدولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة ورغم رياح الديمقراطية التى هبت على العديد من دول أفريقيا فى التسعينيات تماشياً مع سياسة العولمة بقيت الوحدات العسكرية الفرنسية كما هى فى مكانها داخل الدول الأفريقية ،حرصاً منها على عدم المساهمة فى اللا استقرار القائم وعلى عدم إزعاج الدول المضيفة والدفاع عن مكانتها الدولية ومصالحها الاقتصادية فى أفريقيا الوسطى.

إن عجز القادة الأفارقة الفرانكفونيين امتداد لعجز فرنسا فى حل أزمة البحيرات الكبرى ، وتكرارها النداء من نوفمبر ١٩٩٦م حتى ١٧ مايو ١٩٩٧ م لتدخل عسكرى إنسانى ، كان هدفه الحقيقى انقاذ موبوتو (الرئيس الزائيرى الأسبق)، الذى وصفه وزير الخارجية الفرنسى ارفيه دو شاريت بأنه لا يمكن الاتفاق عليه وهو الوصف الذى تم على إثره انتقاد سياسة فرنسا الأفريقية .

لقد أصيب بالفشل النظام الفرانكوإفريقى المتحور منذ سنوات حول عمليات التحول والانتقال والانتخابات والدفاع عن الديمقراطيات الجديدة وبعد الانتفاضات المتكررة فى أفريقيا الوسطى ، والانتخابات فى مالى والنيجر ، لوحظ تغيراً سالباً دل على فشل الديمقراطية المستورة بعد فشل ما كان يسمى منذ حصول الشعوب الأفريقية على استقلالها بالتنمية وقد صيغت عناوين الصحف الفرنسية والعالمية فى هذه الظروف بمفردات مثل عزلة،وامحاء، وتخلى،وهزيمة فرنسا فى أفريقيا ، وهذه المفردات هى ثمرة مفاهيم جيوبلويتكية باتت بالية تمحورت حول الدفاع المباشر عن المصالح النفطية ، وحول صد الإسلام ووقف الاندفاع الأنجلوسكسونى.

وصار التناقض صارخاً بين أسس سياسية يتم تقديمها على أنها كريمة وكونية ، وبين العقوبات الموضوعة أمام حرية التنقل والتبادلات تأشيرات الدخول وطرد الأفارقة بطائرات الشارترأو جهود الجهاز العسكرى الذى لم يتم تبديله منذ حصول الشعوب الأفريقية على استقلالها.

وخلال جولة الرئيس الفرنسى الأسبق جاك شيراك فى القارة الأفريقية من ٢٥ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٨م والتى شملت كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا وموزمبيق وانجولا اعترف بأن فرنسا مركزة منذ وقت طويل على العلاقات مع الدول الأفريقية الفرانكفونية وأنه سوف يتجه صوب جنوب أفريقيا نحو علاقات شراكة وتعاون ، وهى أحد أهداف فرنسا فى مرحلة التنافس على أفريقيا بين فرنسا وأمريكيا وبلدان أوروبية غربية مثل بريطانيا وألمانيا والصين وفى الوقت نفسه زادت الوكالة الفرنسية للتنمية من حضورها وارتفعت عمليات المساعدات المالية فى المنطقة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون فرنك فرنسى فى السنة . وتحاول فرنسا دفع التقارب التجارى وتوثيق العلاقات الاقتصادية ، وقد رافق الرئيس الفرنسى فى جولته عدد مهم من رجال الأعمال منهم زعماء شركات السلاح ، الذين يقومون بالتفاوض حول صفقة تسليح مهمة لجيش جنوب إفريقيا بعد أن وقعت الدولتان فى مايو ١٩٩٨م اتفاق تعاون عسكرى .

إن فرنسا لا تستطيع التخلى عن هذه القارة فقد أكد شارل جوسلان أنه من غير المطروح بالنسبة إلى فرنسا التعبير عن أى تراجع لدورها فى أفريقيا وقد دأب الفرنسيون ، منذ عهد جيسكار ديستان ، على القول إن أفريقيا هى القارة الوحيدة التى ما تزال فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيها ، أى أنها المنطقة الوحيدة فى العالم التى تتذكر فيها أنها ما تزال قوة عالمية عظمى وهم يعتمدون على ميزات عديدة تجعلهم يطمئنون على وضعهم فيها رغم السياسة الهرمة والتراجعات المستمرة

إن تراجع النفوذ الفرنسى فى منطقة البحيرات الكبرى انعكس بتراجع ملحوظ فى كل مناطق القارة الأفريقية ، إذ بلغ وجودها العسكرى فى السنغال ١٣٠٠ جندى وساحل العاج ٥٣٠ وتشاد ٨٤٠ وجمهورية أفريقيا الوسطى ١٥٠٠وجيبوتى ٣٢٠٠ والغابون ٦٠٠ والكاميرون ٦٠ جندياً ، أى ما مجموعة ٨٠٣٠ عسكرياً حتى أواخر عام ١٩٩٦ م.

الباب الرابع
أفريقيا والصراع الدولى حولها

أفريقيا مسرح تنافس:

أفريقيا, حضور إسرائيلي ووجود إيراني وتنافس أمريكي صيني فرنسي,وحضور هندي روسي, باتت آثار وجوده تنعكس على أمن المنطقة ويشكل هاجساً أمنياً لها, في ظل نظام سياسي عربي مهلهل تحاول أعمدة التوازن فيه إحياءه من جديد, لكن ذلك يحتاج إلى وقت واستراتيجيات. لقد شكلت أفريقية على الدوام محط صراع محموم بين القوى الدولية العظمى, ومسرحاً لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة, فمنذ قرون عديدة وهى تتعرض لمختلف أنواع الاستعباد والاستغلال والنهب, على الرغم من أفول نجم قوى الاحتلال التقليدية وبروز قوى صاعدة جديدة تتحدث, نظرياً على الأقل, عن الحريات وحقوق الإنسان ومحاربة العبودية والاتجار بالبشر وسواها. وبدأ نمط جديد من الصراع على أفريقيا, حيث دخلت الصين حلبته بقوة, إلى جانب الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل, فضلاً عن القوى الأوروبية التقليدية, إضافة إلى إيران, بوصفها قوة صاعدة إقليمياً, الأمر الذي يشي بدخول هذه القارة مرحلة جديدة, تتحول فيها إلى نقطة جذب ومسرح عمليات وساحة صراع على النفوذ والنفط والثروات بين القوى الدولية والقوى الإقليمية الساعية إلى الاستحواذ على القسم الأعظم من الموارد والثروات الأفريقية, بذهبها وماسها ونفطها وموقعها الجغرافي,

النفوذ الفرنسي في أفريقيا:

القارة الأفريقية مليئة بالمشاكل المعقدة الناجمة عن مرحلة الاحتلال والحرب الباردة وصراع الأقطاب الدولية على النفوذ والهيمنة مما زاد من حدة المشاكل القائمة في الأصل وعلى رأسها الفقر والمجاعة والجهل وإنتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة وتقهقر معدلات التنمية والتضخم السكاني والصراعات والحروب الأهلية مما جعل القارة السوداء غير قادرة على اقتحام عصر العولمة والحداثة والتقنيات المعاصرة ووسائل الاتصال الحديثة الخ فهي غير مسلحة أو مؤهلة بما فيه الكفاية لمواجهة تحديات العصر .

ولاشك أن الأوضاع الداخلية السائدة في أفريقيا والفوضى السياسية وعدم الاستقرار الأمني ينعكس سلباً على أمن العالم حسب اعتقاد الدوائر الغربية مما يجعلها تبرر تحرك أوروبا وأمريكا لإحتواء هذه المشاكل في جو من الصراع والتنافس أكثر مما هو جو من الوفاق والتنسيق والتعاون ، ذلك لأن أفريقيا لايشملها نظام للأمن الجماعي ، ولا حلف عسكري إقليمي ، لذا لايمكنها مواجهة هذا الكم الهائل من المشاكل الاقتصادية والأمنية والصراعات العرقية وحدها ، خاصة وأن الغرب مسؤول عما آلت إليه أوضاع أفريقيا بسبب الآثار الموروثة من عهود الاحتلال ، والاستغلال الغربي لثروات أفريقيا ونهبها والولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تتحرك بمعزل عن أوروبا وتسعى جاهدة لوراثة وشغل النفوذ الفرنسي السابق والمنحسر تدريجياً عن هذه القارة خاصة في دول جنوب الصحراء ، بينما تسعى أوروبا وتخطط للاستفادة بأقصى ما تستطيع من مشاكل القارة دون محاولة إيجاد حلول عملية مفيدة وبدت ملامح التنافس ، إن لم نقل الصراع واضحة جلية منذ عام ١٩٩٩ بجولة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الأفريقية التي انبثقت عنها فكرة إنشاء قوة تدخل سريع أمريكية لدول الجنوب رافقها تقليص للوعود الاقتصادية المعطاة لأفريقيا ، ورداً على الجولة الرئاسية الأميركية تم تنظيم المؤتمر الأوروبي ـ الأفريقي في أبريل سنة ٢٠٠٠ في القاهرة لكن المؤتمر لم يتوصل إلى قرار إسقاط أو إلغاء الديون الثقيلة على كاهل القارة الفقيرة التي تجاوزت الـ ٣٠٠ مليار دولار وما يترتب عليها من فوائد باهظة ولم تلق المبادرة الفرنسية البريطانية الأمريكية بتشكيل قوات لحفظ السلام في أفريقيا تأييداً مشجعاً وحماساً بل جوبهت بشروط تقييدية من قبيل: ماهي الضمانات في استمرار هذه القوة وماهي نوعية المساندة التي ستقدمها وتحتاجها ومن الذي سيقدمها ، وماهي طبيعة العمليات التي ستوكل إليها ومن الذي سيمولها ومن سيشترك في تشكيلها وما هي أهدافها على المدى الفوري والبعيد وغيره من المعايير والشروط والتحفظات التي أجهضت المبادرة .

واشترطت الدول الأفريقية دوراً قوياً لمجلس الأمن والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مما حدا بأطراف المبادرة إلى العزوف عنها وغض البصر، لأنها كانت تنوي من وراء تحركاتها ومخططاتها استعادة مستعمراتها السابقة ووضعها تحت حمايتها بحجة التعاون العسكري والدفاع المشترك الذي سيكون في نهاية المطاف لصالح الجانب الغربي واستفحلت الأزمة الاقتصادية في القارة في الربع الأخير من القرن المنصرم وصارت أغلبية الدول الأفريقية تعاني من الجفاف وانتشار الأمراض المتوطنة والتصحر وتدهور المحاصيل الزراعية مما أدى إلى ازدياد تدهور دخل الفرد والدخل القومي وإنهيار القدرة الشرائية للأفراد وتفاقم التدهور البيئي وفوق ذلك تبعات أزمة الديون الحادة حيث بلغت الديون الخارجية أكثر من ٦٠٠ بليون دولار في نهاية سنة ١٩٩٨ مما يمثل نسبة ٤٤ % من إجمالي الناتج القومي، وحوالي ٢٢٧ % من حصيلة الصادرات الأفريقية للخارج وقد شلت خدمة الدين كافة برامج التنمية في القارة.

والحقيقة أن النفوذ الفرنسي في القارة الأفريقية كان في الماضي قوياً ومؤثراً لكنه مُني بهزائم متتالية وتفاقمت النفقات العسكرية التي تثقل كاهل الميزانية الفرنسية في الداخل والخارج ،خاصة وأنه كان على فرنسا ترشيد اقتصادها ونفقاتها للدخول في نظام العملة الأوروبية الموحدة وحاولت فرنسا طمأنة الدول الأفريقية المرتبطة بها بالرغم من تقهقرها وتراجع نفوذها أنها ستفي بكافة التزاماتها الدفاعية نحوهم وقد قام وزير الدفاع الفرنسي السابق بجولة على عدد من الدول الأفريقية في شهر يوليو وأعلن أثناء جولته أن القوات الفرنسية المتبقية في أفريقيا لن تتدخل في النزاعات القائمة بين مختلف القوى والأطراف الأفريقية في أي بلد كان وأنه سيعاد النظر في خريطة تواجد وتوزع هذه القوات ومواقعها.

أما رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان فقد صرّح بأن السياسة الفرنسية الجديدة تجاه أفريقيا تهدف ، بالاتفاق مع جميع رؤساء الدول الأفريقية ، إلى أخذ الاهتمامات الأمنية للدول الأفريقية في الأعتبار بشكل أفضل ، وشدد على رغبة فرنسا في إنشاء قوة من الدول الأفريقية لحفظ السلام لكي يتاح لها أن تملك زمام الأمور بنفسها وبالرغم من ذلك تسعى باريس لإعادة توزيع قواتها في أفريقيا وفقاً لاستراتيجية أمنية جديدة ، بعد أن كانت تتمركز في قواعد محددة موزعة في أفريقيا الوسطى ، والجابون وتشاد ، وساحل العاج ، وجيبوتي ، والسنغال وقامت وزارة الدفاع الفرنسية بالفعل بإغلاق قاعدة بوار في جمهورية أفريقيا الوسطى مقابل تقوية وتعزيز مواقع لها في الجابون وتشاد لأسباب استراتيجية ولايمكن مقارنة نفوذ باريس اليوم بما كان عليه في الماضي في الدول الأفريقية فهو ليس فقط ضعيف ، بل يمكن القول أيضاً أنه غير فعّال،بالرغم من التواجد العسكري وتقديم المساعدات المادية والاقتصادية والعسكرية إلى الدول الأفريقية الشريكة .

فلم تستوعب باريس جيداً التحولات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وإنتهاء مرحلة التنافس القطبي مما كان يترك لها مجالاً للمناورة في إطار التنافس على مناطق النفوذ بين الكتلتين الشرقية والغربية ولكن بعد حرب الخليج ظهرت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الدولية العظمى في العالم وباقي حلفائها يدور في فلكها مما أصابها بالغرور والانفلات والتهور فقررت مراجعة الكثير من تحالفاتها وعلاقاتها الدولية وإعادة صياغتها وفق مصالحها الخاصة فقط وبالتالي فقد ارتكبت فرنسا العديد من الأخطاء في تعاملها مع الأزمات والملفات الأفريقية مما قاد إلى خسارة مصداقيتها ومكانتها السابقة لدى العديد من الزعماء والشعوب الأفارقة وقد تخبطت سياستها في تلك المنطقة وتورطت في أسوء الحروب دموية خاصة تلك التي حدثت في منطقة البحيرات الكبرى

فقدمت باريس الدعم لقبائل الهوتو في رواندا سنة ١٩٩٤ ابان حكم الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران رغم أنها تعرف أن تلك القبائل كانت تقوم بمجازر ضد قبائل التوتسي ذلك عقب إسقاط طائرة الرئيس الرواندي جوفينال هابياريمانا الذي ينتمي إلى قبيلة الهوتو وكانت نتيجة هذا التدخل الأخرق وقوع مئات الآلاف من الضحايا وقد دفعت فرنسا ثمناً باهظاً وحُمِّلَتْ مسؤولية ما حدث خاصة بعد استيلاء الجبهة الرواندية على الحكم وبدء عمليات مطاردة وانتقام واسعة ضد الهوتو ومحاكمة المسؤولين منهم عن المجازر التي ارتكبوها ضد التوتسي وهروب مئات الآلاف إلى زائير ليواجهوا الموت هناك أيضاً على أيدي مسلحي التوتسو الذي شاركوا في عملية إطاحة بنظام موبوتو الذي تدعمه فرنسا وحصلوا على دعم وتعاون مع حكومة بوروندي التي تحكمها قبيلة التوتسي أيضاً والتي تتمتع بالدعم الأمريكي فلم تتمكن فرنسا من توفير الحماية لحوالي مليون لاجيء رواندي مشردين في الغابات الزائيرية حتى تعرضوا للموت ولأنواع العذاب الشديد وهذه مسؤولية إنسانية تقع على عاتق فرنسا ، ولم تنجح في حماية نظام موبوتو من السقوط بقيادة المعارض لوران ديزيريه كابيلا الذي يحظى هو الآخر بدعم الولايات المتحدة الأمريكية .

فأمريكا ماطلت وناورت لتمنع فرنسا من تشكيل قوة سلام دولية لاتكون فيها لأمريكا اليد الطولى وكذلك ممانعة الحكومة الرواندية الجادة والانقلابيون الزائيريون لقناعتهم بأن فرنسا تهدف من وراء مساعيها إلى إعادة الاعتبار للهوتو المؤيدين للنظام الرواندي السابق الموالي لفرنسا وأخطأت فرنسا مرة أخرى عندما حاولت مستميتة إنقاذ نظام موبوتو بمده بالمال والسلاح والمرتزقة الذين وقفوا إلى جانب جيش موبوتو ، الذي كان تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص منه خلسة ووضع كابيلاً حليفها الجديد مكانه وهكذا ظلت أمريكا أهم مؤيد وداعم ومساند لحركة تمرد زائير بحجة تطويق النفوذ الشيوعي في أفريقيا واحتوائه .

ولم تخف الولايات المتحدة علاقاتها مع كابيلا ولقاءات المسؤولين الأمريكيين به عدة مرات واعلنت واشنطن ان موبوتو أصبح في عداد المنتهين ومن رجال الماضي حتى قبل سقوطه وأيدت ضرورة تخليه عن السلطة بعد أن ابتعدت عنه منذ سنوات وتركته عالة على فرنسا ، حيث صرح نيكولا بيرنز بهذا الصدد لقد انتهت صداقتنا مع موبوتو بانتهاء الحرب الباردة فلم تعد لنا حاجة به وهكذا بقدر ما كانت فرنسا تتراجع بخطوات سريعة في شأن القضايا التي كانت تتبناها وتدافع عنها كانت أمريكا تتقدم بخطوات أسرع لتربح مواقع جديدة في القارة السوداء .

والمواجهة الفرنسية ـ الأمريكية في أفريقيا مستمرة ولم تنته بإنتهاء ملف زائير بخسارة فرنسا وفوز أمريكا فقد انتصرت واشنطن على باريس في جولة أخرى تتعلق بمحاولة فرنسا التجديد للأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء خدماته كما سبق لوزير الخارجية الأسبق وارن كريستوفر إبان جولته الأفريقية عام ١٩٩٥ أن رفع التحدي علناً في وجه الدبلوماسية الفرنسية ذات الحضور القوي في أفريقيا آنذاك وكان كريستوفر عازماً على فتح باب المواجهة السافرة مع النفوذ الفرنسي في أفريقيا وقال لقد انتهى الزمن الذي كانت بعض الدول تقرر تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ وأضاف أن أفريقيا بحاجة إلى دعم كل أصدقائها وليس إلى رعاية من قبل البعض ثم أختتم تصريحه بالقول إن زيارتي عززت ثقتي واقتناعي بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على وجودها ونشاطها في هذه القارة وقد عملت أمريكا بالفعل على زيادة وتيرة التبادلات التجارية وزيادة نسبة الاستثمارات في جنوب القارة وفي مناطق جنوب الصحراء .

وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها عازمة على التخلص من القيود التي كانت تحد من حريتها في أفريقيا أثناء الحرب الباردة وعززت تحالفها مع جوناس سافيمبي زعيم الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا الذي كان يقود المعارضة المسلحة بدعم أمريكي مباشر ضد النظام الموالي للاتحاد السوفيتي سابقاً وتقوم الولايات المتحدة بتقديم الدعم لدول أفريقية أخرى مثل أوغندا وبوروندي ورواندا وأثيوبيا في إطار علاقات ثنائية يجري تطويرها بهدوء .

سعت إدارة كلينتون السابقة وبعدها إدارة جورج بوش الابن إلى تقوية النفوذ الأمريكي في أفريقيا حتى لو كان ذلك على حساب النفوذ الفرنسي التقليدي في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بعد أن رسخت الهيمنة الأمريكية على شؤون الكوكب وقيادة النظام العالمي وقد سبق لواشنطن أن أنشأت صندوق دعم لأفريقيا بقيمة ٣٥٠ مليون دولار لمساعدتها في تنفيذ مشاريع البنى التحتية للقطاع الخاص وتشجيع الاقتصاد الحر وتفكيك منظمة الاقتصاد المخطط والمركزي وإنهاء ما يسمى بالقطاع العام لكي يسهل على مؤسساتها الخاصة التغلغل في النسيج الاقتصادي الأفريقي وقد أعلنت مؤسسة الاستثمار الأمريكية الخاصة عبر البحار أنها ستستثمر ٤١ مليون دولار في خمسة مشاريع في أنجولا وليسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا وأنشأت صندوق البنية التحتية لأفريقيا لتقديم المساعدات والمعونات في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه والتجهيزات الصحية لتوفير ٧ آلاف فرصة عمل إضافية بتكلفة ٣٥٠ مليون دولار.

وتركز الولايات المتحدة الأمريكية على التذكير بفشل التجارب السابقة خلال العقود الثلاثة الماضية التي تلت سنوات الاستقلال في القارة السوداء وعلى فشل نماذج التنمية الاقتصادية الاشتراكية الشخصية التي طبقها نيريري في تنزانيا وكوندا في زامبيا ، وفشل التجربة الماركسية اللينينة التي طبقت بشكل مأساوي في أنجولا وأثيوبيا

وأخيراً فشل نمط حكومة الحزب الواحد الشمولي في زائير وكينيا وتعتبر الإدارة الأمريكية ان فشل تلك التجارب يعطي دفقاً قوياً للإصلاحات السياسية في أفريقيا منذ بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين وحثت الدول الأفريقية على انتهاج التعدد والاقتصاد الحر والعرض والطلب للاستجابة لمتطلبات العولمة لكن التجارب مازالت في بدايتها وتحتاج لجهد طويل .

ودعم الكونجرس الأمريكي خطوات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه السياسية الأفريقية لأمريكا ووافق مجلس النواب على القانون التجاري المسمى النمو والفرص في أفريقيا ،الذي يعتمد مبدأ الشراكة بدلاً من المساعدة وعلى إزالة الحواجز الجمركية عن صادرات ٤٨ دولة أفريقية وفتح القارة بالمقابل للاستثمارات الأميركية حيث تشكل أفريقيا سوقاً قوامها ٧٠٠ مليون مستهلك لايصلهم سوى ٧ بالمائة من صادرات الولايات المتحدة الأميركية التي لا تتعدى حصة أفريقيا من استيرادها واحد بالمائة وقد تضاعفت المساعدات خاصة الأميركية التي تقدم لأفريقيا خاصة في عهد بيل كلينتون حيث بلغت المساعدات الإنسانية ٦٠٠ مليون دولار والمساعدات الاقتصادية ١٤٠٠ مليون دولار وقد تغيرت طبيعة المساعدات الأميركية لأفريقيا ، فبعد أن كانت في السابق لتمويل النشاطات المناهضة للشيوعية ، أصبحت في الوقت الحاضر تتمل في إزالة الحواجز من جانب الدول الأفريقية وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد والإصلاح الإداري والاقتصادي لتقبل الاستثمارات الأجنبية وضمان مصالح الشركات المتعددة الجنسيات مع استمرار المعونات وتنمية الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية غير التقليدية لمساعدة أفريقيا على ولوج العصر التكنولوجي عل حد الإدعاءات الأمريكية فالولايات المتحدة لاتقدم مساعدة لوجه الله

التكالب الاستعماري علي أفريقيا :

كان مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ نقطة البداية للسباق المسعور الذي عرف باسم التكالب علي أفريقيا من قبل قوي الاحتلال الأوروبي ، وبينما تم احتلال البلاد العربية في خلال فترة طويلة من الزمن ، نجد أن التقسيم والاحتلال الفعلي لأفريقيا قد تم خلال عقد واحد فقط ، وذلك أيضاً عكس ما حدث في آسيا التي امتد الاحتلال فيها في قطاع محدد وبعد فترة طويلة من الوقت وبذلك تتميز أفريقيا بأن أغلبها قد وقع تحت سيطرة الاحتلال في فترة وجيزة ، ولم تكن بها دولة مستقلة شكلياً سوي ليبيريا وذلك بجانب أثيوبيا .

النفوذ الصيني :

ان نفوذ الصين آخذ في الانتشار بسرعة في أفريقيا وعلى الرغم من أن الاهتمام الصيني بأفريقيا ليس بالأمر الجديد, ويرجع إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي, لكنه أخذ مناحي جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة,وتحوّلت الصين إلى قوة اقتصادية عظمى, حيث تطورت الاهتمامات الصينية من عقائدية في الماضي إلى براجماتية في الحاضر, عنوانها التجارة والاستثمار والطاقة.

ولا شك في أن تزايد نشاط الصين, هدفه توسيع نفوذها في القارة من أجل تأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية, ومن أجل مواجهة النفوذ السياسي والاقتصادي الغربي, وتوسيع نفوذها على الصعيد العالمي في الوقت نفسه وتجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء إلى بلدان القارة ونشر النفوذ بهدوء, إلى مرحلة بناء العلاقات الاستراتيجية مع دول عديدة, مستندة إلى قوتها وقدرتها الاقتصادية المتسارعة,الأمر الذي سيفضي بالضرورة إلى إعادة تشكيل التوازن الدولي, بما يقلّص حجم المناطق الخاضعة للنفوذ الغربي لمصلحة الصين

وتمكنت الصين في ظرف سنوات معدودة من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من دول أفريقيا, ويمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات خلت بين الصين وأفريقيا, ويعبر عن نجاح التوجه الصيني نحو القارة, لكنه أثار حفيظة الولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل,التي راحت تتهم الصين بمساعدة الأنظمة الدكتاتورية القمعية في أفريقيا وتحريضها,إضافة إلى عرض نموذج التنمية الصيني الفريد, بوصفه مثالاً, يجدر أن يحاكيه الآخرون.

ونظراً لتنامي قوة الاقتصاد الصيني طوال العقدين الماضيين, فإنه بات يتطلب موارد هائلة, خاصة الطاقة, حيث دفع الطلب المحلي الصيني إلى البحث عن مصادر خارجية مستقرة للمحروقات الهيدروكربونية , وأضحت الصين عام ٢٠٠٤ ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة وتشير التقديرات إلى أن ٢٥ في المائة من واردات الصين الإجمالية من النفط يأتي حالياً من أفريقيا, ما حدا بالصين إلى أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الأفارقة لها, وذلك عبر الاستثمار, والزيارات التي يقوم بها كبار المسؤولين,والالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان.

التغلغل الإسرائيلي:

بدأ التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا منذ عدة عقود خلت, واتخذ مداخل عديدة, سياسية واقتصادية وثقافية,على مدى عدة عقود, في إطار استراتيجية تهدف إلى تطويق البلدان العربية,خصوصاً مصر والسودان , وإبعاد الأفارقة عن الصراع الدائر مع الفلسطينيين والبلدان العربية, بل تسعى إلى إثارة مخاوف الدول الأفريقية من المدّ الإسلامي والحركات السياسية الإسلامية, حيث تولي أهمية خاصة للقرن الأفريقي.

وتستند إسرائيل في تغلغلها الأفريقي إلى شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة,وإلى مساعدتها على ذلك, حيث أسهم الضغط الأمريكي على نيجيريا في فتح أبواب الاقتصاد النيجيري أمام الشركات الإسرائيلية, إضافة إلى أن علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة أمنت لها درجة كبيرة من حرية الحركة في علاقاتها مع الدول الأفريقية, حيث باتت تقيم علاقات دبلوماسية مع ٤٦ دولة أفريقية من مجموع دول القارة البالغ عددها ٥٣, منها ١١ دولة بدرجة سفير ولها سفارة في كل منها وتحاول إسرائيل استغلال ما تعانيه أغلبية بلدان القارة من مجاعة وفقر وتخلف, كي تقدم نفسها دولة صديقة, لها صفات خاصة, مكنتها من الخلاص من الاضطهاد وتحقيق التنمية, وبوصفها نموذجاً يصلح للاحتذاء به من طرف الدول الأفريقية التي تعاني الاضطهاد, لكنها, في حقيقة الأمر, تسعى إلى الخروج من عزلتها, والحصول على الشرعية الدولية, من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية. وتنطلق إسرائيل في تحركاتها إلى ما يشكله البحر الأحمر من أهمية كبيرة بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية, نظراً لاعتمادها عليه في تجارتها مع دول أفريقيا إضافة إلى سعيها إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الإسرائيلية,والتمكن من الحصول على المواد الأولية, والحصول كذلك على امتيازات للتنقيب عن البترول في أفريقيا, والسيطرة على صناعة الاستخراج في أفريقيا, حيث تولي اهتماماً خاصاً لاستغلال الثروات الطبيعية, مثل اليورانيوم في النيجر, والماس في كلٍّ من الكونغو وسيراليون وغانا وسواها.

والخطير في علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية نشاطات جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الموساد, الذي يقوم بتهريب الأسلحة والمتفجرات إلى داخل السودان والصومال واليمن لاستخدامها من قبل جهات معينة واعتماداً على معلومات رصد بالأقمار الصناعية ووسائل أخرى,أبلغت روسيا أخيرا دولاً, منها: السودان مصر اليمن, والسعودية,أن سفينة تحمل أسلحة إسرائيلية أنزلت شحناتها قرب سواحل تلك الدول, وأن سفناً صغيرة وقوارب سريعة أوصلت تلك الشحنات إلى الساحل .

النفوذ الإيراني :

تعتبر العلاقات الإيرانية الأفريقية علاقات قديمة لكنها مرت بعدة مراحل،ففي زمن الشاه كانت تلك العلاقات تسخّر لخدمة المصالح السياسية الأمريكية، وبعد ثورة الخميني أصبحت تهدف لنشر فكر الثورة، ومقاومة أمريكا ، ولكنها كانت علاقات فاترة بسبب انشغال إيران بالحرب مع العراق، والتركيز على بُعد تصدير الثورة، ولكن مع مطلع التسعينيات عادت إيران تحت قيادة رافسنجاني للاهتمام بأفريقيا، حيث أصبح هيكل وزارة الخارجية الإيرانية يضم لجنة لأفريقيا، ثم تطور إلى إيجاد منصب نائب وزير خارجية لشؤون أفريقيا، وجاءت زيارة الرئيس خاتمي في ٢٠٠٥ لسبع دول أفريقية كثمرة لهذا الاهتمام، ثم تأسست منظمة تطوير التجارة مع الدول العربية والأفريقية، التي عقدت في ٢٠٠٧ مؤتمراً للتعاون المشترك، وفي ٢٠٠٩ أقامت ندوة تعاون إيران- أفريقيا التي بلورت خطة لـ ٤٨مشروعاً مشتركاً، وهذا يعد خطراً على العالم العربى والاسلامى ومن مخاطر النفوذ الإيراني في أفريقيا على العالم العربي والإسلامي:

١- اختراق نظم الأمن الإقليمية بالقرن الأفريقي، حيث تتنافس إسرائيل وإيران على إيجاد موطئ قدم لها حتى تكسر حالة اعتبار البحر الأحمر بحيرة عربية،وبدلاً من أن تكون الدول العربية محاصِرة لإسرائيل وإيران في حالة نشوب حرب، يصبح العالم العربي محاصَراً من قبل إسرائيل وإيران من خلال التحكم فى الممرات المائية (مضيق هرمز، مضيق باب المندب)،

٢- إشعال وتفجير الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل، وقد كانت إسرائيل سباقة لإقامة علاقات استراتيجية مع دول المنبع (أثيوبيا، وإرتيريا، وكينيا، والكونغو) وذلك للضغط على مصر والسودان، وتهديد الأمن المائي لهما، إلا أن إيران لحقت بإسرائيل للحصول على حصة من أوراق الضغط على مصر تحديداً في المستقبل بخصوص هذا الملف، وللمقايضة بها في ملفات أخرى من خلال نفوذها في تلك الدول.

٣- محاولة تفجير مناطق الأطراف للنظام الإقليمي العربي في أفريقيا، إضافة لما تقوم عليه سياسة إسرائيل من شد الأطراف، فإنها تسعى لتفجير مناطق الأطراف مثل السودان وموريتانيا، وعملت على خلق بذور العداء بين الشعوب العربية والأفريقية بدعاوى دينية وعرقية وثقافية، وتقوم إيران بمجاراة إسرائيل في ذلك للحصول على بعض المكاسب والنفوذ بما يخدم الأجندة الإيرانية.

٤- ضرب المصالح العربية في العمق الأفريقي:

ان المصالح السياسية الإيرانية هي التي مهدت للتمدد الشيعي في هذه الدول الأفريقية،ولكن الصواب أن التمدد الشيعي المذهبي في أفريقيا سبق المصالح الإيرانية لنظام الملالي، فقد هاجر كثير من شيعة لبنان لدول أفريقيا الخاضعة للاستعمار الفرنسي الذي استعمر لبنان، وكانت لهم جهود متواصلة لنشر التشيع مهدت لوصول السياسات الإيرانية اليوم، وساعد النفوذ الإيراني على تضخيم مكاسب التمدد الشيعي في أفريقيا.

النفوذ الأمريكي:

لم تشكل أفريقيا أولوية في الاستراتيجية الأمريكية خلال سنوات الحرب الباردة, إذ اكتفت الإدارات الأمريكية في تلك الفترة بتوزيع مهام مراقبة التطورات فيها وحماية المصالح الأمريكية في بلدانها على قيادات عسكرية كانت توجد خارج القارة, لكن الأمر بدأ في التغير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي, حيث باتت الولايات المتحدة تتدخل علناً في شؤون بلدان القارة,خصوصاً في تسعينيات القرن الماضي, فأرسلت قواتها إلى أكثر من بلد أفريقي, لكن تدخلها العسكري فشل في الصومال عام ١٩٩٣ فأحجمت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية عن المشاركة بقوات في عمليات حفظ السلام في القارة, وانحصر دورها في تقديم الدعم المالي واللوجيستي لبعض تلك العمليات

وسرعان ما تغير الأمر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١, فعادت الولايات المتحدة إلى الاهتمام والتدخل المباشر في شؤون القارة في إطار الحرب العالمية على الإرهاب, ومع ذلك بقي الدور الأمريكي مقتصراً على منطقتي القرن الأفريقي والساحل الغربي, بحجة التصدي للتهديدات الإرهابية فيهما, فأقامت عام ٢٠٠٢ قاعدة عسكرية في جيبوتي, تابعة لما يعرف بالقوات الخاصة وقوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الأفريقي التابعة للقيادة الوسطى, وهي مكلفة بالتصدي لما تسميها أهدافاً إرهابية, إلى جانب القيام بتدريب القوات المسلحة لدول في المنطقة في مجالات مكافحة الإرهاب، كذلك تبنت إدارة جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٢ ما عُرف بمبادرة الساحل,بهدف دعم قدرات كل من النيجر ومالي وموريتانيا وتشاد لحماية حدودها, ومنع تسلل الإرهابيين، وتهريب الأسلحة والمخدرات، ثم جرى توسيع هذه المبادرة عام ٢٠٠٥ لتشمل عشر دول أخرى في المنطقة, ضمن مبادرة أكبر لمكافحة الإرهاب في القارة

وعكس قرار تشكيل قيادة عسكرية موحدة تغيراً في الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للقارة,ولاحتمالات صراع المستقبل عليها وفيها, وارتبط بشكل وثيق بالتنافس علي النفط الأفريقي والمواد الأولية الأخرى, في ظل تزايد النفوذ الصيني في هذه القارة, الذي عرف نمواً مطرداً في عدة بلدان, إلى جانب علاقات صينية ـ أفريقية متنامية. وحاولت الإدارة الأمريكية بدءاً من عام ٢٠٠٧ إقناع دول المغرب العربي والساحل الأفريقي, بإقامة قواعد عسكرية أمريكية فيها, لكنها تخلت عن ذلك مقابل إقامة مقر قيادة أركان للأفريكوم وفي الجانب الاقتصادي, تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالقارة خاصة في مجال النفط,عندما ارتفعت وارداتها منه, خصوصاً في منطقة غرب أفريقيا, من ١٥ في المائة من إجمالي وارداتها من النفط قبل خمس سنوات إلى ٢٠ في المائة ويتوقع أن تصل إلى ٢٥ في المائة عام ٢٠١٥.

وفي سبيل حماية وتعزيز المصالح الأمريكية والنفوذ الأمريكي في أفريقيا,عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبه منذ ستينيات القرن الماضي, على تقديم أكثر من ٥٠ مليار دولار مساعدات إلى دول جنوب الصحراء وأسهمت في تقديم المساعدات الإنسانية لبلدان القارة ولا يشكل حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا إلا نسبة ١ في المائة من مجموع التجارة الأمريكية, لذلك تضغط الولايات المتحدة على البلدان الأفريقية من أجل عقد اتفاقيات دائمة للتجارة الحرة, بغية تحرير تجارة السلع والخدمات, والحد من العوائق الاستثمارية.

الهيمنة الأمريكية على أفريقيا:

لابد من إلقاء الضوء على فلسفة النظام الدولي الجديد الذي تبنته الولايات المتحدة وذلك من حيث الخصائص ومظاهر التوظيف والآثار المترتبة على ذلك فهناك مجموعة من الخصائص التي تميز النظام الدولي الجديد على سائر الأنظمة العالمية التي سادت على مر التاريخ البشري أهمها:

١- الهيمنة على القواعد والنظم التي تحكم العلاقات الدولية، بحيث يتمكن القطب المهيمن في هذه الحالة من جعل الأطراف الأخرى في النظام العالمي تفعل ما يريده بل يدورون في فلكه دون الحاجة إلى استخدام القوة المسلحة.

٢- السيطرة على الاقتصاد العالمي بحيث يكون اقتصاد القطب الواحد في هذه الحالة محورياً أو مركزياً بالنسبة لاقتصاد الدول الأخرى.

٣- الهيمنة العسكرية على العالم، حيث يتطلب من الدولة الأحادية المهيمنة في هذه الحالة أن تكون لها قوات هائلة منتشرة في كل بقاع العالم، مع إمكانية استخدام هذه القوات في أي لحظة وبدون مساعدة من الآخرين.

٤- السيطرة الثقافية على العالم، وهى قبول أطراف النظام العالمي ثقافة القطب المهيمن ذي التنوع الجذاب، في هذه الحالة لا تفرض القيم الثقافية بالقوة على بقية أطراف النظام العالمي، ولكن الأخذ بها والتحمس لها يكون بمحض الإرادة الحرة، على أساس أنها أفضل الخيارات المتاحة للبشرية .

توجهات الهيمنة الأمريكية الأحادية وعلاقتها بإفريقيا:

بعد سقوط حائط برلين في نوفمبر ١٩٨٩م وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، برزت قوى عظمى واحدة مهيمنة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلن رئيسها جورج بوش حينذاك في غمرة انتصاره على العراق في حرب الخليج الثانية عن ولادة نظام دولي جديد، تسوده العدالة والمساواة بين الدول ولم يمض وقت طويل حتى تبين للجميع أن هذا النظام الموعود ليس إلا تكريس للهيمنة الأمريكية على العالم تحت غطاء الشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة، وكقوة أيديولوجية لا منازع لها بعد انتصار الليبرالية واقتصاد السوق، وكقوة اقتصادية مهيمنة، وقوة عسكرية جعلت الولايات المتحدة تسعى لبسط نفوذها على ألد أعدائها السابقين وحلفائها الدائمين في ذات الوقت.

وقد تم تحديد التوجهات السياسية الخارجية والعسكرية الأمريكية من قبل وزارتي الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والكونجرس عام ١٩٩١م لإبراز المكانة الأمريكية العالمية والحفاظ عليها بهدف تحقيق مصالحها والحفاظ على أمنها القومي وسحق أعدائها التقليديين والقادمين من الشيوعيين والإسلاميين الراديكاليين من أجل السيطرة والهيمنة على العالم.

وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى تقرير بول وولفوفيتز مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية عام ١٩٩٢، وتقرير جيريميا الذي صاغه فريق من الخبراء العسكريين برئاسة الأميرال جيريميا وفيه يتصور السياسة العسكرية الأمريكية وفقاً لسيناريوهات نزاع محتملة وكذلك ورد في تقرير وولفوفيتز أن هدف السياسة الخارجية الأمريكية هو الهيمنة وإقناع خصوم محتملين بأن ليس عليهم التطلع إلى لعب دور أكبر، وللتوصل إلى ذلك يجب أن يبقى وضع القوة العظمى الأمريكية الوحيدة مستمراً عبر قوة عسكرية كافية لردع أية أمة أو جماعة أمم في تحد لتفوق الولايات المتحدة وينطبق هذا التحذير على الخصوم السابقين مثل ورثة الاتحاد السوفيتي كما ينطبق على الحلفاء ويجب عليه أن يتحرك بطريقة تمنع بزوغ نظام أمني أوروبي خالص يمكن له زعزعة استقرار حلف الأطلسي من هنا يفهم أن الخلافات التي احتدمت بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول قيادة حلف الأطلسي في المنطقة الجنوبية (حوض البحر المتوسط والعالم العربى) التي تتمسك الولايات المتحدة بها في حين يطالب بها الأوروبيون نظراً لوقوع المنطقة المذكورة على تخوم أوروبا وكذلك الخلافات حول اضطلاع أوروبا بدور مستقل داخل هذا الحلف بعيداً عن الهيمنة الأمريكية([1]).

ورغم أن إفريقيا لم تحتل مكاناً واضحاً في التقارير المذكورة التي لم تذكر أي سيناريو نزاع محتمل في أفريقيا، إلا أن القوة العظمى الساعية لمنع خصومها وحلفائها على السواء من التفكير في لعب دور أكبر لا تستطيع تجاهل أهمية إفريقيا التي تغطي مساحة ٤٠,٣٠ مليون كيلومتر مربع يقطنها حوالي ٨٠٠ مليون نسمة، ويحتوى باطنها على ثروات ستزداد أهمية في التقسيم العالمي الجديد ويمكن القول أن أفريقيا أصبحت هدفاً معلناً للتوسع الأمريكي في العالم منذ أن وضعها فريق العمل الأمريكي في طلب الإستراتيجية الأمريكية في الفترة الممتدة المقبلة

ففي ٢١ سبتمبر١٩٩٣م أعلن عن ميلاد نموذج استراتيجي أمريكي جديد هو سياسة التوسع ليحل محل سياسة الاحتواء الذي أعلنه جورج كنان، ويعنى التوسع انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق الحر مكان الاستبداد والاقتصاد الموجه، ويعتبر هذا المسار هجومياً بالدرجة الأولي ويأخذ البعد الاقتصادي، على عكس سياسة الاحتواء الذي كان يعد برنامجاً دفاعياً يأخذ البعد العسكري وفي أكتوبر عام ١٩٩٦م قام وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر بجولة أفريقية، بدأها بزيارة جمهورية مالي الدولة الفرانكفونية، وتم البحث عن شراكة جديدة سياسية وعسكرية بين القارة الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تقود إلى تشكيل قوة أفريقيا للرد على الأزمات تستفيد من التمويل والتدريب والعتاد والدعم اللوجستي للقوات الأمريكية.

هذا في وقت لا تمثل المساعدة الأمريكية للتنمية في إفريقيا سوى ٠,١ % من الناتج المحلى الإجمالي للولايات المتحدة، يذهب خمسها فقط إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء.

ولقد بدا واضحاً أن الولايات المتحدة نجحت في إغراء الأفارقة بالمشاريع التي طرحتها، الأمر الذي عبر عنه حديث دبلوماسي أمريكي في باماكو عاصمة مالي، أوردته إحدى افتتاحيات الصحف السنغالية الساخرة بالقول: فرنسا هي مثل الزوجة الأولى التي لم نخترها بملء إرادتنا نحن نمثل الزوجة الثانية المفضلة في غالب الأحيان ولقد أصبحت القارة الإفريقية مع بدايات عصر العولمة هدفاً لدبلوماسية التجارة الكبرى، التي جعلت منها الولايات المتحدة الأمريكية محور سياستها الخارجية، والزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون لمدة أحد عشر يوماً كانت تحمل فكرة التكامل بين الديمقراطية والتجارة الحرة، وتقع في إطار ما تسميه الولايات المتحدة تجديد أفريقيا بعد إهمالها من قِبل فرنسا([١]).

الرؤى الأمريكية لأفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

بعد حوالي تسع سنوات من إعلان النظام الدولي الجديد ونهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م جاء بوش الابن على رئاسة الولايات المتحدة عام٢٠٠٠م، حيث أعلن منذ وهلته الأولي أن الولايات المتحدة لا ترغب في الدخول في أي حرب مرة أخري بل ستسعى بالوسائل الدبلوماسية الأخرى حل جميع المشاكل في العالم ، ولكن حدث ما لم يكن يتوقعه الرئيس الأمريكي ولا غيره من الساسة الأمريكان ، حين تم تفجير برجي التجارة العالمي في نيويورك بواسطة طائرات مدنية ـ وهو ما يسمي بأحداث ١١ سبتمبر، حينها انقلبت السياسة الأمريكية رأساً على عقب وقامت بتحريك أساطيلها الحربية وجيوشها العسكرية نحو الشرق الأوسط وقامت باحتلال أفغانستان بقصد ضرب معاقل طالبان وتنظيم القاعدة، وقامت باحتلال العراق تحت دعاوى امتلاكه أسلحة دمار شامل، كما أعلنت الحرب ضد الإرهاب حين أعلنها الرئيس بوش أنها حرب غير محددة الزمان والمكان والأعداء، بل هي حرب ضد جميع الإرهابيين في أي مكان وزمان وفي خضم هذا الفوران الأمريكي لم تسلم أفريقيا من الضغوط الأمريكية بان تتعاون معها في حربها ضد الإرهاب، فقد رصدت المخابرات الأمريكية ٣٤ دولة أفريقية أن تنظيم القاعدة يعشش في أراضيها منها: كينيا وأوغندا وتنزانيا، حيث ربطت الولايات المتحدة هذه الأحداث بأحداث تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨م حين تم تفجيرهما في توقيت زمني واحد، وحين طلبت الولايات المتحدة من الدول الأفريقية التعاون معها في حربها ضد الإرهاب، فقد تعاونت كل الدول الأفريقية دون استثناء حتى الدول التي تناصبها العداء مثل: ليبيا والسودان حيث كان التعاون كبيراً ولأقصي حد، وبعدها بدأت الولايات المتحدة تكرس ضرورة إقامة نظام ديمقراطي في الدول الأفريقية خاصة ذات الأنظمة الشمولية، كما أصبحت تبحث عن دولة مقر لاستضافة القوات الأفريكوم التي تتواجد في ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية

والواقع أن الدول الأفريقية قد استجابت لكل الطلبات الأمريكية دون تردد بل أبدت رغبتها الأكيدة في التعاون معها بشكل يضمن لها نيل الرضا الأمريكي، فكانت نتيجة ذلك مزيد من الاهتمام والسيطرة الأمريكية على أفريقيا، كما أدت إلى الاستسلام والإذعان الأفريقي المطلق وغير المسبوق للتوجهات الأمريكية هذا مما حفّز الأمريكان على التدخل في شئون الدول الأفريقية قاطبة دون استثناء وبطريقة سافرة، كما أصبحت العلاقات الأفريقية الأمريكية غير متكافئة بل يشوبها نوع من التوجس وعدم الثقة.

إن الزيارة التي قام بها الرئيس السابق بوش إلى أفريقيا عام٢٠٠٨م تعد الزيارة الأخيرة من نوعها لرئيس أمريكي لأفريقيا جنوب الصحراء حيث لم تقض زيارة بوش إلى أفريقيا غرضها المرسوم والمتوقع لها، فأراد بوش أن يرسل رسالة تذكارية تفيد أن هناك علاقات أمريكية أفريقية جيدة، فرغم أنه اختار دولاً محددة لزيارتها حسب واقع التوزيع الجغرافي، وتجنّب الذهاب إلى مناطق الصراع الساخنة إلاّ أنه ظلّ يبحث عن حلفاء جدد للمشاركة والتعاون في برامج الاستثمار من خلال الأسواق ، وكذلك طُرق البحث عن مصادر إنتاج الطاقة، كما هدفت الزيارة إلى البحث عن دولة تكون مقراً لقوات الأفريكوم

أفريقيا وصراع المصالح الدولية:

منذ بداية مد الاحتلال الأوروبي تجاه أفريقيا خاصةً من قِبل بريطانيا وفرنسا، كان التركيز على المجال الاقتصادي والثقافي، ومنذ انحسار المد الاستعماري التقليدي وانسحابه من القارة الأفريقية سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى شغل الفراغ بناء على رؤيتها تجاه أفريقيا المبنية على أساس نظرية ملء الفراغ التي تفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة ومؤهلة أكثر من غيرها من الدول الأوروبية على توجيه مجرى الأحداث في البلدان الأفريقية

وأن مجرد انسحاب الاحتلال الأوروبي من أفريقيا يكون فرصة مناسبة من أجل أن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل الملاك السابقين للموارد الأفريقية، ومحاولة الاستيلاء على إرث الاحتلال الذي خلفته بريطانيا في الكونغو وأوغندا وغانا وسيراليون ونيجيريا وليبيريا باعتبارها إحدى القوى العظمى القديمة لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية القوى العظمى الأولى في العالم حالياً وقد كان التنسيق والتكامل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في النفوذ الأمريكي على المستعمرات البريطانية السابقة ودعم الأنظمة السياسية المرتبطة بالسياسة البريطانية في كل من غانا وأوغندا وكينيا حتى تكون حامية للمصالح والاستثمارات الأمريكية في المنطقة والتصدي للتقلبات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي قد تهدد المصالح الأمريكية.

لقد كان مفهوم التوسع والاحتواء الأمريكي ينسجم مع مفهوم التوسع البريطاني الذي يقوم على أساس نظام ديمجرافي مستديم ومفهوم اقتصادي ديناميكي وانسجام اجتماعي معين ونظام سياسي ثابت، يرتكز على الإمبراطورية الاستعمارية الإنجليزية التي كانت تخوض النزاعات العالمية وتستخدم نفوذها السياسي والدبلوماسي الكبير في المؤتمرات الكبرى التي انعقدت من قبل في فيينا وباريس وبرلين، والتي ورثتها عنها الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الهيمنة وأحادية القطب، برغم من أنها وجدت صعوبة في اختراق الستار الذي وضعته فرنسا على مستعمراتها بالمنطقة الغربية لأفريقيا، كانت انجلترا تمثل التهديد الواضح للتوسع الفرنسي في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والمواجهة لروسيا التي حاولت زيادة رقعة سيطرتها في آسيا وأجبرتها النزاعات على المصالح على مواجهة انجلترا في إيران وأفغانستان والهند والصين، وهو نفس الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في تنافسها مع فرنسا.

إن سياسات التوسع والهجرة والاستعمار والاستثمار ونقل الثقافة والديانة وتأسيس قواعد بحرية في أفريقيا، نجم عنها تغيير في السياسة البريطانية بانحيازها الواضح والصريح إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها وتنافسها الذي تخوضه ضد فرنسا من أجل رعاية مصالحهما المشتركة في أفريقيا، وقد احتدم هذا الصراع بالتدخل الأمريكي في الصومال، ثم الفرنسي في رواندا، وحول المواقف من الحركات والأحزاب الإسلامية في السودان الجزائر، وحول السيطرة على النفط والنفوذ وتبني النزاع في جنوب السودان وإقليم دارفور.

ففي الجزائر دعمت فرنسا الحكومة الجزائرية في مواجهة الإسلاميين المتشددين، في حين أيدت الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة هؤلاء في السلطة كما عبرت فرنسا في مناسبات عديدة عن مخاوفها من التساهل الأمريكي حيال تواجد حركات إسلامية نشطة على الأراضي الأمريكية.

والتنافس الأمريكي– الفرنسي في أفريقيا هو بين الفرانكفونية والأنجلوفونية وعلى المصالح الاقتصادية والنفطية وتبين ذلك في الصراع الذي حدث في الكونغو بين شركة النفط الفرنسية ألف أكيتان والأمريكية اوكسيدنتال بتروليوم والذي اتضح فيه أن الشركة الفرنسية لم تلب طلب الرئيس الكونغولي باسكال ليسويا بمساعدته على سد العجز الذي لازم موازنة عام ١٩٩٢م فتوجه صوب الشركة الأمريكية التي عرضت عليه مبلغ ١٥٠ مليون دولار مقابل التنازل عن بعض حقول النفط الواعدة هذا الأمر أغضب فرنسا التي تدخلت بقوة واستطاعت أن تزيح الشركة الأمريكية، وتحتفظ بامتيازات النفط في الكونغو، كان شيء مماثل قد حدث في الجابون عام ١٩٩٠م، وفي تشاد وأنجولا عامي ١٩٩٢-١٩٩٣م، حين كان الصراع الأمريكي – الفرنسي واضحاً ومباشراً.

وكاد الفرنسيون يخسرون امتيازاتهم النفطية لصالح شركات أمريكية يتم النزاع الأمريكي – الفرنسي بالواسطة أيضاً كما حدث في بداية ١٩٩٤م بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة باكاشي فقد وقفت فرنسا إلى جانب ياوندي في مواجهة نيجيريا، وفي هذا الحال فإن الخلفية الحقيقية التي حكمت المواقف الدبلوماسية كانت رغبة فرنسا في التصدي لدولة أنجلوسكسونية تتعرض لدولة فرانكفونية وواقعة ضمن دائرة النفوذ الفرنسي([١]) وعلى صعيد الداخل الكاميروني دعمت فرنسا الرئيس بول بيا ضد خصمه جون ندى المقيم في مقاطعة أنجلوفونية في الكاميرون والذي حظي بدعم السفارة الأمريكية في ياوندي، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الإطاحة بزعماء فرانكفونيين في تشاد و أفريقيا الوسطى، حيث يمتلك الفرنسيون فيهما نفوذاً وقواعد عسكرية مهمة.

ومنذ أن ترك السوفييت والألمان القارة الأفريقية، أخذ النزاع الفرنسي – الأمريكي طابعاً علنياً، وأصبح الفرنسيون يتهمون الأمريكان بأنهم يريدون الحلول محلهم حتى في الدول الفرانكفونية نفسها، في حين ينفي الأمريكيون ذلك بقولهم إنهم لم يعودوا مضطرين كما في السابق إلى مساندة أنظمة دكتاتورية في مواجهة المد الشيوعي، الأمر الذي كان يفعله الفرنسيون سابقاً ولا يزالون يمارسونه وعلى هامش الأهداف الإنسانية لعملية توركواز الفرنسية في رواندا كان هناك صراع فرنسي– أمريكي في الكونغو الديمقراطية وأوغندا حيث أعادت فرنسا إلى السلطة المارشال الفرانكفوني موبوتو سيسى سيكو، ووقفت ضد الرئيس الأوغندي يوري موسيفينى الأنجلوفوني القريب من الولايات المتحدة الأمريكية، الذي قدم أسلحة أمريكية إلى المتمردين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي كان يقوده جون قرنق في جنوب السودان ضد الحكومة السودانية، وأن انتصار التمرد الذي قاده لوران ديزيريه كابيلا ضد موبوتو سيسى سيكو في الكونغو الديمقراطية زائير سابقاً هو انتصار للولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا.

ويرى المراقبون أن تسليم السودان للإرهابي كارلوس في أغسطس ١٩٩٤م، مقابل دعم فرنسي تجلى في مساعدات عسكرية ضد التمرد الجنوبي، وسماح الفرنسيين للجيش السوداني بعبور أراضى أفريقيا الوسطي لمحاصرة المتمردين من الخلف، حينذاك أعلنت الحكومة السودانية عن إمكان توقيع عقود ضخمة مع شركات إعمار فرنسية وكانت المخابرات الفرنسية قدمت الدلائل للدكتور حسن الترابي بأن السي. آي. إيه تقف وراء الاعتداء التي تعرض له في مطار أوتاوا في مايو ١٩٩٤م، عندما اعتدى عليه مهاجر سوداني وكانت العلاقات الأمريكية – السودانية قد ساءت منذ مجيء الإسلاميين إلى السلطة في السودان في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، عندها أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها للسودان، وأقنعت صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي بوقف التعاون معه، قبل أن تضعه في ١٨ أغسطس ١٩٩٢م على لائحة الدول التي تساند وترعى الإرهاب الدولي، ثم قامت بدعم انفصاليي الجنوب، ومحاصرة السودان دبلوماسياً في المحافل الدولية ودعم الدول المجاورة المناوئة له كإثيوبيا وإريتريا وأوغندا لإسقاط نظام الخرطوم ذي التوجه الإسلامي.

التنافس الفرنسي الأمريكى :

خلال جولة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إلى القارة الأفريقية في الفترة من ٢٥- ٣٠ يونيو ١٩٩٨م التي شملت كلا من: ناميبيا وجنوب أفريقيا وموزبيق وأنجولا، اعترف شيراك بأن فرنسا مركزة منذ وقت طويل على العلاقات مع الدول الأفريقية الفرانكفونية، وأنه سوف يتجه صوب جنوب أفريقيا نحو علاقات شراكة وتعاون، وهى إحدى أهداف فرنسا في مرحلة التنافس على أفريقيا بين فرنسا وأمريكا وبلدان أوروبية غربية مثل: بريطانيا وألمانيا وبالإضافة إلى الصين، حيث تحتل فرنسا المرتبة الخامسة من الشركاء التجاريين والمستثمرين الأجانب في أفريقيا الجنوبية بعد ألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا واليابان.

وتحاول بذل الجهد لتعويض تأخرها التجاري، والذي أثمر عام ١٩٩٧م، عندما زادت صادراتها إلى أفريقيا الجنوبية بنسبة ٣٠%، وهى النسبة الأكثر ارتفاعاً من بين الدول الصناعية، وفي الوقت نفسه زادت الوكالة الفرنسية للتنمية AFD من حضورها، وارتفعت عمليات المساعدات المالية في المنطقة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون فرنك فرنسي في السنة. وتحاول فرنسا دفع التقارب التجاري وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية من خلال مزيد من الحوافز والاهتمام، وقد رافق الرئيس الفرنسي في جولته عددٌ كبيرٌ من رجال الأعمال، كمديري شركات السلاح الذين يقومون بالتفاوض حول صفقة تسليح مهمة لجيش جنوب أفريقيا بعد أن وقعت الدولتان في مايو ١٩٩٨م اتفاق تعاون عسكري يقوم على التدريب والتسليح وتبادل الخبرات وقد نوه الرئيس الفرنسي بالجهود التي دفعت المجموعة الدولية لتخفيف ديونها على موزمبيق الدولة التي وصل فيها النمو الاقتصادي إلى ٧% عام ١٩٧٧م، على أثره انخفض التضخم إلى ٥,٧%، في العام ١٩٩٨م بعد أن كان ٧٠% عام ١٩٩٤م، وكانت فرنسا قد ألغت في عام ١٩٩٨م ٢,٢ مليار فرنك من ديونها المستحقة لها على موزمبيق كما فعلت مع جنوب أفريقيا وناميبيا وبذلك فقد استمرت فرنسا بأن تُولي جل اهتمامها بالمساعدات العامة للتنمية الأفريقية، وتؤسس المجموعات الإقليمية التي تحفظ وجودها الفرانكفوني في ظل تنافس طائل بينها وبين القوي الأخرى وقد قال الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك مؤكداً ذلك: أن فرنسا تقع جغرافياً في أوروبا، ولكنها تنتمي تاريخياً إلى أفريقيا والمحيط الهندي هذا ما يعزز وجودها التاريخي دون الآخرين.

إذا كان الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون يفاخر بأنه أول رئيس أمريكي يقوم بجولة طويلة هادفة لأفريقيا بعد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي زار نيجيريا وليبيريا عام ١٩٧٨م، وبعد مرور سريع لروزفلت في زامبيا عام ١٩٤٣م لحضور مؤتمر الدارالبيضاء، فإن الفرنسيين معتادون على الزيارات الدورية المتبادلة مع الزعماء الأفارقة والمباحثات المستمرة السنوية والدائمة معهم وأن أول زيارة قام بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك للخارج بعد انتخابه، كانت إلى أفريقيا التي زارها ثلاث مرات في فترة حكمه، فقد بدأ جولته بساحل العاج والغابون والسنغال عام ١٩٩٥م، ثم بنين في ديسمبر من العام نفسه، ثم الغابون والكونغو في يوليو١٩٩٦م.

إن فرنسا لا تستطيع التخلي عن أفريقيا نسبةً لأهميتها الإستراتيجية وتحقيق مصالحها الذاتية، فقد أكد شارك جوسلان، الذي حضر المؤتمر الوزاري التحضيري للقمة الفرنسية الأفريقية في بوركينافاسو إلى جانب وزير الخارجية فيدرين ، والتي عقدت في نهاية نوفمبر ١٩٩٨م في باريس، أكد بقوله: إن من غير المطروح بالنسبة إلى فرنسا التعبير عن أي تراجع لدورها في أفريقيا([١]) وقد دأب الفرنسيون، منذ عهد جيسكار ديستان، على القول - إن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي لا تزال فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيها، أي أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي تتذكر فرنسا فيها دائماً أنها ما تزال قوة عالمية عظمى. حيث يعتمد الفرنسيون على ميزات عديدة تجعلهم يطمئنون على وضعهم في أفريقيا رغم السياسة الهرمة والتراجعات الموجعة التي أبدتها فرنسا.

إن فرنسا لا تملك إمكانيات التصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد، لذلك فهي تؤيد تقاسماً ودياً للنفوذ في هذه القارة، لكن أمريكا تحاول إحداث تغيير عميق في المفاهيم الجيوإستراتيجية في القارة الأفريقية بغية السيطرة النهائية على دولها ضمن النظام الأحادي القطب التي تهيمن عليه، وتسعى لتكريس هيمنتها. وتركز اهتمام الأمريكيين في أفريقيا على دائرة محيطها في البحيرات العظمى والقرن الأفريقي في كلٍ من إريتريا وإثيوبيا، وفي وسط أفريقيا في أوغندا وروواندا وبوروندي وتنزانيا والكونغو وصولاً إلى جنوب أفريقيا وناميبيا وقد سجل الفرنسيون تراجعاً بدأ من الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) التي تتجه صوب الشركات الأمريكية لتوقيع اتفاقيات اقتصادية معها([1]).

ويجدر القول - إن تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة البحيرات الكبرى، انعكس بتراجع في كل مناطق القارة الأفريقية، إذ بلغ تواجدها العسكري في السنغال ١٣٠٠ جندي وساحل العاج٥٣٠ وتشاد ٨٤٠ وجمهورية أفريقيا الوسطي ١٥٠٠ وجيبوتي ٣٢٠٠ والغابون ٦٠٠ والكاميرون ٦٠ جندي، أي بعدد ٨٠٣٠ عسكرياً حتى أواخر عام ١٩٩٦م. وهو وجود تدعمه ثماني اتفاقيات دفاعية مع ثماني دول أفريقية، بحيث يمكن لفرنسا التدخل عسكرياً كما حدث في مايو ١٩٩٦م عندما تدخلت في أفريقيا الوسطي حين أرسلت خمسمائة جندي لتعزيز الحامية الفرنسية المتمركزة شمال البلاد مع وسائل قتال ثقيلة بحجة حماية حوالي ألف فرنسي يعيشون هناك إن الفرانكفونية التي يجرى تطور ودعم مؤسساتها عبر العالم و أفريقيا على الرغم من تغير المعطيات السياسية والاقتصادية، إذ يعتقد الفرنسيون أن تأثيرهم يبقى راسخاً بسبب صعوبة استبدال طرق التفكير والثقافة لدى ستين مليون أفريقي يتحدثون الفرنسية، وامتلاكها عشرات المدارس الابتدائية والثانوية في أفريقيا، وأكثر من أربعين مؤسسة ثقافية خاصة ومئات المراكز الثقافية

وهناك حوالي ١٧٠٠ مدرس فرنسي في أفريقيا، وتخصيصها حوالي ملياري فرنك كمساعدات علمية وثقافية لأفريقيا ولا تزال فرنسا تعد هي أولي الدول المصدرة لمنتجاتها إلى دول غرب أفريقيا مع الاحتفاظ بـ ٢١% مما تستورده هذه الدول، وهى تسبق الولايات المتحدة واليابان وألمانيا بالرغم من خفض قيمة الفرنك الفرنسي– الأفريقي بمعدل ٥٠% في يناير ١٩٩٤م.

وبمعزل عن القناعات الأيديولوجية دعمت فرنسا العديد من القادة الأفارقة رغم عدم قناعتها بأدائهم، فإن فرنسا حرمت ليبيا المطالبة بحقوقها في إقليم أوزو على الحدود مع تشاد، كما دعمت الرئيس التشادي إدريس ديبي بعد سقوط نظام حسين حبري عام ١٩٩٠م، وهجوم المعارضة التشادية على قصره عام ٢٠٠٨م، حيث لم يغب المبدأ المعروف في السياسة فرق تسد عن السلوك الفرنسي في أفريقيا الذي ساهم في تأجيج حروب دامية طويلة الأمد بين دول أفريقية عديدة.

وإذا كان الفرنسيون يشددون على عامل الثقافة واللغة، فإن الأمريكيين في أفريقيا يركزون على إغراءات التجارة والربح والعائد المادي في ظل العولمة، وقد تركز الصراع والتنافس في بدايات عام ١٩٩٧م، في منطقة البحيرات الكبرى حيث قاد التيار الفرانكفوني رئيس زائير الأسبق موبوتو، الذي كان يرأس التجمع الاقتصادي للبحيرات العظمى CEPOL، ويضم الكونغو وبوروندي ورواندا التي تنتمي إلى عالم الفرانكفونية (الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية)، وقاد التيار الثاني رؤساء كل من أوغندا والكونغو (زائير سابقاً)، ونائب رئيس رواندا وهم ينتمون إلى قطاع التبادل التفضيلي- ZEP - في أفريقيا الجنوبية الشرقية، وهى منطقة أفريقية واسعة للناطقين بالإنجليزية الأفضلية فيها ففي جميع الأحوال - فإن المساعدات الفرنسية المقدمة لأفريقيا، وزيارات زعمائها الدورية لها لن تكفي لصد النفوذ الأمريكي المتزايد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً و ثقافياً.

ولكن رغم الانحسار الواضح في النفوذ الفرنسي لصالح الزحف الأمريكي نحو أفريقيا، يعلن الفرنسيون دائماً أنهم ليسوا في خانة التراجع عن مواقعهم الأفريقية الوحيدة التي تبقت لهم في العالم، ويظل الهدف النهائي للتنافس الفرنسي الأمريكي على أفريقيا وأسواقها وخاماتها، هو توسيع وتعميق وزيادة النفوذ والوجود الاقتصادي والتجاري والعسكري للدولتين في الدول الأفريقية، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة من معونات اقتصادية وعسكرية وفنية ومنح مالية وتعليمية، والتمهيد لذلك من خلال وسائل الاتصال والبرامج وقد تجسد الاهتمام الأمريكي والفرنسي بالأسواق الأفريقية في زيارتي كل من الرئيس الأمريكي والفرنسي والزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى القارة الأفريقية.

إن التنافس الأمريكي – الفرنسي هو معطى في الخارطة الجغرافية السياسية الجديدة بعد عقود من التكامل خلال الحرب الباردة عندما تركت أمريكا لفرنسا دور الشرطي في أفريقيا هذا المعطى الجديد يدفع فرنسا إلى تصور أشكال شراكة جديدة مع أفريقيا لوقف المفارقة التي تحدث عنها وزير التعاون الفرنسي شارل جوسلان بقوله: فرنسا تقدم الأساس من المساعدة والولايات المتحدة تجني الحسنات الاقتصادية لهذه المساعدة([١])،ويقول: إن فرنسا تقدم مساعدات متنوعة لأفريقيا تعادل عشرة أضعاف ما تقدمه الولايات المتحدة، وذلك نسبةً إلى الناتج الوطني في هاتين الدولتين، وقد جسد الرئيس الفرنسي ساركوزي عندما قرر السير على مسار سلفه الرئيس السابق جاك شيراك في المنافسة والتصدي للمد الأمريكي الأفريقي، حيث قـــام بعد انتـــخابه بأول زيارة له إلى الجزائر وتـــونس في ٩ أكتوبر٢٠٠٧م، وذلك من أجل إحياء فكرة إقامة الاتحاد المتوسطي، بهدف محاولة بناء الفضاء الاقتصادي المتوسطي لصنع امتداد لجنوب فرنسا خاصة بعد توسع الاتحاد الأوروبي إلى الشمال

الصراع الفرنسى الأمريكى على أفريقيا:

تتسارع وتيرة الأحداث فى الشرق الاوسط والقارة الأفريقية, وتشهد

تصعيداً فى الفترة الأخيرة فى الصراع المسلح, ففى ساحل العاج تتواصل المعارك فى العاصمة أبيدجان, بين القوات الموالية لكل من الرئيس المنتهية ولايته لوران جباجبو وخصمه الحسن واتارا، وسط مؤشرات واتهامات من قبل الامم المتحدة لهذه القوات المتقاتلة بارتكاب مجازر في غرب البلاد أكدتها بعثة الامم المتحدة في ساحل العاج بتقريرها الذى أصدرته حول مقتل ٣٣٠ شخصاً في مدينة دويكويه (غرب) إضافة الى الوضع الأمنى المتدهور فى ليبيا نتيجة المعارك المسلحة والكر والفر بين الثوار والنظام الليبى وسط مشاركة حلف شمال الاطلسى فى المعارك,وإعلان الولايات المتحدة عن إنهاء مشاركة قواتها بصورة مباشرة في العملية العسكرية في ليبيا، مكلفة بريطانيا وفرنسا وغيرهما من حلفائها في حلف الناتو باستكمال المهمة وبالرغم من وجود اتفاق معلن على الإطاحة بالرئيسين,جباجبو والقذافى, إلا أن هناك أبعاد وصراعات خفية بين الأطراف المتحالفة,ويأتى الصراع الفرنسى الأمريكى فى مقدمتها ويشكل الصراع الرئيسى فى القارة الأفريقية تحديداً. والعلاقات الفرنسية الأمريكية وفقاً للباحث المغربى حسن مصدق, تشكل استثناءً فريدًا من نوعه في تاريخ الشعوب نظرًا لأن كلاًّ من الشعب الأمريكي والفرنسي لم يتحاربا قط, أما اليوم فتجد صراعاً متعدد الأبعاد وجديد في تحدياته وأساليبه بين كل من فرنسا والولايات المتحدة، وهى حرب دون مدافع ولكنها أشد وأقوي حيث توجد صراعات خفية ومعلنة تحتاج إلي إيضاح ومسائل غامضة تحتاج إلي تحديد, وأضحت العلاقات الفرنسية الأمريكية بحاجة إلي مراجعة خاصة بعد تصريح هنري كيسنجر: من هنا فصاعداً، لن تكون الأمور كما كانت عليه بين فرنسا والولايات المتحدة، وتصريح دونالد رامسفيلد: من ليس معنا فهو ضدنا.

الطوارق بين أمريكا وفرنسا:

تعيش القارة الأفريقية ومعها العالم العربي لحظات حرجة تتمدد فيها واشنطن لتحل محل انجلترا في الشرق الأوسط وتنحسر فيها فرنسا في القارة الأفريقية وفيها وجد الطوارق أنفسهم الرقم الصعب في هذه المعادلة حيث حاولت الجزائر ومصر مساندة رئيس مالي الذي حاول إيهام أمريكا المصابة بهوس مكافحة الإرهاب بأن هناك تواجد كاذب للقاعدة أوتعاون مزعوم بين بعض فصائل الطوارق مع الجماعة السلفية للحصول على دعم أمريكي لقتل الطوارق ومنع قيام دولة لهم.

لكن اللوبي الإسرائيلي المتمثل في منظمة AIPAC المتحالفة مع رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبوبكر الأنصاري قد أحبطوا المشروع الجزائري – المالي – المصري الرامي لقتل الطوارق بحجة مكافحة الإرهاب وفهمت مالي أن تزكية AIPAC لأبى بكر الأنصاري أهم لدى صناع القرار الأمريكي من تزكية مبارك لرئيس مالي أمادو توماني توري كشريك في الحرب على الإرهاب وهذا ما دفع واشنطن لدفع السعودية لتحريك المسار الفلسطيني ورعاية اتفاق مكة المكرمة وبداية تخلي أمريكا عن حلفها مع مصر بسبب تزكية مصر لرئيس مالي المعادي للسامية الذي يقتل الطوارق باسم مكافحة الارهاب.

لقد ظلت مالي منذ استقلالها تستعمل معاداتها لإسرائيل للحصول على دعم الدول العربية في حربها ضد الطوارق بسبب عدائها لإسرائيل ساعدها جمال عبد الناصر في حشد دعم العالم الثالث لها ضد ثورة كيدال بعد سقوط حليف الطوارق نوري السعيد رئيس حكومة الهاشميين في العراق ، وقد فتحت مصر جامعاتها للماليين الزنوج ليخرجوا كوكبة من الدبلوماسيين العنصريين المعادين للطوارق

وقامت مصر في التسعينات بإقناع مالي باتخاذ موقف ضد صدام حسين حتى يتمكن حسني مبارك من استخدام علاقته مع واشنطن لتزكية مالي في حربها ضد الطوارق وطيلة التسيعنات حتى عام ٢٠٠٦ كان الرئيس المصري المزكي الوحيد لرئيس مالي أمادو توماني توري لدى الأمريكيين حتى تأسس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد وأطلق رئيسه أبوبكر الأنصاري مشروع الهلال السامي فقلبت AIPAC الطاولة على مالي ومصر رأساً على عقب وأصبح رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبوبكر الأنصاري المفضل أفريقيا وشرق أوسطياً لدى واشنطن ولم تعد مصر قادرة على تحسين صورة المجرم المالي أمادو توماني توري لأن مبارك نفسه فقد احترام المحافظين الجدد لتزكيته معادي للسامية مثل رئيس مالي ومحتقر من طرف اللوبي الإسرائيلي بسبب دعمه وتسليحه لمالي لقتل الطوارق.

ومع انحسار الدور الفرنسي في القارة الأفريقية وتحالف مرشحين أقوياء في فرنسا مع رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد من أمثال سركوزي فإن الطوارق في طريقهم للاستقلال لأن واشنطن ترى في قيام دولة لهم متحالفة مع إسرائيل رداً على تسليح بعض الأنظمة العربية لمالي ضماناً لمصالحها في الشرق الأوسط وشمال وغرب أفريقيا أن يكون لإسرائيل حليف مسلم حقيقي ولد تحالفهما من رحم المعاناة المشتركة مؤامرات أنظمة عربية تناصب شعبي الطوارق وإسرائيل ضحايا المحارق والتجارب النووية ومؤامرات ودسائس الحكام العرب مصلحة عليا أمريكية يضاف إليها مصلحة البترول التي يقدمها الطوارق لإسرائيل والقواعد الخلفية لإسرائيل ومقر للقيادة الأمريكية الأفريقية في تمبكتو عاصمة أزواد دولة الطوارق.

ومحاولة التصدي لقيام دولة الطوارق من طرف الجزائر أو مصر مضيعة للوقت مثلما كان السعي لتدمير إسرائيل مضيعة للوقت لأنهم ببساطة هم في مواجهة مع واشنطن وأي شخص من الطوارق يدخل في حلف مع الجزائر أو مصر كما فعل إياد غالي مصيره الفشل وقد نبذه شعب الطوارق لأن الطوارق اليوم يريدون الاستقلال وكل من يبيع نفسه لأعداء القضية يرميه شعب الطوارق في مزبلة الخونة وكل محاولة للتصدي لمشروع استقلال الطوارق مضيعة للوقت فدولة الطوارق سوف يبنيها الغرب كما بنى إسرائيل وسوف يحميها كما حمى إسرائيل ومن الأفضل للقادة العرب أن يحذوا حذو العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز والعاهل الأردني وكذا باقي القادة الذين أيدوا قيام دولة الطوارق.

الباب الخامس
النتائج والآثار

للاستعمار آثارٌ سلبية وأخرى إيجابية على كلٍّ من المستعمَرات والدول المُستعْمِرَة على حدٍّ سواءً, فقد حقق المستعمرون شيئًا من التنمية الاقتصادية للمستعمرات، فأدخلوا إليها طرق الزراعة والصناعة والعلوم الطبيَّة الغربية, وفي الوقت نفسه، قامت القوى الاستعمارية باستغلال مستعمراتها واستفادت منها اقتصاديًا.

وفي عدد من المستعمرات، قامت القوى الحاكمة بتعطيل الهياكل الاقتصادية التقليدية وتغييرها, فقد ألزموا المستعمرات بإنتاج المواد الخام وشراء معظم السلع المصنَّعة من الدول الحاكمة, وبهذه الطريقة، حطَّم المستعمِرون الأنشطة التجارية والصناعية في المستعمرات ومع أن هناك نواحي إيجابيةً لربط المستعمرات بالنظام الاقتصادي الدولي، فإن شعوب تلك المستعمَرات فقدت القدرة على التحكم في مقدَّراتها الاقتصادية,وبالإضافة إلى ذلك، قاد ارتفاع مستويات المعيشة والاستقرار السياسي إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، الأمر الذي أدى إلى توقف التحسن في مستوى المعيشة وربما ساعد على تقهقره.

وقام النظام الاستعماريُّ بزيادة رقعة السيطرة السياسية للدول الأوروبية، ولكنه أدى في الوقت نفسه إلى تقليص عدد من الحروب المحلية ووحَّد تلك المناطق تحت مظلة دولة واحدة وأقامت القوى الحاكمة عددًا من المدارس الحديثة،وأدخلت النظام الديمقراطيّ في الحكم ولكن، في العديد من الحالات،لم يمنح المُستعمرون الشعوب التي استعمروها إلا قدرًا ضئيلاً من التدريب والإعداد من أجل الاستقلال، كما حاول عددٌ من الحكام فرض ثقافتهم على الشعوب المُستعمَرة, ويعتقد بعض المؤرخين أنَّ الثقافة الغربية قد أفادت الشعوب المستعمَرة بطرق شتَّى، لكن عددًا من الدول التي كانت مُستعمَرة حاولت، بعد الاستقلال، إعادة إحياء ثقافتها وهويتها.

ولقد ساعد النظام الاستعماري الدول المحكومة، في ظهور الحركات القومية وظهور الشعور الوطني بين الشعوب المستعمَرة, وبذلك، كتب الاحتلال نهايته بنفسه وكان من النتائج غير المتوقعة لنهاية الاحتلال ان ظهرت حركات هجرة لعدد كبير من سكان المستعمرات إلى البلدان التي كانت تَستعمرها فهناك أعدادٌ من المهاجرين من شمال أفريقيا تعيش في فرنسا وأسهمت هذه الهجرات في خلق تباين عرقي وثقافي في البلدان الأوروبية التي كانت يومًا ما ذات طابع عرقي واحد.

ورغم ما يقال عن وجود آثار إيجابية للاستعمار الغربي إلا أن آثاره السلبية وكوارثه أكبر وأعظم،ولا توجد آثار إيجابية إنما هي مخلفات وفضلات نتجت عن استهلاك غربي في مناطق الاحتلال ولم تكن الإنجازات التي يصفها البعض بالإيجابية بفعل هدف إنساني ومن أجل صالح البلد المحتل، وإنما كان بفعل دوافع خاصة بالاحتلال اقتضت تشييدها مصالحه الاقتصادية ولا يعقل أن يكون للاحتلال غرض إيجابي بينما هو قائم على التدمير والنهب والسلب وهناك قاعدة غير معلنة ولكنها عملية مضمونها إبقاء البلد المحتل دائماً أضعف من الاحتلال في كل شيء، وقد نجحت قوى الاحتلال الغربية في تطبيق هذه القاعدة.

فقد أدى الاحتلال الغربي لهدم قيم المجتمعات واستبدلها بقيمه وهى عملية تحويل رديئة للمجتمع من مستقل إلى تابع، ومن منتج إلى مستهلك وقامت القوى الاستعمارية باستغلال مستعمراتها واستفادت منها اقتصادياً وفي عدد من المستعمرات،قامت القوى الحاكمة بتعطيل الهياكل الاقتصادية التقليدية وتغييرها فقد ألزموا المستعمرات بإنتاج المواد الخام وشراء معظم السلع المصنَّعة من الدول الحاكمة وبهذه الطريقة ، حطَّم المستعمِرون الأنشطة التجارية والصناعية في المستعمرات وفقدت شعوب تلك المستعمَرات القدرة على التحكم في مقدَّراتها الاقتصادية

ومن مساوئ الاحتلال بروز ظاهرة الاستشراق التي ارتبطَت عضويًا بظاهرة الاستعمار؛ فلكل الدول الاستعمارية الغربية مؤسسات استشراقية فعندما فشلت الحروب الصليبية في تحقيق أهدافها الدينية والسياسية في العصور الوسطى،عاد الأوروبيون مرة أخرى إلى الشرق في ثوب الاستعمار،واتجهوا إلى دراسة كل شؤون البلاد الشرقية ليعرفوا مواطن القوة فيها فيقضوا عليها، ومواطن الضعف فيغتنموها.

وكان كثير من المستشرقين وما زالوا يعملون مستشارين لحكوماتهم في التخطيط لسياساتها الاستعمارية وكان المستشرقان البريطانيان ماكدونالد وجِبْ يعملان مستشارَيْن لحكومتهما في تخطيط سياستها ضد المسلمين في شبه القارة الهندية وغيرها، وعمل ماسينيون مستشارًا للحكومة الفرنسية في تخطيط سياستها ضد المسلمين في شمال أفريقيا.

هل ينتصر المحتل دائماً ؟

هذه الأيام ونحن نرى السودان إلى مزيد من الشرذمة ومصر فى حالة عدم استقرار ومع كل أسف يبدو أن القوى الاستعمارية التي تتوافد على منطقتنا قرناً بعد قرن لم تـُهزم ولا مرة بل تخرج دائماً مظفـّرة وتتركنا ننتقل من سيء إلى أسوأ ولا يجب بأي حال من الأحوال اعتبار خروجها من الأراضي الأفريقية بفعل الثورات وضربات المقاومة نصراً مبيناً لنا فهي استطاعت في كل مرة للأسف الشديد أن تقتنص النصر من براثن هزيمتها أي أنها لم تخرج من الأراضي والبلدان التي احتلتها إلا بعد أن تكون قد حققت القسط الأكبر من أهدافها الاستعمارية المرحلية والمستقبلية، فليس من الضروري أبداً أن يقترن النصر الاستعماري ببقاء القوات المحتلة فوق أراضينا، فالعبرة دائماً بالنتائج المستقبلية.

لقد جاءت الحملات الاستعمارية الغربية إلى بلادنا منذ قرون لأغراض سياسية واقتصادية وثقافية معينة سبق توضيح بعضها ولو نظرنا إلى نتائجها لوجدنا أنها حققت معظم أهدافها المرجوة حتى بعد رحيل قواتها وكي لا نذهب بعيداً إلى القرون الغابرة لنبدأ بالاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ الذي دام حوالي مائة وثلاثين عاماً صحيح أن الثورة الجزائرية العظيمة قدمت أكثر من مليون ونصف المليون شهيد لطرد المستعمر الفرنسي وتمكنت في النهاية من تحرير التراب الجزائري من رجس وجوده العسكري لكن هل انتهى التأثير الاستعماري الفرنسي على الجزائر بعد التحرير؟ بالطبع لا لقد كان التحرير عسكرياً فقط أو اسمياً فالثقافة الفرنسية ما زالت هي المسيطرة في الجزائر بعد مرور خمسين عاماً على الثورة إلى حد أن الرئيس الجزائري لا يحلو له إلقاء خطبه إلا باللغة الفرنسية أحياناً أما الطبقة السياسية المسيطرة على البلاد فهي امتداد للتأثير الاستعماري الفرنسي، فهي في معظمها تتألف من فرانكوفونيين متشددين يمقتون اللغة العربية والثقافتين العربية والإسلامية ولا عجب أن وصف أحد الباحثين الجزائرين الطبقة المسيطرة في البلاد ببني باريس الذين يتحكمون فى أحفاد ابن باديس أحد قادة الثورة الجزائرية وسمعنا كتاباً جزائرين يتهمون بعض جنرالات الجيش الجزائري بأنهم طابور خامس أو امتداد للمستعمر الفرنسي الراحل خاصة وأن بعضهم خدم مع الفرنسيين أيام الاحتلال وقد لا يختلف الأمر بالنسبة للكثير من الدول التي وصف المفكر التونسي هشام جعيط قادتها بأنهم ليسوا أكثر من وكلاء للقوى المهيمنة دولياً والأنكى من ذلك أن التقسيم الاستعماري للجزائر ما زال قائماً بعد مرور حوالي قرنين على الغزو الفرنسي للبلاد أليس هناك الآن المشكلة البربرية أو الأمازيجية التي تقض مضاجع الجزائر؟ ألم يتفاخر الرئيس الفرنسي الحالي جاك شيراك بوصف اللاعب الجزائري الشهير زين الدين زيدان عندما فازت فرنسا بكأس العالم بأنه لاعب قبائلي أي أمازيجي وليس جزائرياً

وذلك في تأكيد منه على نجاح المخطط الاستعماري الفرنسي في تقسيم الجزائر على أسس عرقية وقبائلية؟ باختصار شديد فإن الاستعمار الفرنسي ما زال يجني ثمار احتلاله للجزائر بعد مرور مائة وأربعة وسبعين عاماً على الغزو.

أما الاستعمار العثماني للمنطقة العربية فقد يكون الأسوء لأنه لم يخرج من بلادنا بفعل ضربات المقاومة كما حصل في الجزائر بل سلمنا للفرنسيين والانجليز على طبق من ذهب بعد أن أنهكنا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً صحيح أن رجل أوروبا المريض هُزم أمام المستعمرين الأوروبيين في العقد الثاني من القرن العشرين لكنه لم يُهزم أمام العرب بل يمكن القول إنه خرج من ديارهم منتصراً ألا يكفي أنه تركنا أشبه بجثة هامدة على كل الأصعدة تقريباً جاهزة للنهش كي يتقاسمها المتآمرون على الامبراطورية العثمانية؟

لقد أنهى الانجليز بالتعاون مع الفرنسيين والروس القبضة العثمانية على المنطقة العربية لكن ليس من أجل تخليص العرب من النير العثماني بل من أجل افتراس المنطقة وتقطيع أوصالها إرباً إرباً صحيح أن الدول العربية المنبثقة عن تقسيم سايكس بيكو استطاعت بعد سنوات أن تطرد المستعمرين البريطاني والفرنسي في العراق وسوريا ولبنان وشبه الجزيرة العربية والسودان ومصر والجزائر وغيرها، لكن بعد أن حقق المستعمر معظم غاياته التي تمثلت في تفكيك العالم العربي إلى دول ودويلات ومحميات متصارعة.

صحيح أن المستعمر قد رحل بعسكره لكن إرثه الاستعماري ما زال ماثلاً أمام أعيننا جميعاً يعذبنا ويؤرقنا يوماً بعد يوم. لقد قال تشيرتشل ذات مرة متفاخراً بانتصار بلاده حتى بعد رحيلها عن امبراطوريتها: لم نترك مستعمراتنا إلا بعد أن ورثنا لها ألف قنبلة موقوتة وقد تمثلت التركتان البريطانية والفرنسية في البلدان التي احتلوها في العالم العربي وآسيا وأفريقيا بالصراعات الحدودية الدامية التي ما زالت بعض البلدان تعاني منها شر معاناة حتى هذه اللحظة.

لقد ترك المستعمر نزاعاً حدودياً بين الدول تحول في أحيان كثيرة إلى حروب مدمرة هل يستطيع أحد أن ينكر أننا ما زلنا ندفع فاتورة التجزئة الأوروبية لبلداننا حتى هذا اليوم؟ أي نصر أكبر من هذا النصر الاستعماري علينا ؟ ومن سخريات القدر فإن هذا المستعمر خرج من الباب ليعود من النافذة في بعض الدول العربية، فهو الذي يحكم من وراء الستار في بلدان عربية عدة وبرضى تام من أنظمتها وكأنه لم يكتف بما فعل بنا على مدى عقود من تفتيت وتجزئة وقمع وتخريب.

البعض يراهن هذه الأيام على المقاومتين العراقية والفلسطينية في إحباط المشاريع الاستعمارية الجديدة في المنطقة مع أن ذلك ليس مؤكداً تماماً لكن حتى لو افترضنا جدلاً أن المقاومة العراقية ستتمكن في النهاية من إخراج المستعمر الأمريكي من بلاد الرافدين فإن ذلك لن يكون نصراً كبيراً للعرب إذا ما قسناه بالنتائج التي ترتبت على الغزو أمريكا فيما لو خرجت ستترك العراق ممزقاً إلى أعراق وطوائف وجماعات متناحرة ربما تمتد عدواها إلى العديد من البلدان المجاورة التي تعاني أصلاً خللاً فادحاً في تركيب نسيجها الوطني هل هناك نصر أهم من هذا النصر بالنسبة لأمريكا وقوى الشر المتحالفة معها كإسرائيل وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية؟ انه نصر يفوق في أهميته الانتصار البريطاني الفرنسي في سايكس بيكو الأولى

والمشكلة الخطيرة دائماً أن إرث الاحتلال في المنطقة العربية يصبح، مقدساً أو منزلاً لا يجوز المساس به بأي حال من الأحوال فلو أن الثورات العربية التي طردت المحتلين في منتصف القرن الماضي وما تلاه صححت الأوضاع الخطيرة التي خلفها المستعمر لتفائلنا خيراً بما قد تنجزه المقاومة العراقية أو الفلسطينية لكن الذي سيحدث أن الواقع الذي سيخلفه المحتل الأمريكي الجديد في بلاد الرافدين سيصبح أمراً واقعاً ممهوراً بختم الشرعية الدولية.

وبختم القوى المحلية التي ستحل محل الأمريكيين فيما لو رحلوا لأننا لم نتمكن ولا مرة حتى الآن من استثمار انتصاراتنا على المستعمر بعد رحيله وقلب معادلاته راساً على عقب بل كرسناها.(١)

زرع خلافات حدودية:

فى شمال أفريقيا، يبرز الخلاف الذي لا يكاد يتراجع حتى يعاود الظهور حول مثلث منطقة حلايب بين مصر والسودان، إذ أن الحدود بينهما قائمة على خط العرض الوهمي رقم ٢٢ ، وبالنسبة للسودان فإن خلافاته الحدودية تتصل بجميع جيرانه وفي بلاد المغرب برزت بعض الخلافات حول واحات صحراوية مع ليبيا، لكن الأمر ظل في إطار نظري وفي تونس، توصلت الحكومة إلى حل نزاع يتعلق بالحدود البحرية مع جارتها الكبرى الجزائر، بعد اتفاق مماثل على الحدود البرية، بانتظار حل مشكلات مماثلة عند الحدود مع ليبيا، علماً أن طرابلس كانت بدورها قد خاضت حرباً دامية في العقد الثامن من القرن الماضي مع جارتها تشاد بسبب قضية شريط أوزو الحدودي. أما الوضع الأصعب فكان بين الجزائر والمغرب، بسبب النزاع حول منطقة تندوف وحاسي بيضة، وتطورت الأمور إلى حرب عام ١٩٦٣م استمرت أربعة أشهر، وما زالت ذيولها حتى اليوم على العلاقات بين البلدين بسبب مساندة الجزائر لمنطقة الصحراء الغربية في مطالبها الانفصالية على المغرب، والحدود البرية المغلقة بين الطرفين وفي الصومال الذي يعيش منذ عقود في دائرة الحرب الأهلية فإن لديه صراع حدودي مع كينيا وأثيوبيا ويرى عادل الموساوي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط أن مشكلة خلافات الحدود فى العالم العربي إرث ثقيل يرتبط بعوامل تاريخية كثيرة في صلبها تأثير حملات الاحتلال التي قسمت المنطقة إلى كيانات وخلقت بالتالي بؤراً دائمة للتوتر كان من نتائجها هذا الانكشاف المريع للأمن القومي العربي.

وقد بلغت تعقيدات الحدود داخل العالم الإسلامي حداً يدفع المرء إلى اليأس من وجود حلول لها في ظل الأوضاع القائمة ولم تعد فكرة إزالة الحدود وتوحيد الدول مطروحة في أذهان الناس، بل أصبحت مثار استهزاء وسخرية وأصبحت الاتفاقيات بترسيم الحدود هي أفضل الحلول في عالم الضعفاء، رغم أن ذلك لا يحل المشكلة نهائياً وللأبد بل قد يزيد الشقة بين الإخوة، ويثبت الحواجز بين الأشقاء.

الاستعمار وأثره على الهوية الوطنية:

برغم كل محاولات تجميل الصورة التي سعى إليها المحتلون أو المستعمرون يبقى الاستعمار هو الاستعمار مهما تغيرت أشكاله وتعددت ألوانه أو مجالاته و الاستعمار بعد سرقة الثروات يعمل جاهداً على ترك مفاهيم ملغومة بالتبعية والانصياع لأفكاره مستوياته.. مفهومه واحد وإن تعددت مغازيه وتنوعت مقاصده..ومهما ترك في البلد المحتل من أصداء تطوره أو نفحات ازدهاره فإنما يكون ذلك لدعم بقائه وتمكن أفراده من العيش فيما يشابه المكان الذي جاؤوا منه يقول الدكتور أحمد عبدالله الصعدي بجامعة صنعاء وعلاقة الاستعمار بالهوية الوطنية للبلد المحتل علاقة قديمة قدم الاستعمار نفسه وأفضل من عبر عن جوهر هذه العلاقة هو المفكر السياسي الإيطالي ميكيافيللي في القرن السادس عشر فقد نصح الأمير الذي يحتل أي بلد لكي يستطيع أن يستمر في احتلال هذا البلد والسيطرة عليه يجب أولاً أن يعمد إلى الرموز التي تشد أبناء هذا البلد إلى بلدهم وتشعرهم بالانتماء والوحدة فيزيلها ويقضي عليها ويكون بهذا قد قطع أول جذور ارتباطهم بأوطانهم واستقلالهم وهويتهم وقد قدمت عدة دراسات معاصرة في هذا الموضوع وأجمعت بشكل تقريبي على أن الهوية الوطنية للبلد المستعمر أول أهداف الاستعمار حتى إن فيلسوفا روسيا اسمه سلافيوف ميز بين نوعين من الاستعمار.

حيث قال إن الاحتلال الألماني يعمل على محو الهوية الوطنية للبلد المحتل من خلال محاولته محو اللغة وأما الاستعمار البريطاني بحكم أن بريطانيا تسود فيها الفلسفة التجريبية يهمه إخضاع الناس والسيطرة عليهم من خلال محو هوية الانتماء للوطن الأم والاندماج مع الاستعمار باعتباره أقوى وأنفع للحياة ولا يعمد إلى طمس الهوية بالنسبة لجوانبها الأخرى.

وبعيداً عن هذا فالاستعمار أيا كان يترك تأثير كبير في تفكير الناس وطريقة حياتهم وفي معتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم وتختلف فقط نسبة هذا التأثير من بلد إلى آخر حسب قابليته للتأثير فما حدث مثلاً في بلاد المغرب العربي لم يحدث بنفس الدرجة في جنوب الوطن سابقاً وهذا راجع لمدى قابلية الشعوب للاندماج مع هوية المحتل وهي ما سماها المفكر الجزائري الكبير القابلية للاستعمار ويعتبر اليابانيون والصينيون أكثر الشعوب تمسكاً بهوياتهم الوطنية وإذا ماجئنا إلى وضع اليمن في عهد الاحتلال البريطاني فالكل يلحظ التأثير الذي تركه في عدن على سبيل المثال، فقد غدت عدن مدينة مفتوحة أي مدينة عالمية حيث تعايش فيها الناس من ذوي الجذور القوميات المختلفة وبطبيعة الحال كل مستعمر له هويته الخاصة وعندما يقوم باحتلال بلد ما فسيؤثر حتماً على هذا المجتمع أفراداً أو جماعات ولأنه يسوق هويته بشكل طبيعي من خلال كل تصرفات أفراده وسلوكهم فهو بالتالي سيؤثر شئنا أم أبينا على الهوية الوطنية للبلد الذي يحتله سلباً أو إيجاباً وسيحاول جاهداً مسخها وإتلاف مكوناتها جزئياً أو كلياً إن استطاع حتى يتمكن من أن يجعل الشعب المحتل نسخة من هويته وتقليداً صارخاً أو مسخاً له.

ولأننا بطبيعة الحال لا نستطيع أن نكون أشخاصاً آخرين غير أنفسنا لذلك نغدو كالمسخ بلا هوية أو ملامح واضحة متى ما تخلينا عن هويتنا وما يميزنا غيرنا.

وبرغم أن الاستعمار قد يجلب وهو يفرض سيطرته على البلد المحتل بعض ظلال التطور الذي يعيشه في بلده كنتيجة طبيعية لصورة الحياة التي وصل إليها لكنه بالتالي لا يسمح بوصول هذا التطور إلى غير المكان الذي هو حدود سيطرته حتى لا يتمكن الشعب من الاستفادة مما يقدمه استفادة كاملة استقلال كل البلدان التي تحت سيطرته

تمزيق المسلمين:

حصلت الأقطار العربية على استقلالها نتيجة لضغط الحركة الوطنية والنضال المتواصل من أجل الاستقلال وأدى التعدد والتنوع في حركات التحرر إلى تعدد وتنوع في القيم والاتجاهات السياسية؛ فقد ظهرت قيم سياسية محلية خاصة بكل قُطر ، وساد تيار الوطنية الإقليمية ولا شك أن القوى الاستعمارية كانت هي المستفيدة من استمرار هذه التجزئة؛ ولذلك فقد حرصت منذ أيام محمد علي باشا على منع قيام دولة قوية في هذا الجزء من العالم، كما حرصت دوماً على استمرار تبعية الأقطار العربية اقتصاديًا وثقافيًا، بما يقلل من أهمية الاستقلال السياسي.

وبالوصول إلى شمال أفريقيا، يبرز الخلاف الذي لا يكاد يتراجع حتى يعاود الظهور حول مثلث منطقة حلايب بين مصر والسودان،إذ إن الحدود بينهما قائمة على خط العرض الوهمي رقم ٢٢وبالنسبة للسودان فإن خلافات الحدود تتصل بجميع جيرانه وفي بلاد المغرب برزت بعض الخلافات حول واحات صحراوية مع ليبيا، لكن الأمر ظل في إطار نظري وفي تونس،توصلت الحكومة إلى حل نزاع يتعلق بالحدود البحرية مع الجارة الكبرى الجزائر، بعد اتفاق مماثل على الحدود البرية، بانتظار حل مشكلات مماثلة عند الحدود مع ليبيا، علماً أن طرابلس كانت بدورها قد خاضت حرباً دامية في العقد الثامن من القرن الماضي مع جارتها تشاد على خلفية قضية شريط أوزو الحدودي.

أما الوضع الأصعب فكان بين الجزائر والمغرب، بسبب النزاع حول منطقة تندوف وحاسي بيضة، وتطورت الأمور إلى حرب عام ١٩٦٣م استمرت أربعة أشهر،وما زالت ذيولها حتى اليوم على العلاقات بين البلدين بسبب مساندة الجزائر لمنطقة الصحراء الغربية في مطالبها الانفصالية على المغرب، والحدود البرية المغلقة بين الطرفين وفي الصومال الذي يعيش منذ عقود في دائرة الحرب الأهلية فإن لديه صراع حدودي مع كينيا وأثيوبيا.

ان مشكلة خلافات الحدود فى العالم العربي إرث ثقيل يرتبط بعوامل تاريخية كثيرة في صلبها تأثير الحملات الاستعمارية التي قسمت المنطقة إلى كيانات وخلقت بالتالي بؤرا دائمة للتوتر كان من نتائجها هذا الانكشاف المريع للأمن القومي العربي وعلى غرار مشكلات الحدود في المشرق، فان استمرار الخلاف على الحدود في منطقة المغرب العربي يشكل أكبر معطل لمسيرة الاتحاد المغربي ومشاريع التعاون التي يتوقف عليها مصير شعوب المنطقة وشهدت أفريقيا مع إشراقة العصور الحديثة موجة من الصراع الاستعماري بعد خروج المسلمين من الأندلس وسقوط آخر معقل لهم في غرناطة عام ١٤٩٢م.

هلاك الحرث والنسل:

ومن نتائج الاحتلال الأوروبي التجارب النووية التي نفذتها فرنسا في بلاد الجزائر،فقد نشرت جريدة لوباريزيان الباريسية في فبراير ٢٠١٠م - تقريراً عسكرياً فرنسياً أشارت فيه إلى أنه تم تعريض الجنود الفرنسيين وأسرى التحرير وسكان مناطق الصحراء في جنوب الجزائر بداية الستينات لتجارب نووية تهدف إلى دراسة انعكاسات السلاح النووي الجسدية والنفسية على الإنسان ومن بين التجارب التي كشفت عنها الصحيفة تلك التي جرت في منطقة الحمودية صباح يوم الثالث عشر من فبراير عام ١٩٦٠م حيث استيقظ سكان المنطقة على وقع انفجاراتٍ ضخمةٍ

تبينَ فيما بعد أنها تفجيرات نووية تجريبيةٌ عُرِفتْ بالجربوع الأزرق وخلال تلك التجارب تحولَ سكانُ المدينةِ البالغُ عددُهم نحوَ اثنين وأربعينَ شخصاً، بالإضافةِ إلى بعضِ أسرى التحرير وجنودٍ فرنسيين، إلى فئران تجاربَ لخبراءِ التفجيراتِ النووية.

وأجرت فرنسا تجارب نووية في الجزائر في الفترة من عام ١٩٦٠م حتى عام ١٩٦٦م،ثم في بولينيزيا الفرنسية في المحيط الهادي من العام ١٩٦٦م حتى عام ١٩٩٦م،وبلغ العدد الإجمالي للتجارب النووية الفرنسية ٢١٠ تجارب ورفضت فرنسا طويلاً الاعتراف رسمياً بالصلة بين الاختبارات النووية التي أنهتها عام ١٩٩٦م ومشاكل صحية شكا منها أفراد عسكريون ومدنيون شاركوا في هذه الاختبارات.

ويقول بيير لوروا أحد الخبراء المشاركين في التفجيرات في تقرير لقناة العربية -: تم تفجير أربع قنابل نووية باسم الجربوع الأزرق والأبيض والأحمر وهي ألوان العلم الفرنسي، وأنا كنت شاهداً على هذه التفجيرات الضخمة والمشعة وللأسف أثرت علينا جميعاً ومازلنا نعاني.

أما بيير جامية أحد المهندسين النوويين المشاركين في التفجيرات فيقول شاركت في أول تفجير في الصحراء وذهبت بعدها لدراسة آثار التفجيرات على البشر والأرض ووثقت ذلك بالصورة والصوت،ولو عاد الزمن لرفضت هذا العمل غير الإنساني وجريدة لوباريزيان الفرنسية أكدَتْ أنَ عددَ التجاربِ النووية الفرنسية في الجزائر وبعضِ المستعمراتِ الفرنسيةِ بلغَ بينَ عاميْ ١٩٦٠م إلى ١٩٦٦م ٢١٠ تجاربَ نوويةٍ، بعضُها تحتَ الأرضِ والآخرُ فوقَ سطح الماء.

وفي نوفمبر ٢٠٠٩م دعا وزير المجاهدين الجزائري الحكومة الفرنسية إلى تسوية الملفات المعلقة بين البلدين، تمهيداً لتطبيع العلاقات المتوترة منذ خروج الاحتلال الفرنسي من الجزائر عام ١٩٦٢م وجاءت الدعوة الجزائرية بمناسبة احتفال الجزائر بمرور ٥٥ سنة على اندلاع ثورة التحرير ١٩٥٤م - ١٩٦٢م وقال وزير المجاهدين الجزائري في تصريحات صحفية ان اعتراف فرنسا بالجرائم التي ارتكبتها خلال استعمار الجزائر ١٨٣٠م - ١٩٦٢م، هو أمر مطلوب بحدة ومفروغ منه بالنسبة إلينا وشكا أفراد شاركوا في التجارب الفرنسية وأيضاً سكان المناطق التي أجريت فيها هذه التجارب طويلاً من عواقب صحية، منها الإصابة بسرطان الدم (لوكيميا) وأنواع أخرى من السرطان وشهدت ساحات المحاكم العديد من القضايا.

أثر الاحتلال على الأدب فى المستعمرات:

كان من شأن خطاب الاستعمار التعبير عن توجهاته إزاء مناطق العالم الواقعة خارج نطاق الغرب، كما كان من شأنه إنزال حملاته العسكرية منزلة تاريخية في آفاق تجمع ما بين الخمول والعجب، وتختزل الوجهات الحقيقية لهذه الحملات، زاعمة أن القدر أرسلها للنهوض بعالم ساكن من خموله الأدبي ومن ثم أصبحت هذه المناطق المستعمرة مجرد خلفية لمسرح تجري عليه أفعال غربية، مارست أفظع أنواع القرصنة المعتمدة على السلب والنهب والقتل والاقتلاع من الجذور، كما عملت على عزل أهل هذه المناطق عن مجموعاتهم اللغوية هذه التصورات كانت لها تجلياتها في كتاب وصف مصر، في هذا الكتاب يتم استبعاد مصر الحقيقية، لتصبح مجرد خلفية لمسرح تقع عليه أفعال بطولة غربية، يمثل نابليون الدور الرئيسي فيها، وكأن الأمر استعارة من أدب الرحلات التي تمت آنذاك بفعل موجات استشراق (١)

وقد جاءت دراسات ما بعد الاستعمار لتنتظم باعتبارها مؤسسة فاعلة في الكتابة، ومروجة لأفكار معينة، عبر مشروع يتبنى حالات كتابة، تنحو إلى تفكيك خطاب الاستعمار، وإلى إعادة النظر في تاريخ آداب الإمبراطوريات السابقة، بحيث تشمل المستعمرات التي واجهت الاحتلال الأوروبي، بما تركه من آثار مختلفة وهي هذه المستعمرات على الرغم من القوميات المختلفة التي تمثلها، فإنها أنتجت نوعاً من الكتابة يحمل حسب الخطاب

النقدي المعني بالاحتلال وما بعده قواسم مشتركة إلا أنها في مجملها آدابٌ أعادت كتابة تاريخ حضارة الاستعمارنفسها من وجهة نظر المستَعْمَرين[١] وأصبح مصطلحُ ما بعدَ الاحتلال تسمية لنظرية في الدراسات الثقافية والنقد الأدبي وقد وجَّهت هذه الدراسات الفعل الثقافي باتجاه حق الجميع في أن يكون لهم شأن ومكانة وفضلاً عن أنّ هذا النوع من الدراسات ينطلق من الإحساس بضرورة تحديد معايير واقع الشقاء والظلم البشريين، فإنّه يقتضي انحيازاً إلى صفوف الضعفاء، ورفضاً لجميع الأقوال الجاهزة المبتذلة ولعلّ هذا النوع من الدراسات يبدي استعداداً واضحاً للإعلان عن رفض أفكار السلطة، فيأتي السؤال الثقافي ليتيح انعتاقاً معنوياً من هذه الأفكار،وذلك عبر استراتيجيات وأدوات تُفعِّل الوعي على صعيد الأفراد والجماعات ويرى إدوارد سعيد لزوم اقتفاء الأثر السياسي للكتابة، عبر قراءة ثقافية تعيد النقد إلى العالم، فالنص حادث ثقافي لا بد من ربطه بمظاهر السياسة والاجتماع والثقافة فهو في رأيه غير مقنع بحال من الأحوال، ويشير إلى نوع من التحليل ينطلق من فرض أن الاحتلال التقليدي قد انتهى، وأن مرحلة من الهيمنة قد حلت، وخلقت ظروفاً مختلفة تستدعي تحليلاً من نوع معين، علماً أن البعض يرى أن الخطاب الاستعماري ما زال قائماً.

الهوية الحضارية:

تقودنا مسألة الخلاف إلى مسألة الهوية والقلق إزاءها فإذا كان من جماليات أن تكون حاكماً ألا تشعُر بالقلق إزاء هويتك، فإن من سيئات أن تكون محكوماً أنك تقلق إزاء هذه الهوية وإذا كان من جماليات أن تكون حاكماً أيضاً، أنك لن تخضع لثقافة متعالية، تحدد ما ينبغي أن يعد ثقافة بمعاييرها هي، فإن من سيئات أن تكون محكوماً أن يقال لك إن الوصاية عليك أمر مشروع بالاستناد إلى قاعدة تنوير الشعوب، ونقلها إلى مستوى الحضارة الأوروبية والأسوأ من ذلك كله أن ترى المستعمر نفسه وقد تبنى وجهات نظر الإمبريالية التي تدفعه إلى احتقار ثقافته الخاصة، بل قد يصل إلى مرحلة من الاستلاب تدفعه إلى حيل وممارسات الاحتلال نفسه، بحيث يطبقها بلا هوادة على أبناء شعبه، لذلك نجد سعيد في الثقافة والإمبريالية يعيد نقد فرنز فانون للمستعمِر وللمستعمَر أيضاً، حين دعا إلى إبقاء عين النقد مفتوحة، في إطار مهمة تصويب، تنصب في عدم مجاملة كل من ينزلق في مسار المستعمر(١) يقول في هذا الكتاب: إن المستعمرين الحقيقيين لا يعطون فرصة لأهالي البلاد لحكم أنفسهم ، ولكن كيف يمكن لأهل البلاد أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم في المستقبل، وهم في الحاضر لا يملكون من أمرهم شيئا؟.

يقدم بعض الأفارقة المعنيين في هذا الشأن بحوثاً خاصة تدعم وتؤكد الحاجة لرؤية أدب أفريقي خالص معني بالهوية الأفريقية، له علاقة مباشرة بالمجتمع الذي أنتجه، ومن هذا المنطلق يؤكد إشيبي سمة أساسية تميز الفنانين الأفارقة عن زملائهم الأوروبيين، وهي إعلاء شأن الوظيفة الاجتماعية للكتابة، أكثر من وظيفتها بوصفها أداة للتعبير الفردي، ونجد من النقاد الأفارقة من يؤكد وجود سمات مميزة واضحة للفكر الأسود والعاطفة السوداء.

الرواية والاستعمار:

يرى كثيرون أن الرواية قد نجحت خلال مدة وجيزة في انتزاع الاهتمام، وأنها استأثرت بالمكانة الأولى في الآداب العالمية، وفي الأدب العربي، ويردون ذلك إلى قدراتها الفائقة في تطوير وسائل السرد، إضافة إلى قدرات متميزة في تمثيل المراجع الثقافية والنفسية والاجتماعية، وهو أمر تفوقت به على الأنواع الأدبية الأخرى المعاصرة لها[١].

يمكن اعتبار الرواية إذا ما قرئت القراءة الصحيحة عاملاً من عوامل صوغ الهويات الثقافية للأمم، لما لها من قدرة على تشكيل التصورات العامة عن الشعوب والحقب التاريخية والتحولات الثقافية للمجتمعات بما يترتب على هذا الأمر من إسهام في تمثيل التصورات الكبرى عن الذات والآخر فالرواية البريطانية كما قرأها إدوارد سعيد كانت مركزاً إمبريالياً وظيفته الحفاظ على مكانة الإمبراطورية والمساهمة في تعزيز المفاهيم والمواقف حول العالم ونستطيع بكل ثقة القول أن الرواية بدخولها عوالم بعيدة وغريبة استجابت لرغبات المجتمع البرجوازي، الذي حمل تطلعات استعمارية، لذلك فإن ما أفرزته الرواية هو جزء من سياق ثقافي بحث عن أفضل وسيلة تمثيلية، لبيان فلسفة التفاضل بشكل رمزي وإيحائي وغير مباشر بين الغربي وغيره[١] وأفضل مثال يشار إليه في هذا السياق رواية روبنسن كروزو لدانيال ديفو التي اعتبرت إحدى النماذج المبكرة للرواية الغربية الحديثة.

تدور أحداث رواية روبنسن كروزو المنشورة عام ١٧١٩، حول أوروبي يخلق لنفسه مستعمرة على جزيرة غير أوروبية نائية، وتعبر في أحداثها عن طبيعة التوسعات الاستعمارية بصورة تتراوح بين المباشرة والتضمين، فالبطل ينطلق من مرجع أوروبي ترى أن العالم الغربي هو النموذج الكفء للعالم المتحضر.

لذلك لا بد من اتباعه وتمثل أخلاقياته الدينية، فهو العالم الذي يبشر بفكرة قوة الفرد المتحضر، في عالم يبقى منسياً إذا لم يلحق بالتاريخ الذي يمثّله الرجل الأبيض، والبطل إذ ترك العالم المتحضر، فإنه بقي يحمل قيمه وأفكاره، وعليه أن يحول الجزيرة النائية إلى وطن خاص به، يتمثل القيم التي حملها معه الأمر الذي يتماشى مع الفكر الشائع للحملات الاستيطانية وراء البحار ولكي يتمكن البطل من هدم نسق ثقافي وزرع نسق آخر، كان لا بدّ له من إخضاع الطبيعة لإرادته ترويض الطبيعة والحياة، وإخضاعهما للثقافة كان لا بدّ من ظهور شخصية فريدي لإظهار هدف التحويل الذي يرتضيه، فيخلع الأبيض على الملون اسماً مشتقاً من الذاكرة الغربية، فالملون يعرف بهذه التسمية، وهو كذلك يتلقى المثل والقيم والأفكار التي تجعله تابعاً من الطراز الأول، لذلك لم يكن غريباً أن يعلمه أول عبارة بالإنجليزية نعم سيدي Yes sir، وكأن المطلوب من الأبيض أن يخرج الآخر المنسي من وحشيّته، ويدرجه في سياق الكينونة البشرية الحقيقية التي وضعها الأبيض وحين ينجح الأبيض في العودة إلى بلاده يترك أرضاً مأهولة وإنساناً له تاريخ ولغة وعقيدة، ويظل اتصال كروزو عبر البحار قائماً بالمكان الذي قام ببنائه، والإنسان الذي أعاد تكوينه، وهنا يظهر المغزى الكبير في دلالة واضحة على فكرة المستعمرات التي تحيا من خلال إرتباطها بما وراء البحار بالإمبراطورية.

كثيرة هي المواقف التي تنبئ عن كفاءة استثنائية للقيم الغربية، مقابل قصور استثنائي لقيم الملونين، فالأبيض هو حامل الخير المطلق، وعليه تقع مهمة ترحيل هذا الخير إلى عالم الشر الأسود الوحشي، حتى حين يتم تكييف هذا الأسود وإخضاعه للمنظومة الغربية، يصبح من غير الممكن السماح له بالاستقلال وبصياغة الحرية الخاصة به، وإنما عليه أن يستمر في خدمة السيد، وعليه أن يبقى تابعاً له.

اللغة والاحتلال:

الكتابة بلغة الآخر، موضوع جدلي أعاده إلى واجهة الحوار الثقافي مؤخراً رحيل الشاعر المارتينيكي إيمي سيزار عام ٢٠٠٨، وهو الأديب الذي قال ليس لدي مشكلة في الكتابة بالفرنسية، وليس هذا ما أردته، ولكن الذي حدث أن اللغة التي كتبت بها هي اللغة التي تعلمتها بالمدرسة،على الرغم من استمراره في التأكيد على الخصوصية وعلى الحصانة الثقافية، فهو من أطلق مصطلح الزنوجة، ودافع عنه وكرّسه، وهو القائل ليس ثمة استعمار بريء.

الكثير من الكتاب يبررون كتابتهم بلغة الآخر بقولهم إن جميع البلدان تحولت إلى مجتمعات ذات طابع أممي، حتى إن إنيتا ديساي الهندية التي تكتب بالإنجليزية نجدها وقد أطلقت فكرة مثيرة للجدل، مستفيدة من التعدد اللغوي الهائل في بلادها، فتجعل من الإنجليزية المحلية لغة أخرى تضاف إلى اللغات الهندية، كذلك يرى الطاهر بن جلون أن الانفتاح على الثقافة الفرنسية لا يعني فقداناً للهوية، ويرى الأسباني خوان جويتسولو أن كتاب المغرب الذين يكتبون بالفرنسية، يعملون على صعيد المعنى بمعزل عن روح اللغة الفرنسية التي يكتبون بها وفي المقابل نرى من يخالف هذا المنهج، ويرى أن مناقشة كتابة ما بعد الاحتلال هي بشكل عام مناقشة للعملية التي يتم بها تحريف اللغة بما لها من قوة، وتحريف الكتابة بما تحتويه من دلالة على السلطة، وإبعادها عن الثقافة الأوروبية المهيمنة، وقد يكون المطلوب أحياناً إلغاء مكانة الإنجليزية أو التنكر لها، وهو ما ينطوي على رفض لسيطرة القوة الإمبريالية، ومعاييرها الموهومة، فيما يمكن أن يطلق عليه عملية الاستحواذ وهي العملية التي يتم بها أخذ اللغة وتهيئتها لكي تحمل التجربة الثقافية الخاصة لشخص ما، وبالتالي نكون أمام نزع الطابع الاستعماري عن اللغة والكتابة الأجنبية.

ويمكن القول أن دراسة الإنجليزية، وتنامي الإمبراطورية قد تطورا في مناخ أيديولوجي واحد، وأن تطور أحدهما كان محكوماً في جوهره بتطور الآخر، على مستوى واع دعائي يبرز الوحشية والبدائية باعتبارها قيماً تستدعي الإصلاح، فهناك ربط واضح بين المرحلة التاريخية التي شهدت ظهور الإنجليزية علماً أكاديمياً وتلك التي أنتجت الشكل الاستعماري من الإمبريالية في القرن التاسع عشر، فالإدارة الاستعمارية البريطانية بمساندة بعثات التبشير اكتشفت في الأدب الإنجليزي حليفاً يعينها على قمع التمرد، وعلى السيطرة على الشعوب الأصلية، وذلك تحت مسمى التعليم الليبرالي([1]).

لذلك ظهرت رغبات في استخدام الإنجليزية بطرق مغايرة، أبرزها محاولات الفرار من قيم الإنجليزية الجمالية والاجتماعية، بتطوير استخدام ملائم، أو انزياح لغوي عن إنجليزية رسمية أو معيارية، وهو ما فعله الكاتب النيجيري تشينو أتشيبي، وحذا حذوه الكاتب الهندي راجاراد.

التبعية الفكرية للمحتل:

قد يكون من السذاجة وتسطيح الأمور اعتقاد أن الاحتلال شكل واحد يتمثل في غزو دولة لأخرى بالعتاد والسلاح ،والتحكم في خيراتها ومقدراتها عن طريق القوة العسكرية،قد يكون هذا هو الشكل الأقدم لأنماط الاستعمار، غير أنه يبقى الأيسر لأن شكل وطريقة مقاومته من الأمور الميسرة الواضحة ، لكن أخطر أنواع الاحتلال هو الاحتلال الفكري وهو وليد الاحتلال العسكري، هذا النوع يعد الأخطر لأنه استعمار خفي ، وآثاره مدمرة، فهو أشبه بمرض فقدان المناعة الذي يحطم دفاعات الجسم ويجعله عرضة لكل أنواع الأمراض الانتهازية.

ومن تجليات التبعية الفكرية ما تحظى به اللغة الفرنسية من مكانة . تنافس اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيجية، تصل إلى حد ازدرائهما و التقليل من قيمتهما في كثير من شؤون الدولة، لاسيما الاقتصادية، فمن المستحيل أن تجد ورقة واحدة لها ارتباط بالمال والاقتصاد مكتوبة بالعربية، أو أن تلج إدارة من تلك الإدارات وتستقبل بلسان عربي ، فلا شيء غير لغة موليير، قد يكون هذا الأمر مفهوماً إذا استحضرنا شروط إكس ليبان ، التي بموجبها حصلنا على هذا النوع من التسيير الذاتي لشؤون البلاد غير أن هناك قطاعات حساسة جدا مثل قطاع التربية والتعليم لم يسلم هو الآخر من تغول الفرنسية،هذا القطاع الذي من المفترض أن يكون حصنا منيعا للقيم والهوية غير أن مظاهر الاستلاب تتجاوز ما هو قسري إلى ما هو إرادي ، حيث يقدم المرء على احتقار ذاته وازدرائها دون أن يرف له جفن، أو يشعر بأدنى خجل.

تدمير الثقافة الإسلامية:

من الصعب أن نحدد متى بدأت اللغة العربية تنتشر في أفريقيا، خاصة غربها، ونستطيع أن نؤكد أن انتشار اللغة العربية والثقافة الإسلامية في أفريقيا واكب انتشار الإسلام ، فهما متلازمان حيثما دخل الإسلام تدخل معه اللغة العربية ، ولا يكاد الإسلام يستقر في مدينة أو قرية حتى يفتح الدعاة أو التجار مدرسة لتعليم القرآن الكريم ومبادي الدين واللغة العربية التي لا يفهم الإسلام فهماً صحيحاً بدونها وكذلك كان للحج دور كبير في نقل اللغة العربية والثقافة الإسلامية إلى القارة ، مما ساعد على انتشار اللغة العربية والثقافة الإسلامية وأصبحت اللغة العربية هي لغة الدين والثقافة والحياة الإدارية ، وأصبح الحرف العربي هو الحرف الذي يكتب به أشهر اللغات الأفريقية ، مثل الهوسا والسواحلية ، وأصبحت المنطقة بسبب الإسلام ولغته عظيمة الحضارة والتقدم, وسرعان ما شكل الإسلام عادات السكان وطور أحوالهم حتى صار مستوى التفكير والثقافة في غرب أفريقيا يقارن بنظائره أو يفوقه في الدول المعاصرة لها في تلك الفترة في أوربا وغيرها من الدول.

وهذا يؤكد مدي انتشار الثقافة الإسلامية في غرب أفريقيا وبدأت أقدام الأوربيين تطأ أراضي أفريقيا في القرن الخامس عشر الميلادي أما المرحلة الثانية، فتبدأ بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤-١٨٨٥م الذي خُطط فيه لاحتلال القارة الأفريقية، وقد أصبحت أفريقيا عامة، وغربها خاصة موزعة على الدول الأوربية, ولكن لم يكن الطريق سهلاً , لأن توغل الجيش الفرنسي , قوبل بمقاومة شجاعة من زعماء الإسلام

والناظر في الثقافة العربية الإسلامية في غرب أفريقيا يجد أن خير مقاييس لها هي: عدد العلماء، عدد الطلاب وتنوع أماكن التعليم، حركة التمدن، الكتب الواردة، والمكتبات الخاصة ودرجة اتساع التأليف والثقافة الإسلامية لم يصبها الضعف إلا عندما خضعت القارة الأفريقية للاستعمار الأوربي، وفرض كل مستعمر لغته في الإدارة والتعليم, غير أن لغة المستعمر ظلت في الغالب لغة التفاهم والتواصل بين الصفوة المتعلمة تعليماً غربياً على اختلاف لغاتها الأصلية, ولكن العامة في كل قطر ظلت تستعمل اللغات المحلية في أغلب الأحيان، وهي لغات متأثرة بالعربية تأثيراً كبيراً بسبب غلبة الثقافة العربية الإسلامية في مجتمعات غرب أفريقيا ولما احتلت فرنسا المنطقة في بدايات القرن العشرين حاربت الحرف العربي حرباً لا هوادة فيها وأحلت محل الحرف العربي الحرف اللاتيني, وحاربت كذلك اللغة العربية والثقافة الإسلامية السائدة في المجتمع، واتبعوا في محاربتها أساليب متنوعة, والسياسة الاستعمارية الفرنسية بنيت على بعض المبادئ البراقة في مظهرها التي أعلنتها الثورة الفرنسية حيث استند الفرنسيون على أن جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا مواطنين فرنسيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات،والمقصود صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق ثقافة الفرنسيين المستعمرين، ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية حتى يصبح تفكيرهم واتجاههم في مختلف نواحي الحياة كالفرنسيين

وهذا يتطلب بالطبع قطع كل صلة للأفريقي المسلم بتاريخه الإسلامي وحضارته الإسلامية بمختلف مظاهرها ومقوماتها ولما هيمنت فرنسا على أفريقيا ووجدت أن اللغة العربية هي لغة الدين والثقافة والحياة الإدارية، فكثفت سلطات الاحتلال جهودها لاستئصال اللغة العربية والثقافة الإسلامية في غرب أفريقيا الفرنسية واستخدمت لذلك كل الوسائل المتوفرة لديها ومن ذلك:

ـ فرض قيود صارمة على استيراد الكتب العربية من البلدان العربية، حتى الحجاج منعوا من حمل الكتب الدينية والعربية معهم عند رجوعهم من الحج.

ـ تشديد الرقابة على كل المطبوعات العربية سواء أرسلت بالبريد أو بغيره.

ـ إحصاء كتب العلماء وحصرها وفرض رقابة عليها .

ـ مراقبة المؤسسات الدينية الإسلامية وحددوا نطاق إنشاء المساجد فكانت لا تسمح ببناء مسجد إلا لأفراد يحظون بثقتهم وهم القلة بطبيعة الحال, وكان الاستعمار يخاف من المسجد خوفه من سائر المؤسسات الإسلامية فبناء المسجد يعتبر وسيلة لتقدم الإسلام ولم يخف فيدرب حاكم أفريقيا الغربية الفرنسية من شئ خوفه من المسجد حيث صرح في عام ١٨٥٥ بذلك وقال إن الإسلام لدى السود أمر معرقِل أمامنا لكن في النهاية إن وُجد المسجد، فلا رجوع لنا بعدئذ.

ـ حظر استعمال العربية في كل المرافق الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وكتب وليام بونتي بهذا الخصوص يجب حظر استعمال اللغة العربية , ليس فقط في تحرير الأحكام القضائية , ولكن يلزم أيضاً التوقف عن العمل بها في سائر الأنشطة الإدارية التي تنفع الأهالي فعمدت إلى نشر المدارس الفرنسية في سائر المدن والقرى، وقلصت حصص العربية وتعليم القرآن، ثم حذفتها نهائياً.

ووصل الأمر إلى حد منع الفرنسيين الموجودين في المنطقة من مخاطبة السكان بغير اللغة الفرنسية مهما كانت الظروف والملابسات لأنهم كانوا في بداية أمرهم يخاطبون ويراسلون السكان باللغة العربية خاصة العلماء وطلاب العلم. ـ فرض قيود صارمة على افتتاح مدرسة عربية فأصدرت لذلك قرارات جائرة .

ـ منع المتعلمين من النطق باللغة العربية والتعامل بها بأي شكل من الأشكال، وبلغ من تعنتها أن حاولت استبدال اللغات المحلية في المجالس والمدارس باللغة العربية.

ـ تصيد ضعاف القلوب من سكان المنطقة لتحطيم مقوماتهم الدينية والثقافية بتسهيل سبل العلم والعمل لهم، بقصد اضعاف الثقافة الإسلامية في نفوس الذين يشتغلون بها خاصة ثم في نفوس سكان المنطقة عامة.

ـ أخذ أبناء الشيوخ والأعيان عنوة وإرسالهم إلى مدارسهم وأسسوا لذلك مدرسة الرهائن، ثم إسناد الأمور إليهم بعد تخرجهم، وهم بالطبع سيكونون موالين لهم لثقافتهم الفرنسية.

ـ تأسيس مدارس عربية نظامية عصرية في بعض المدن التي كانت مراكز للثقافة الإسلامية فأسست مدرسة عربية في سان لويس بالسنغال وأخرى في بوتلميت في موريتانيا، وأخرى في تمبكتو في مالي ولما لاحظوا رفض العلماء إرسال أبنائهم إلى مدارسهم حملوهم على التعليم الإجباري وذلك بأخذ أبنائهم في مناطق متعددة وإدخالهم في تلك المدارس، وليحلوا محل آبائهم في تسيير شؤون الكتاتيب بعد تخرجه.

ـ منع الطلبة الأفارقة الذين يريدون مواصلة التعليم في الدول العربية سواء في شمال أفريقيا أو مصر أو الحجاز, من السفر.

وظهرت آثار هذه الأساليب على الثقافة الإسلامية بعد فترة وذلك بتناقص عدد المدارس الإسلامية وتلامذتها ومن آثار الاستعمار الفرنسي على الثقافة الإسلامية في المنطقة ركود الأنشطة الفكرية بين صفوف المسلمين وقلة الاهتمام بالتأليف وكتابة المقالات حتى باللغات المحلية فضلا عن العربية، فأصبح الناس لا يستطيعون القيام بالكتابة والتأليف كما كان الأمر قبل الاحتلال وغرس الاحتلال قبل رحيله العداوة للثقافة الإسلامية في نفوس المثقفين بثقافتها، ورفعوا الثقافة الفرنسية، وجعلوا مثقفها هو المثقف الحقيقي، وأما المثقف بالثقافة الإسلامية فيعد بمثابة أمي، ومن هنا أبعدوه عن أية مشاركة في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومكانهم المناسب هو المسجد فقط والثقافة الإسلامية إنما هي وسيلة إلى الشعوذة والدجل.

الآثار السياسية:

تميزت الفترة التي تلت استقلال معظم الدول الأفريقية، بظهور نظم الحزب الواحد في الحكم في غالبية دول القارة، فأقل من خمس دول من بين تسع وأربعين دولة مستقلة في القارة هي التي يمكن وصفها فقط بأنها دول متعددة الأحزاب وهذا يعني أن أغلب الدول قد أتبعت نظام الحزب الواحد الذي مكن القيادات الأفريقية من ترسيخ علاقات التسلط والاستبداد, بل أضافت إليها جاهدة أنماط جديدة في سبيل المحافظة على السلطة التي أنتجت في نهاية المطاف أوضاع استبدادية وتسلطية على كافة المستويات, وساد الاعتقاد بأن الدول الأفريقية المستقلة سوف تسير على ذات النهج الذي سارت عليه النظم السياسية الغربية من حيث شكل نظام الحكم، وطبيعة المؤسسات السياسية القائمة التي تتميز بأن مركز الثقل في النظام السياسي يميل لصالح السلطة التشريعية إلى جانب التعدد والتنافس الحزبي وهذا يعود إلى أن الدول الاستعمارية السابقة قد حاولت نقل نظمها السياسية والاقتصادية للمستعمرات السابقة عند الاستقلال, بهدف خلق دويلات تابعة تدور في فلك الدول الاستعمارية السابقة.

هيمنة نمط الحزب الواحد:

وارتبطت الظاهرة الحزبية في أفريقيا جنوب الصحراء بنظام الحزب الواحد أي أنها تدخل في إطار النظم اللاتنافسية، ويعود وجودها إلى أواخر الحقبة الاستعمارية، والسيطرة الأجنبية، ومحاولات التخلص من هذا الوضع، وبناء كيانات جديدة مستقلة، فالنظم الاستعمارية على اختلاف انواعها تركت أثاراً واضحة على سياسات ما بعد الاستقلال في أفريقيا، وبذلك ساهمت فى انتشار نمط الحزب الواحد بشكل أو بآخر ويرى البعض أن نظام الحزب الواحد وريث النظام الاستعماري التسلطي، وربما الاختلاف الوحيد هو أن الأول نظام وطني وليس أجنبي مفروض من جانب المستعمر فالإدارة الاستعمارية عودت شعوب المستعمرات على الطاعة والخضوع لإرادة مفروضة من الخارج مصدرها الحاكم، واستمرت هذه العادة في فترة ما بعد الاستقلال، وإن كان الإداريون الأوروبيون قد حل محلهم إداريون محليون، ويستدل البعض على ذلك بأن إتباع فرنسا للمركزية الشديدة، والسلطة الهيراركية في ظل نظام الحكم المباشر كان وراء انتشار نمط الحزب الواحد, خاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، كما أن التنظيم الداخلي للحزب الواحد قد بني على نفس التقسيمات الإدارية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وفي ظل الاستعمار البريطاني، فإن وجود حزب قوي تحت رئاسة زعيم مسيطر قوي كان شرطاً أساسياً لمنح الاستقلال للوطنيين وهو ما شجع أحزاب الصفوة التى تعتمد عليها الإدارة الاستعمارية في تنفيذ سياساتها، بحيث يستمر الولاء لها حتى ما بعد الاستقلال, حيث نجد أن النخبة أو الصفوة الجديدة من المثقفين الأفارقة في ظل النظم الاستعمارية كانوا أكثر الفئات تعبئة من الناحية الاجتماعية، ويلاحظ أن الكثير من هؤلاء المثقفين أصبحوا فيما بعد قادة لدولهم، وتأثروا بنمط الحزب الواحد الذي يتناسب مع النزعةالتسلطية التي جبلوا عليها إبان الحقبة الاستعمارية

كما تأثرت الأحزاب السياسية الناشئة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت الحقبة الاستعمارية حيث ظهرت قوى اجتماعية ونخب قوية مرتبطة بالحكم الأجنبي، إلى جانب بروز حركات قومية تحاول تغيير الأوضاع القائمة وتأسيس حكومات وطنية في الدول حديثة الاستقلال على أنقاض الحكم الاستعماري، فأغلب الأحزاب السياسية التي عرفتها الدول الأفريقية نشأت في ظل تدابير دستورية تبلورت إبان الحقبة الاستعمارية، وهذا يعنى أن عمر الأحزاب السياسية الناشئة قصير نسبياً كما ساهم الوجود الأجنبي في تعزيز الحركات القومية التي واجهته، ويخضع الحزب الواحد في أفريقيا لسلطة الزعيم القومي، وهو ذاته رئيس الحزب ورئيس الدولة، وهذا يعني أن الحزب مرتبط مباشرة بسلطة شخص هذا الزعيم وأداته في الحكم يده بدلاً من أن يصبح وسيلة في إيجاد مؤسسات سياسية قوية، تعكس إرادة جموع الشعب، كما أن قرارات الحزب هي قرارات الرئيس، وهذا يخلق فراغ تنظيمي على المستوى الحزبي، والقضاء على الزعيم يؤدي إلى انهيار المؤسسات القائمة، ولهذا نجد أن أغلب الانقلابات العسكرية خطط لها عندما كان الرئيس خارج البلاد ومن أبرز الأمثلة على ذلك انقلاب عيدي أمين عام ١٩٧١ على الرئيس ميلتون أوبوتي عندما كان الأخير خارج البلاد في مؤتمر للكومنولث، وكذا الحال مع الرئيس نكروما عندما كان في زيارة لبكين والضعف التنظيمي لنظام الحزب الواحد وعجزه عن تحريك الجماهير وتعبئتها، واتجاهها بدلاًمن ذلك للاعتماد على القوة والقمع بصورة متزايدة لتحقيق الطاعة والولاء، والقضاء على المعارضة السياسية أدى إلى ضعف الأحزاب السياسية المسيطرة لتفسح المجال لتنامي سلطة العسكريون والاتجاه نحو عسكرة السلطة

العسكريون وعسكرة السلطة:

شهدت أفريقيا جنوب الصحراء خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكريون على السلطة بحيث تلعب المؤسسة العسكرية دوراً سياسياً بارزاً في الحياة السياسية، ويتجلى في أحدى الصور التالية:النفوذ العسكري الذي يمارسه العسكريون في شكل جماعة مصالح, ويوجد هذا النمط في الدول التي تتميز باستقرار ورسوخ التقليد الخاص بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة- المشاركة العسكرية حيث يشارك العسكريون في عملية صنع القرار, وإدارة الهيئات والمؤسسات الهامة في الدولة- سيطرة العسكريون المباشرة على مقاليد العملية السياسية بحيث يتحكمون في عملية توزيع القيم والموارد داخل المجتمع ويرجع تنامي ظاهرة تدخل العسكريين في السياسة إلى الخبرة التاريخية التي تعتبر من أهم عوامل التنشئة المهنية والسياسية والاجتماعية للعسكريين.

الباب السادس
بقايا الاستعمار مابعد الاستلال

الدور الفرنسي الحاضر في أفريقيا:

حاولت فرنسا منذ بداية التسعينيات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الأفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة، والأحداث والتطورات في فرنسا، وفي أفريقيا، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد, وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الأفريقية وتأثيراته في مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة، ويُضاف إلى العامل الأمريكي تمدد اليابان والصين في أفريقيا وفي مواجهة هذه المستجدات؛ حاولت فرنسا أن تعمل من خلال إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في أفريقيا وتتمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية في أفريقيا؛ في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنَّعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية أما المصالح الإستراتيجية؛ فتتمثل في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية، والسيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الأفريقية وهناك أيضاً المصالح السياسية والدبلوماسية، المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية، والاستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا والدول الأفريقية في ضمان المساندة الدبلوماسية الأفريقية لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة؛ بما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها بصفتها دولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وعن الدور المستقبلي لفرنسا في أفريقيا فان فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والتأثير في الساحة الأفريقية؛ حتى إن أفريقيا تمثّل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية وتشتد المنافسة بين فرنسا وأمريكا في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي

وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاون محكمة ودقيقة, طبّقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، إلا أنه ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة اعتبارات, أهمها النشاط الأمريكي والصيني والياباني والإسلامي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة ويرتبط الدور المستقبلي لفرنسا في أفريقيا من ناحية أخرى بالمصالح الفرنسية فيها, التي تتنوع ما بين مصالح اقتصادية، وسياسية ، وإستراتيجية، وأمنية.

فمن الناحية الاقتصادية: تتركز المصالح الفرنسية في القارة في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنّعة, والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية, خصوصاً أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه المواد داخل أرضها, وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات, ومن أهمها التجارة البينية وما زالت فرنسا هي المستورد الأول للمواد الخام والمصدّر الأول للسلع المصنَّعة في بعض الدول الفرانكفونية، كما أن استثمارات فرنسا تُعَد من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية، مثل كوت ديفوار والجابون، وتعمل فرنسا من ناحية أخرى على إنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الأفريقية, وبين هذه الأجزاء وفرنسا.

ومن الناحية السياسية: تهدف إلى تحويل الفرانكفونية من مجرد تجمّع ثقافي إلى حركة سياسية؛ بإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا, له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني - الأمريكي, تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحدّ من الهيمنة الأمريكية (إحياءً لمبادئ ديجول الجيوبوليتيكية المناهضة لمبادئ الجيوبوليتيكية الأمريكية).

كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية وفي سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي؛ توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية متعددة, فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرانكفونية، وتتميز فرنسا - مقارنة بالدول الغربية الأخرى - في استخدام الأداة الثقافية, معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة, فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب القارة ووسطها، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة, بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرانكفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية, ومنها الدول الأفريقية, والتي توسعت لتضم دولاً غير فرانكفونية.

ومن الناحية العسكرية والأمنية: كانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تهدف إلى منع انتشار النفوذ السوفييتي في القارة أو الحدّ من انتشاره، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح الخطر الرئيس الذي يتهدد المصالح الفرنسية في أفريقيا هو الولايات المتحدة، واليابان، والصين، والإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد منذ التسعينيات من القرن الماضي في القارة الأفريقية على أطراف الصحراء وفي القرن الأفريقي, مع ملاحظة أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرانكفونية نسبة مرتفعة.

وتعتمد فرنسا على عدة آليات, أهمها: القواعد العسكرية التي أنشأتها في خمس دول أفريقية، وقوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا, والتي تتمركز في جنوب غرب فرنسا, وتستطيع أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة، وعقد اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك مع عدة دول, منها: (الكاميرون، أفريقيا الوسطى، جيبوتي، كوت ديفوار، وغيرها)، واتفاقيات التعاون والمعونة الفنية مع عدة دول، منها بنين، بوركينافاسو، بوروندي، الكونغو، غينيا، السنغال، توجو، وغيرها.

ومن الحالات التي شهدت تدخلاً عسكرياً فرنسياً في القارة التدخل الفرنسي في رواندا عقب مذابح ١٩٩٤م، لدعم حكومة الهوتو, ومساندة الرئيس التشادي إدريس ديبي بقوات خاصة لمواجهة المظاهرات الشعبية والتمرد، كما نظّمت فرنسا مناورات عسكرية بالسنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الأفريقي، وأخرى في الجابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الوسط الأفريقي وتسعى في إستراتيجيتها الجديدة إلى توسيع شبكة علاقاتها؛ بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ البريطاني والبرتغالي والبلجيكي, وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها في مناطق الاهتمام الأمريكي نفسها؛ ولذلك تشتد المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي.

إلا أن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأمريكية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة في أفريقيا من أهمها اليابان والصين, وقد تطورت سياسات تلك الدول تماشياً مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ويُعَد هذا التنافس الذي تعدّدت أقطابه دليلاً على عودة الاهتمام بالقارة الأفريقية؛ وهو ما تجسّد في الفترة الأخيرة في دعم الدول الصناعية الكبرى لمشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا المعروف باسم نيباد NEPADومع انتهاء العهد الاستعماري, حيث كانت المستعمرات السابقة تصوّت كرجل واحد في الأمم المتحدة وراء فرنسا، أخذت الرئاسات الأفريقية تتجه أكثر فأكثر صوب الصين, ولم تعد فرنسا تمسك بزمام الأمور الاقتصادية بمفردها، بل أصبحت تشترك فيها مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

سد النهضه والتحرك الفرنسى فى أفريقيا:

المتابع بعمق للتحرك الفرنسى الحالى فى أفريقيا وما تقوم بهفرنسا من عمليات عسكريه فى مالى وفى النيجر وما تعتزم القيام به ايضا مؤخراً فى ليبيا بمباركه بعض دول الجوار ؛ يستطيع ان يقرأ مشهداً من التوغل الفرنسى فى أفريقيا بأسلوب يهودى صهيونى .

أفريقيا السوداء غنيه بمناجم الذهب والبترول والمياه والارض الخصبة وان شئت قل العبيد ايضاهى دائما مطمعا لفرنسا التى تعتبرأن أفريقيا هى ملك لها من بعيد الزمان لكن التحرك الفرنسى هذه المره لم يكن على غرار المرات السابقه البدائيه بالاستعمار والقذف وشن الحروب وما الى ذلك ؛ ولكن اتى هذه المره مختلفا من حيث الغرض ومن حيث طرق الوصول للغرض او آليات التنفيذ .

أغراض الاستعمار الفرنسى المعاصر:

تسعى فرنسا الى السيطره والاستيلاء على بعض المناطق الهامه والحيويه بالنسبه لها فى أفريقيا وما يعنينا هنا هو مصر وفى تقرير تم نشره مؤخراً لمنظمة العدل والتنميه قالت منظمة العدل والتنمية، ان مشروع بناء سد النهضة يتم بدعم من فرنسا وإسرائيل حتى تسعى فرنسا إلى احتلال مصر من الإسكندرية حتى أسيوط ضمن مخطط دولي يتم بموجبه احتلال الأسطول الأمريكي لقناة السويس،وإسرائيل لسيناء، وهذا ما نشاهده بوضوح فى ظل التحرك الفرنسى فى أفريقيا وما تم نشره من قوات فى مالى وما تعتزم نشره من قوات فى ليبيا وربما تكون هى المحرك الاساسى مع الكيان الصهيونى لهذه الجماعات التى تدعى انها اسلاميه كمبرر للتواجد العسكرى من أجل حماية مصالحها الاقتصاديه فى أفريقيا

وتسعى مع حلفائها من الصهاينه والامريكان للوصول إلى التواجد الآمن والمستديم داخل أفريقيا عن طريق تقسيم الغنيمه الأفريقيه بينهم ؛ كلاٌ له مصلحته التى يبحث عنها ويناضل من أجلها فرنسا التى تتزعم الأمر تتصدر الواجهه كوجه جديد غير الوجه الأمريكى الذى كان دوره التخطيط والتوجيه فقط ومن ثم الفوز بالجزء الأهم والأغلى بالنسبه له فى أفريقيا (قناة السويس) ؛ زيادة على ذلك أمريكا لم تعد لها مصداقيه داخل الوطن العربى وأفريقيا لذلك آثرت التصدر الفرنسى لهذه العمليه الاستعماريه .

أما عن الدور الصهيونى فهو المحرك الرئيسى للأمر برمته والداعم المادى لأى تكاليف أو خسائر قد تحدث باحثا عن أمرين:-

الأول : تأمين التواجد الصهيونى فى المنطقه وتأمين اسرائيل كليا من أى اعتداء عربى او اسلامى داخل المنطقه خصوصا بعد وصول التيار الاسلامي لسدة الحكم فى أكثر من بلد عربى بعد الثورات العربية الأخيره .

الثانى : احتلال إسرائيل لمنطقه سيناء بالكامل كتأمين إضافى لها وكسر شوكه مصر التى باتت تؤرقهم ليل نهار خصوصا بعد أن أصبحت القضيه الفلسطينيه بالنسبه لليهود مسأله مؤرقه ومزعجه وغير مجديه للاستيطان الحقيقى بالمنطقه واتساع دولتهم المزعومه .

وسد النهضه بدايه لجر المنطقه بأكملها لحروب شرسه سواء سياسياً أو عسكرياً وليست أثيوبيا طرفاً فى الأمر أصلاً هى مجرد أداه يتم تحريكها بواسطه اللوبى الصهيونى فى الوقت الذى يريدونه وقد أحسنوا التوقيت فمصر مشتعله داخلياً ؛ سيناء مزعزعه أمنياً ؛ فرنسا تتلاعب بالمنطقه الأفريقيه عسكرياً .

التعامل مع هذه القضيه (سد النهضه؛ تحويل مجرى نهر النيل) يحتاج إلى ساسه مخضرمين يستطيعون قرائه الأمر بوضوح وبعمق وعدم التحرك واتخاذ أى قرار إلا بعد مراجعته ١٠٠٠ مرة .

الدور الفرنسى فى الجزائر عام ١٩٩٠:

خاضت جبهة الانقاذ الاسلامية الانتخابات البلدية عام ١٩٩٠م فى الجزائر، وحققت فوزاً كبيراً في ٨٥٦ بلدية ، وبعد هذا الفوز بدأ الحزب الحاكم في الجزائر وهو جبهة التحرير يشعر بخطر الجبهة على وجوده في الحكم وبدأت حكومة الجزائر تضع العراقيل في طريق تقدم الجبهة وأصدرت نظاماً جديداً للانتخابات وعلى إثر ذلك قامت مظاهرات كبيرة تطالب بالإصلاح، انتهت بمصادمات دامية بعد أن قابلتها الحكومة بإطلاق النار، واعتقل على إثرها بعض مؤسسى الجبهة بتهمة التآمر على أمن الدولة وعلى الرغم من اعتقال زعماء الجبهة، فقد خاضت الانتخابات التشريعية لاختيار أعضاء مجلس الشعب في الجزائر في ١٩٩١/١٢/٢٦م،وحصلت على ١٨٨مقعداً من أصل ٢٢٨ في المرحلة الأولى، بينما لم يحصل الحزب الحاكم إلا على ١٦ مقعداً فقط.

وعد فوز الجبهة في الانتخابات التشريعية خطراً يهدد الغرب كله وبدأت المؤامرات تحاك في الخفاء ضد الجبهة من قبل القوى الصليبية خاصة الفرنسية،وبدأت وسائل الإعلام حملة تشويه مركزة على جبهة الإنقاذ والمستقبل الأسود الذي ينتظر الجزائر إن حكم رجال الجبهة.

وكان أهم أهداف القوى المعادية للإسلام عدم إتمام المرحلة الثانية من الانتخابات واعتقل الرئيس المؤقت للجبهة في١٨ رجب١٤١٢هـ (١٩٩٢/١/٢٢م) بتهمة تحريض الجيش على التمرد ثم بدأت اعتقالات عامة في الجبهة فتم اعتقال الآلاف، وهنا دخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في محنة وصراع مع القوى المعادية للإسلام في الجزائر وخارجه.

وكانت كل الأحداث تتم بمعونة ومشورة باريس التى أوقفت الانتخابات وألغيت نتائجها التى فاز فيها التيار الاسلامى وفي إطار دعم باريس للمجموعة الحاكمة في الجزائر دعمت محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة الجزائرية في المجموعة الأوروبية ، وقامت بتزويد قوات الجيش والأمن الجزائريين بأسلحة ومعدات تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار، بهدف السيطرة على الوضع الأمني، والحد من فاعلية العنف المسلح الذي تقوده المجموعة الإسلامية المسلحة.

هذا الانعطاف في السياسة الفرنسية المعلنة إنما حكمه وصول الوضع الأمني في الجزائر إلى مرحلة خطيرة جدًّا تهدد وجود النخبة الفرانكوفونية ونفوذها ، وإن سيادة الإسلاميين في حربهم ضد السلطة معناه ضياع الجزائر نهائياً من أيدي الفرنسيين، من هنا بدأت باريس جهودها الدبلوماسية، أولاً في إطار المجموعة الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية، وثانيًا في مجموعة حوض البحر المتوسط والاتحاد المغربي، فضلاً عن خوفها من الهيمنة الأمريكية وتدخلها في منطقة ما زالت منطقة نفوذ ومصالح فرنسية، واعتبر وزير الخارجية الفرنسى السابق الوضع في الجزائر بالغ الخطورة مشيراً إلى ضرورة التدخل الفرنسي لدعم السلطة في الجزائر لبدء الحوار مع القوى الجزائرية التي تريد الحوار، وعدم انتظار النتائج المترتبة على مواصلة العنف بين السلطة والمعارضين. لقد حددت الأوساط الرسمية الفرنسية ـ أكثر من مرة ـ تعريفها للوضع الراهن في الجزائر، على ضوء الرؤى التالية:

أولاً:أن النزاع في أساسه هو مجرد تعبير عن انقسام أو تعارض بين الحركة الإسلامية من جهة وبين الدولة من جهة أخرى.

ثانيًا: أن التعارض بين الطرفين يشمل جميع الجوانب، بحيث لا يوجد مجال لحل وسط؛ لأن الإسلاميين ثوريون في أهدافهم وأساليبهم أيضاً، ولن يقبلوا بأقل من جمهورية إسلامية،بينما الدولة وهي أساساً علمانية عصرية لا تستطيع أن تتوصل إلى اتفاق مع أعدائها دون أن تلجأ لتقويض أركانها.

.ثالثًا: أن قيام جمهورية إسلامية في الجزائر سيشكل كارثة على كل من الأطراف التالية:

١- الجزائر كدولة؛ لأن ذلك سينطوي على تراجع هائل في النواحي السياسية والاجتماعية، والأدبية والقانونية والثقافية.

٢- على فرنسا ؛ لأنها لن تكون فقط إيذانًا بنكسة كبيرة لمصالح فرنسا في الجزائر،ولكنها ستعجل بخروج مئات الآلاف من الجزائريين النازحين بالقوارب طلباً للجوء إلى الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، كما أن قيام جمهورية إسلامية ثورية في الجزائر، سوف يعرقل بصورة خطيرة جهود فرنسا لدمج مواطنيها المسلمين وهم بضعة ملايين في المجتمع الفرنسي، ويفرض عليها تشجيع قيام إسلام فرنسي معتدل وغير سياسي في فرنسا.
٣- على الدول العربية الأخرى، لاسيما تونس ومصر.

٤-على الغرب بوجه عام، بما ينطوي عليه ذلك من هزيمة للقيم العصرية والديمقراطية .

٥- على أوربا بوجه خاص، بسبب الأهمية الاستراتيجية لجناحها الجنوبي المطل على البحر الأبيض المتوسط.

رابعاً: أن أسباب التوجهات الإسلامية الثورية هي أسباب اقتصادية أساساً، وبذلك تكون الطريقة الرئيسية لمعالجة جذور المشكلة هي حقن البلاد بجرعات هائلة من المعونة الاقتصادية.

خامساً: أن طرفي النزاع، أي المسلحين الإسلاميين الثوريين من جهة، والدولة العصرية المحاصرة من جهة أخرى، لا يوجد بينهما أي حل وسط يمكن التفاوض بشأنه، فلا مجال إذن لـ طريق ثالث
.

سادساً: في هذه الظروف، لا يوجد بديل عن دعم نظام الحكم القائم، عسكريًا واقتصاديًا، على الرغم من عيوبه الظاهرة، باعتباره أهون الشرين.

مشكلة شمال مالي:

إن الأزمة المستفحلة حاليا فى شمال مالي والآيلة حسب ما يبدو إلى مزيد من التدويل بفعل تدخل بعض الدول الغربية عسكرياً في المنطقة ، هي في الواقع نتيجة حتمية لمجموعة من العوامل لعل من أهمها و أقدمها التقطيع الجيو سياسي أحادي الجانب الذي أنجزته وفرضته الإدارة الاستعمارية الفرنسية في منطقة الساحل بعد أن أخضعتها لنفوذها ، إلى جانب انتهاج سياسة قمع وإقصاء من قبل الأنظمة التي تعاقبت على الحكم فى مالي حيال سكان شمال مالي من طوارق وعرب . حيث قاد ذلك إلى سلسلة من الانتفاضات والتمردات تمت مواجهتها بقمع بالغ ووحشية شرسة مما أسس لأزمة اليوم التي تستأثر باهتمامنا في هذا المقام وهذه الأزمة الجارية ، سوف تكون لها نتائج متعددة الأبعاد على أوضاع موريتانيا الاجتماعية والاقتصادية ، ما لم تتم بلورة إستراتيجية محكمة لمواجهة تلك التداعيات وإدارتها على الوجه المطلوب .

ويمكن رد لأزمة شمالي مالي إلى التنافر العميق الذي نشأ بين الإدارة المالية وسكان المناطق الشمالية منذ استقلال مالي ويمكن إرجاع ذلك التنافر إلى معطيات سوسيو ثقافية واقتصادية وسياسية ونفسية . فعلى المستوى السوسيوثقافي هناك تمايز عرقي بين الطوارق والعرب من جهة والزنوج من جهة أخرى ، نتج عنه تباين ملحوظ في اللغة والثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية وعلى المستوى الاقتصادي ؛ هناك تصادم بين نمطي الحياة وأسلوبي العيش عند الطوارق والعرب من جهة وعند الأعراق الزنجية من جهة أخرى؛ إذ أن أغلب العرب والطوارق رحل يرحلون باستمرار بحثاً عن الكلأ والمراعي .

وعلى المستوى السياسي فإن سكان شمال مالي عرباً كانوا أم طوارق قد عاشوا منذ القدم فى الساحل المغربي في تواصل دائم مع بقية مجموعات العرب والبربر الموجودة في شمال أفريقيا وعندما قام الاحتلال الفرنسي في أواسط القرن العشرين ، بتقطيع منطقة الساحل إلى دول متميزة عن بعضها قام بطريقة عشوائية وبأسلوب قسري بدمج جزء من العرب والطوارق في كل من مالي والنيجر دون استشارتهم أو الأخذ برأيهم ، مما جعلهم يرفضون هذا القرار التعسفي ويقومون بانتفاضات وثورات متوالية احتجاجا عليه وبدلاً من أن تؤخذ تطلعاتهم فى الاعتبار وتحترم طموحاتهم، تم قمعهم ومحاولة كسر إرادتهم بالقوة والنتيجة فإن شعورهم بالانتماء إلى دولة مالي وولائهم لها ظلا شبه معدومين .

ومما ضاعف نفورهم من هذه الدولة وإحساسهم بالغربة والدونية داخلها نزوع جيش المالي إلى التغول عليهم في منطقتهم وكذا الانفصام المشهود بين الإدارة المحلية والسكان، وانعدام أي استثمار ذي بال في مجال البنى التحتية من مدارس ومستشفيات وغيرها من المنشآت الضرورية لمتطلبات الحياة اليومية للسكان يضاف إلى ذلك تهميش الطوارق والعرب المستمر وإقصاؤهم من المناصب المدنية والعسكرية في الدولة ، فضلا عن تجاهل خصوصيتهم الثقافية وتعمد طمس هويتهم المميزة وعلى المستوى النفسي، فقد تولد لدى الطوارق والعرب شعور بالدونية وأحسوا أنهم مواطنون درجة ثانية وغرباء في وطنهم نظرا لإقصائهم التام من المساهمة في تسيير الشأن العام والمشاركة في صنع القرار وصياغة المستقبل.

هذه هي العوامل الأساسية التي أفضى تضافرها إلى نشوب واستمرار الأزمة اليوم فى شمال مالي .

إن مكونات السياق الدولي الراهن الذي يحتضن أزمة شمال مالي تتسم بتوتر واحتقان غير مسبوقين ، مردهما إلى عدة عوامل تبعث على القلق وتولد الخوف وانعدام الثقة بالمستقبل ذلك أنه على الصعيد الأوروبي والأمريكي فهناك أزمة اقتصادية يصحبها غليان اجتماعي عارم لا يمكن التنبؤ بعواقبه.

ودولياً هناك صراع حاد ومتفاقم بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب المسيطرة من جهة ، وبين روسيا والصين من جهة أخرى، حيث بات يرقى إلى مستوى الحرب الباردة إلى جانب التنامي الملحوظ للعنفوان الاقتصادي والنفوذ السياسي لما صار يعرف اليوم بمجموعة لبريكس BRICS المكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وأفريقيا الجنوبية وعلى صعيد العالم الإسلامي فإن الصراع الطائفي والمذهبي بين الشيعة بقيادة إيران والسنة ، بلغ درجة لم يعرفها من قبل .كل هذه العوامل مجتمعة تمخضت عن حالة من الاحتقان قادت إلى انتفاضات وتمردات ومواجهات وإنفلاتات أمنية ثم إلى ظهور عصابات تهريب وتنظيمات إرهابية هنا وهناك في الساحل ، ما لبثت أن تم توظيفها من طرف ما بات يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في ظل هذا السياق الدولي ونتيجة للتمادي في إقصاء سكان إقليم أزواد وتجاهل طموحات بقية سكان شمال مالى وانكار هويتهم المميزة ومواجهة مطالبهم المشروعة بالقمع والترويع والتهجير ، وتبعاً لتغير ميزان القوى في المنطقة بفعل حصول ثوار شمال مالى على كميات هائلة من الأسلحة المتطورة وإثر الانقلاب العسكري الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام المالي وتفكيك الجيش وشرذمة طبقة الساسة في البلاد ، انفجرت أزمة شمال مالي بعد أن مكثت عقوداً متوالية في حالة كمون وتربص هذه هي الظروف الدولية والمحلية التي اكتنفت هذه الأزمة على ولقد أضحى من الوارد بل من المتوقع أن تكون لهذه الأزمة تداعيات محسوسة على الأوضاع في موريتانيا

من شأن الأزمة التي اندلعت في شمال مالي أن تكون لها تداعيات ملموسة على مختلف جوانب الحياة في موريتانيا للوشائج السوسيو ثقافية والروابط الروحية والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الشعبين الموريتاني والمالي فقد تفضي المواجهة بين قبائل شمال مالي العربية ذات الامتداد الموريتاني وبين الزنوج المتعايشين مع الموريتانيين في مناطق الحدود إلى ظهور نعرات وحزازات قد تضر بالتعايش السلمي والانسجام الاجتماعي بين مواطني البلدين واقتصادياً قد تفضي الاحتكاكات بين ساكنى شمال مالي إلى خلق أحقاد وعداوات قد يكون لها مفعول سلبي على مصالح الموريتانيين الذي يأتون إلى الأراضي المالية في فترات معينة من السنة وعلى أوضاع التجار الموريتانيين بمختلف المدن المالية وعلى أوضاع اليد العاملة المالية فى موريتانيا مما قد يلحق أضراراً معتبرة بالمصالح الاقتصادية الموريتانية والمالية على حد سواء وعلى الصعيد الثقافي والروحي قد تتسبب المواجهات المحتملة بين مختلف سكان الشمال المالي في التأثير على الروابط الثقافية والتواصل الفكري القائم منذ القدم بين الشعبين على المستوى الأمني.

بقايا الاستعمار تهدد مستقبل إفريقيا:

رغم محاولات الأفارقة تكوين الاتحادات الاقليمية ،والمنظمات الاقتصادية في كل ربوع القارة مثل الكوميسا في شرق القارة وجنوبها، والأيكواس في غرب القارة،والساحل والصحراء في الشمال والوسط، والاتحاد المغربي في شمال القارة إلا أن المشاكل لم تتوقف ورغم المحاولات التي بذلت من جانب الوحدة الافريقية خلال أربعة عقود، وتأسيس الاتحاد الافريقي عام ٢٠٠٢ ليحل محل المنظمة، والسعي الدءوب لقيادات القارة الأفريقية لحل المشكلات المتراكمة عن عصر الاحتلال الأوروبي إلا أن الأمور مازالت علي ماهي عليه.

وقيادات أفريقيا وزعماؤها مطالبون بإماطة اللثام عن جذور هذه المشكلات، والمراحل التي مرت بها، وكيفية حلها حتي تتخلص القارة من هذا الميراث البغيض الذي ظل جاثماً علي صدرها لأكثر من أربعة قرون، وبالتحديد منذ أن خرجت البرتغال من بلادها في شبه جزيرة ليبيريا لتحتل مدينتي سبته ومليلة علي التراب المغربي مستهلة حركة الكشوف الجغرافية، والدوران حول القارة ، والدخول في صراع مع المسلمين،ومحاولات تطويق المنطقة الاسلامية، بل وصلت الجرأة إلي حد التفكير في ضرب الأماكن المقدسة في مكة والمدينة المنورة في مطلع القرن السادس عشر.

لقد قاوم الأفارقة في كل ربوع القارة هذا المد ، وتلك الحركات الصليبية، ومحاولات فرض لغاتهم حتي يوقفوا الحركة الاسلامية والثقافة العربية وقد نجح الأفارقة في التصدي لهذه الموجات حتي تحررت أفريقيا، وبدأ الأفارقة التفكير فى التصدي من خلال مؤتمرات خارج القارة استهدفت توحيد القارة.

وقد كللت هذه الجهود، بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ التي حاولت بكل مالديها من جهود حل هذه المشكلات، ونجحت إلي حد كبير ولكن الميراث كان ثقيلا، ولم تستطع المنظمة مواكبة روح القرن الحادي والعشرين،وهنا أدرك أبناء القارة أن الحل هو تأسيس الاتحاد الأفريقي الذي دشن خطواته الأولي العقيد معمر القذافي في مدينة سرب في ٩ / ٩ / ١٩٩٩ ليواصل هذا الاتحاد جهوده لتأسيس الولايات المتحدة الافريقية التي تحاول إلغاء الحدود الافريقية التي فرضها الاحتلال علي هذه القارة ولايستطيع أي دارس للقارة الأفريقية أن يعيش الحاضر الأفريقي دون التعرف علي جذور المشكلات الأفريقية، كانت أول مشكلة هي الحدود الأفريقية التي تركها الاستعمار الأوروبي بعد تقسيم القارة في مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ دون أن يحضر أفريقي واحد هذا التقسيم الذي جاء عشوائياً فلكياً هندسياً، وخلف دولاً قزمة لاتمتلك مقومات الدولة، دولاً حبيسة لاسواحل لها (خمس عشرة دولة) رغم أن القارة جزيرة كبيرة.

كما خلف دولاً تعاني كثرة الجيران ووصل الأمر إلي أن حدود بعض الدول وصل إلي ثمانية أو عشرة جيران،وكانت هذه المشكلة أول مشكلة عاني منها الأفارقة، حيث تمت دراسة أهمية المشكلة والتعريف بالحدود وأسبابها،ومحاولاً حلها من أمثله لبعض مشكلات الحدود مثل الحدود بين مصر والسودان،وبين تونس والجزائر، والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا،ومشكلة الحدود الليبية التشادية وغيرها من الصراعات علي الحدود خاصة مشكلة الصحراء، ويسعي الاتحاد الأفريقي من خلال بناء الولايات المتحدة الأفريقية إلى إزالة هذه الحدود تماماً، وتوحيد العملة وإنشاء برلمان افريقي، وجيش افريقي موحد.

أهم المصادر والمراجع

السردية العربية الحديثة -عبد الله إبراهيم.

الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام هنري لورنس ، ترجمة بشير السباعي.

الإمبراطورية ترد بالكتابة - بيل أشكروفت وآخرون- ترجمة خيري دومة.

دليل الناقد الأدبي - سعد البازعي وميجان الرويلي.

المستعمر والمستعمر - ألبرت إيمي.

الآداب، ط١، بيروت، ٢٠٠٤.

الثقافة والإمبريالية - إدوارد سعيد- ترجمة كمال أبو ديب،

أفق الخطاب النقدي - صبري حافظ ٠

أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها٠

الاحتل الالفرنسي في المغرب العربي- هنري كلود و اندريه بريتان وايف لاكوست- ترجمة : محمد عيتاني .

الاستعمار- أحقاد وأطماع- محمد الغزالي.

الإسلام والتحدي التنصيري- عمر بابكور.

التبشير والاستشراق- محمد عزت الطهطاوي.

التبشير والاحتلالفي البلاد العربية- مصطفى خالدي وعمر فروخ.

حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر. أحمد عبد الوهاب.

رسالة الطريق إلى ثقافتنا، محمود شاكر.

العالم الإسلامي والاحتل الالسياسي والإجتماعي والثقافي- أنور الجندي.

غارة تبشيرية جديدة على أندونيسيا.

الغارة على العالم الإسلامي. أ. ل. شاتليه. تاخيص وتعريب : محب الدين الخطيب ومساعد اليافي.

الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار- محمد البهي.

المسيحية، أحمد شلبي.

المعجم الوسيط- إبراهيم أنيس وآخرون.

ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي، إبراهيم عكاشة.

المعجم الوسيط.

أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها- عبد الرحمن حبنكة.

محاضرات في الاستعمار- مصطفى الشهابي.

رسالة الطريق إلى ثقافتنا- محمود شاكر.

التبشير المسيحي في منطقة الخليج العربي- أحمد فون دنفر.

الإسلام والتحدي التنصيري- عمر بابكور.

عروبة أريتريا.. حقائق ووقائع- محمد عثمان علي خير.

العرب والدائرة الأفريقية- مجموعة مؤلفين.

مكان اللغة العربية ومكانتها والتحديات التي تواجهها في أفريقيا- أ.د. محمد عبد الغني سعودي .

اللغة العربيّة ومكانتها بين اللغات- د.فرحان السليم.

الثقافة العجمية في القرن الأفريقي - محمد سعيد عبد الله.

تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير- بوفيل - ترجمة الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز.

المسلمون والاحتل الالأوربي لأفريقيا - د ٠ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم .

تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر - د٠عبد الله عبد الرزاق وشوقي الجمل.

تاريخ السودان -عبد الرحمن السعدي.

الفرانكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب - د٠عبد العلي الودغيري.

المسلمون في السنغال - عبد القادر سيلا.

جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الأفريقي -عثمان برايما بري.

رحلة استكشاف أفريقيا - كلابرتون ودنهام- ترجمة عبد الله عبد الرزاق.

حاضر العالم الإسلامي - لوثروب ستودارد- ترجمة وتعليق شكيب أرسلان.

النيجر اليوم- طبعة جون أفريك.

اللغة العربية وآدابها في النيجر في عهد الاستعمار- علي يعقوب .

الدعوة الإسلامية في أفريقيا- د. عبد الرحمان الماحي.

٤٧- عرب الصحراء الكبرى - محمد سيد القشاط.

٤٨- اللغة في العلاقات العربية - الأفريقية - مها عبد المجيد.
٤٩- وضع اللغة العربية في دول القرن الأفريقي - د. كمال محمد جاه الله
٥٠- أريتريا - د. عبد الملك عودة ومجموعة مؤلفين.

٥١- المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك -عبد العزيز حمودة.

٥٢- قراءة النص الأدبي في ضوء فلسفة التفكيك -عزيز عدمان .

٥٣- أثر استعمار في الكتابة الأدبية - د. رزان محمود إبراهيم.

فهرس الكتاب